جامـــــــعة قاصـــدي مربـــاح ورقلـــــة

كليـــة الحـقوق و العلـوم السياسيـــة

قســم العلـوم السياسيـــة

مذكرة تخرج مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: علوم سياسية

تخصص: دراسات أمنية و إستراتيجية

السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الكردية في ضوء الأزمةالسورية

من إعداد الطالبـــة

بولعيون سعيدة

تحت إشراف الأستاذ

بهاز حسين

أعضاء لجنة المناقشة

لقب و اسم الأستاذ	الصفة
ا . باسماعيل عبد الكريم	رئيسا
أ . بهاز حسين	مشرفا و مقررا
ا . خميس محمد	مناقشا

نوقشت وأجيزت يوم:

السنة الجامعية: 2018 – 2019

جامـــــــعة قاصـــدي مربـــاح ورقلـــــة

كليـــة الحـقوق و العلـوم السياسيـــة

قســم العلـوم السياسيـــة

مذكرة تخرج مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: علوم سياسية

تخصص: دراسات أمنية و إستراتيجية

السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الكردية في ضوء الأزمةالسورية

من إعداد الطالبـــة

بولعيون سعيدة

تحت إشراف الأستاذ

بهاز حسين

أعضاء لجنة المناقشة

لقب و اسم الأستاذ	الصفة
ا . باسماعيل عبد الكريم	رئيسا
ا . بهاز حسين	مشرفا و مقررا
ا . خميس محمد	مناقشا

نوقشت وأجيزت يوم:

السنة الجامعية: 2018 – 2019

اهداء

اهدي ثمرة جهدي هذا الي:

إلي الوالدين الكريمين،الى زوجي العزيز

الى ابنائي الاعزاء ايناس،اكرام ،محمد

والى كل افراد اسرتي الاخوة و الاخوات و كل الاهل و الاحباب

لكم جميعا كل المحبة.

شكر و عرفان

أتقدم بخالص شكري إلى أستاذي و مشرفي الفاضل حسين بهاز

لتفضله و تكرمه الموافقة بالإشراف على رسالتي هذه

وعلى كل ما قدمه لي من دعم و توجيهات من اجل إتمام هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر و التقدير للاساتذة الأفاضل

أعضاء لجنة المناقشة المحترمين.

وكل أساتذتي في قسم العلوم السياسية

الذين نهلت من بحر علمهم ما شاء الله.

الخطة

الخطـــــــــــة:

مقدمة

الفصل الأول: السياسة الخارجية التركية: قراءة في المقومات

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية التركية

المطلب الأول: المحددات الداخلية

المطلب الثاني : المحددات الخارجية

المطلب الثالث : محددات السياسة الخارجية التركي في ظل حزب العدالة و التنمية

المبحث الثاني: مؤسسا ت و أهداف صنع السياسة الخارجية في تركيا

المطلب الأول : مؤسسات صنع السياسة الخارجية التركية

المطلب الثاني : أهداف السياسة الخارجية التركية

المبحث الثالث: تطور السياسة الخارجية التركية اتجاه سوريا

المطلب الأول: أهمية البعد الجيوبولتيكي في العلاقات التركية السورية

المطلب الثاني: التطور التاريخي للسياسة الخارجية التركية اتجاه سورية

الفصل الثاني: مدخل لفهم مفاصل القضية الكردية

المبحث الأول: الأكراد قراءة في المفاهيم ذات الصلة

المطلب الأول: الأكراد بين الاثنية العرقية الأمة الكردية

المطلب الثاني: التوزيع العرقي للأكراد في تركيا و سوريا

المبحث الثاني: الجذور التاريخية للقضية الكردية

المطلب الأول: تطور القضية الكردية أثناءو بعد الحرب الباردة

المطلب الثاني: القضية الكردية بعد الغزو الأمريكي للعراق

المبحث الثالث: اثر القضية الكردية على الاستقرار الأمني

المطلب الأول: اثر القضية الكردية على الاستقرار الأمني في تركيا

المطلب الثاني: اثر القضية الكردية على الاستقرار الأمني في سوريا

الفصل الثالث: تطور السلوك التركي بشأن القضية الكردية في سوريا

المبحث الأول: تطور الموقف التركي من القضية الكردية

المطلب الأول: حكومة حزب العدالة والتنمية و الصراع الكردي التركي

المطلب الثاني: سياسة تركيا تجاه القضية الكردية في سوريا قبل 2011

المبحث الثاني: الإستراتيجية التركية المنتهجة لمواجهة الأكراد في سوريا

المطلب الأول: التدخل العسكري التركي الغير مباشر في الشأن السوري

المطلب الثاني: التدخل العسكري التركي المباشر في الشأن السوري

الخاتمة و الاستنتاجات

***قائمة المراجع**

***الملاحق**

***الفهرس**

مقدمة

مقدمة:

شهدت السياسة الخارجية التركية قبل مطلع الألفية الثانية التماهي مع السياسات الغربية وإغفال العمق العربي ، غير أن هذه السياسة شهدت منذ حكم حزب العدالة والتنمية عام 2002 تحولات إستراتيجية أعادت تعريف مبادئها الأساسية، وهدفت إلى صياغة دور جديد ومؤثر لتركيا في الإقليم والعالم.

وقد أحدثت تركيا في حقبة حزب العدالة والتنمية تغيرات في كل من السياسة الخارجية و الدور الذي تلعبه تركيا في السياسة الإقليمية، غير أن هذه السياسة الخارجية واجهت منذ عام 2011 عددا من التحديات التي فرضتها التطورات في الإقليم والظروف الداخلية في تركيا، وعلى رأسها اندلاع الربيع العربي في سوريا جانفي 2011 ؛ إذ مثلت هذه الثورة لتركيا فرصة وعقبة في الوقت نفسه.

ان استعصاء حل الأزمة السورية بصفة خاصة وتشابك ملفاتها واحتدام الصراع و الأجندات الإقليمية والدولية انعكس سلبا على الأمن القومي و الأمن الداخلي التركي، وخاصة ما يتعلق منه بنشاط حزب العمال الكردستاني في تركيا ، وقوات الحماية الكردية في سوريا النزاع العسكري لحزب الاتحاد الكردستاني، وتراجع الدور التركي في حل الازمة السورية بسبب عدم ترحيب هذه الأطراف بدورها.

كل هذه المتغيرات الدولية والإقليمية الراهنة فرضت عليها الاهتمام بما يحصل ولعب دور إقليمي محوري لتبعد عنها ، أي شكل من أشكال التهديد الأمني من ناحية، وأن تكون فاعلا أساسيا في مسألة تسوية الصراعات الدولية والإقليمية من ناحية ثانية.

♦ثانيا :أهمية الدارسة :

تنبثق أهمية الموضوع من عدة اعتبارات علمية و عملية :

أ- الأهمية العلمية:

-إن دراسة السياسة الخارجية من أهم مباحث علم السياسة السياسية الحديثة، كما أن ثمة ضرورة للتعرف على محددات السياسة الخارجية التركية وخاصة بيئتها و تفاعلها أهميته تكمن في كونه يتناول فترة زمنية حديثة،لم تخضع للدراسة إلا في ضوء عدد محدد من الدراسات التي يمكن أن تساهم في الإثراء المعرفي و الأكاديمي في مجال العلاقات الدولية، تبحث في سياسة تركيا المنتهجة تجاه القضية الكردية في ضوء موقفها من الازمة السورية.

ب- الأهمية العملية :

- معرفة مدى التغير الذي طرأ على العلاقة بين تركيا و سوريا بعد وصول حزب العدالة و التنمية إلى الحكم ، ذو التوجه الإسلامي إلى السلطة الذي أحدثت تغيرا في السياسة الخارجية موقفها من القضية الكردية والتي تعد أهم دراسة في البحث .

- تأتي لرصد السياسة الخارجية التركية وما تحققه للمنطقة من توازن واستقرار ودراسة الخبرة في تسيير مشاكلها مع دول الجوار بتصفير مشكلاتها .

♦ثالثا: أهداف الدراسة

تطمح هذه الدراسة للوصول الى الاهداف التالية:

- التعرف على مدى التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الكردية في ضوء موقفها من الازمة السورية.

- الاطلاع على أهداف ومؤسسات صنع السياسة الخارجية التركية

- فهم العلاقة بين تركيا و سوريا إزاء القضية الكردية خلال فترة حكومة حزب العدالة و التنمية في تركيا وما أحدثته هذه الحكومة من تغيرات في سياستها الخارجية.

- فحص التطور التاريخي للقضية الكردية كمعبر عن قضايا الأقليات.

- تحديد تأثير القضية الكردية وما يترتب عنه على الواقع الأمني في كل من تركيا و سوريا

♦رابعا : مبررات اختيار الموضوع:

ثمة أسباب ذاتية وأخرى موضوعية دفعتنا لاختيار هذا الموضوع:

أ- أسباب ذاتية:

- إن الأسباب و المبررات التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع هو تفحص و محاولة إدراك مختلف المتغيرات التي تحدد هذا المجال المعرفي المهم ، بغية التخصص مستقبلا في هذا الحقل من الدراسات.

- كما أن التحولات التي عرفتها السياسة الخارجية التركية في السنوات الأخيرة و التي توجهت فيها تركيا إلى سياسة تصفير المشاكل مع دول الجوار و الحفاظ على مصالحها والتطرق المهم لتركيا ولسوريا تعد من المواضيع المهمة لارتباط مصالح البلدين السياسية خاصة.

ب- أسباب موضوعية:

- تبحث في دراسة مرحلة جديدة من مراحل تطور السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الكردية في ضوء الازمة السورية و هو موضوع يعد من بين المواضيع المهمة و الحديثة.

♦خامسا : أدبيات الدراسة

ان من أهم الدراسات السابقة التي سنستعرضها تشكل إطارا مرجعيا للدراسة حيث سيتم إلقاء الضوء على البعض منها التي تناولت الموضوع و هي:

كتاب أ.عربي لادمي محمد التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق،سوريا والقضية الفلسطينية 1990-2010

- تقوم هذه الدراسة بمعالجة موضوع التحول في توجهات السياسة الخارجية التركية منذ نهاية الحرب الباردة وتأثيره في علاقاتها مع كل من سوريا والعراق وأثره على القضية الفلسطينية، حيث تتناول أهم محددات السياسة الخارجية التركية،وتوجه البعد الواحد الذي انتهجته تركيا خلال تسعينيات القرن الماضي ،والتطرق لأهم الأسس المتبعة خلاله، كما تتطرق الدراسة إلى التوجه الجديد الذي عرفته السياسة الخارجية التركية بعد وصول حزب العدالة والتنمية الإسلامي التوجه للحكم في تركيا ،وانتهاجه سياسة متعددة الأبعاد في السياسة الخارجية التركية،واثر هذا التوجه الجديد في علاقات تركيا مع كل من سوريا والعراق والتحول الذي شهدته مواقف تركيا تجاه القضية الفلسطينية.

- تطور القضية الكردية و أثرها على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط 2003-2016 مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية الطالبة خيرة والي حيث عالجت تطور القضية الكردية في منطقة الشرق الأوسط و تأثيراتها الداخلية والإقليمية، وتطرقت من خلاله إلى أهم مراحل تطور القضية الكردية ابتداء من فترة 2003 تأثير هذا التطور على الاستقرار الأمني لكل دولة من الدول المعنية بالقضية،ودارسة و تحليل الأبعاد الإقليمية من خلال توضيح تأثيراتها على العلاقات البينية للدول.

♦سادسا : الإشكالية:

-كيف تساهم القضية الكردية في سورية بالتأثير على محددات السياسة الخارجية التركية و انعكاس ذلك على الأمن القومي التركي؟

و تتضمن الإشكالية أسئلة فرعية:

- ما هي محددات السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة و التنمية؟
- كيف تأثر القضية الكردية عل الاستقرار الأمني داخل كل من تركيا و سوريا؟

♦سابعا : حدود الدراسة:

الإطار المكاني: الشرق الأوسط تركيا و سوريا واقليم كردستان.

الإطار الزماني: من2011 الى 2019

♦ثامنا : الفرضيات:

– زيادة إعادة التمركز الكردي في الإقليم السوري قد يؤدي إلى مزيد من التهديدات على الأمن القومي التركي .

– كلما زاد التدخل الأجنبي لتسليح الميلشيات الكردية في سوريا كلما زادت حدة التوتر بين تركيا و سوريا في المنطقة ككل.

– ارتباط المسالة الكردية في المنطقة ككل بمشروع كردستان الكبرى من خلال لم شمل الأكراد في تركيا و سوريا و العراق على حد سواء و تحقيق كردستان الكبرى.

♦تاسعا : مناهج الدراسة:

المنهج التاريخي: ويستخدم على أنه الطريق الذي يتبعه الباحث لجمع المعلومات و التأكد من صحتها وعرضها وتركيبها ويقوم بتفسير الأحداث لتوجيه التخطيط ، وتفسيرها واستخلاص النتائج العامة فيها المستقبلي حيث تبرز أهميته كونه يساعد على معرفة تطور المشاكل وحلولها السابقة ودارسة إيجابيات و سلبيات هذه الحلول كما يمكننا هذا المنهج بحل المشاكل المعاصرة على ضوء خبرة الماضي كون الدراسة تتطرق لمختلف الحقب التاريخية التي شكلت تطور السياسة الخارجية التركية اتجاه سوريا في ظل القضية الكردية وقد استعمل هذا المنهج لتتبع الأحداث التاريخية التي مرت على الأكراد في ظل التغيرات التي طرأت على منطقة الشرق الأوسط.

المنهج الوصفي: وقد استخدم لوصف الأحداث ودارسة الأوضاع كما هي في الواقع، يعرف على انه أسلوب من أساليب التحليل التي ترتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة ما أو موضوع محدد في فترة زمنية معلومة، تم تفسيرها بطريقة موضوعية بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة وذالك نظار لأهميته في الدارسات الاجتماعية.

المنهج التحليلي:هو منهج يقوم على دارسة الإشكالات العلمية تفكيكا أو تركيبا أو تقويما، كما يمكن أن يقوم المنهج التحليلي على تقويم إشكال ما أي نقده، ويتلخص المنهج التحليلي في عمليات ثلاث قد تجتمع كلها أوبعضها في العمل الواحد، وهي: التفسير والنقد ثم الاستنباط.

نظرية الدور– النظرية الانثولوجيية – النظرية الواقعية – نظرية الأمن الإنساني –

♦عاشرا : الإطار المفاهيمي:

– **مفهوم السياسة الخارجية:** هي تنظيم نشاط الدولة ورعايتها والمؤسسات التابعة لسيادتها مع غيرها من الدول و التجمعات الدولية وتهدف السياسة الخارجية إلى صياغة استغلال الدولة أمنها و حماية مصالحها الاقتصادية و لمكانة السياسة الخارجية تأثيرا خطيرا

على شؤون الدفاع والأمن والاقتصاد ونواحي الحياة الحديثة المختلفة وتطورها فان وضع مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الرئيسية والقرارات الكبيرة من شأن قيادة الدولة العليا على المدى البعيد .

يعرفها "بطرس غالي :" إنها تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول "

-تعريف السياسة الخارجية التركية : إنها تميزت مند تأسيس الجمهورية منذ 1923 بكونها ذات اتجها واحد نحو أوربا و الغرب نتيجة انبهار "مصطفى كمال أتاتورك "بالحضارة الغربية ،وقد استمرت هذه السياسة المتمثلة بالسعي لانضمام المنظمات والمؤسسات الاوروبية هذا –ما دعي إليه أصحاب الوسط اليساري ،أما اليوم فقد اخذوا يدعون إلى إعادة هيكلة العلاقات مع الغرب بما يخدم التطلعات التركية ولما يمكنهم من لعب دور اكبر في الشرق الاوسط بشكل خاص واو راسيا بشكل عام ، أما أصحاب التيار القومي ،فيدعون لإتباع سياسات خارجية مرتكزة على المصالح تركية العليا سواء أكان ذلك من خلال علاقات مع الاتحاد الأوروبي او غيره من القوى الفاعلة على المستوى الإقليمي أو الدولي، و على عكس من ذلك فاه أصحاب التيار الاسلامي دعوا الى إعطاء الاولوية للعلاقات مع العالم الاسلامي بهدف أن يكون لتركيا دور قيادي في هذا العالم ، لتحقيق سياسات خارجية ناجحة ثم توزيع السياسة الخارجية على مجموعة من الدوائر وبدرجات متفاوتة حسب أهميتها .

الأكراد: شعب من أصل آري هندو–أوروبي يسكن في منطقة كردستان الحالية منذ فجر التاريخ، و تكون عبر هجرات مختلفة و تفاعلات أصول متعددة من شعوب صغيرة سبقته في الهجرة إلى هذا الوطن،ينقسم الكرد بشكل أساسي إلى ثلاث مجموعات هي: (كرمانج– كوارن –لور) وتتوزع هذه المجموعات الآن بين خمسة دول هي (تركيا –العراق– سوريا – ايران– ارمينيا).

الأمن القومي: انه قدرة الدولة على تامين استمرار أساس قوتها الداخلية و الخارجية ال عسكرية و الاقتصادية في مختلف مناحي الحياة لمواجهة الأخطار التي تهددها من الداخل و الخارج وفي حالة السلم و الحرب على حد سواء.

♦إحدى عشر : تقسيم الدراسة:

– لقد ارتأينا تقسيم الدارسة إلى ثلاثة فصول بحيث قدمنا في الفصل الأول إطار النظري للسياسة الخارجية التركية قراءة في المقومات تناولنا من خلاله محددات السياسة الخارجية التركية وكذا محددات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة و التنمية وأهدافها و

مؤسسات صنع السياسة الخارجية التركية و كذا تطور السياسة الخارجية التركية اتجاه سوريا.

– أما الفصل الثاني فقد قدمنا الإطار المفاهيمي للقضية الكردية والجذور التاريخية للقضية الكردية ثم اثر القضية الكردية على استقرار الأمن القومي في تركيا و سوريا .

– أما الفصل الثالث فقد قدمنا فيه تطور السلوك التركي بشان القضية الكردية في سوريا تحدثنا عن حكومة حزب العدالة و التنمية و الصراع الكردي التركي ثم سياسة تركيا تجاه القضية الكردية في سوريا قبل 2011 والاستراتيجية التركية المنتهجة لمواجهة الاكراد في سوريا عن طريق التدخل العسكري التركي المباشر و غير المباشر في سوريا و النتائج الممكنة التي يمكن استخلاصها في إدارة القضية الكردية.

الفصل الأول

السياسة الخارجية التركية

قراءة في المقومات

الفصل الأول

السياسة الخارجية التركية:قراءة في المقومات

تمهيد

شهدت السياسة الخارجية التركية تحولا كبيرا بعد نهاية الحرب الباردة، وذلك بانتقالها من الإصرار على تحقيق هدفها التاريخي وهو اكتساب العضوية في الاتحاد الأوروبي وتوطيد العلاقات مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل و ابتعادها عن الدول العربية والإسلامي،من خلال سياسة خارجية ذات البعد الواحد،إلا أن التغيرات التي عرفها العالم بعد أحداث 11سبتمبر 2001 و التحولات الكبرى التي عرفتها تركيا على المستوى الداخلي جعلها تعيد حساباتها في سياستها الخارجية و تحديد موقعها من النظام الدولي الجديد الذي ميز العالم منذ بداية القرن الحالي،جعلها تعيد النظر في أهدافها واستراتيجياتها، وتتبنى سياسة خارجية مختلفة تماما عن السياسة السابقة.

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية التركية

تحكم السياسة الخارجية التركية عدة محددات متباينة أثرت على طبيعتها وتوجهاتها كما ساهمت في تبلورها بوضوح سواء نحو التفاعل السلبي مع القضايا الإقليمية والدولية، أو بالتفاعل الايجابي والذي طبعها من مرحلة إلى أخرى تجاه العديد من الدول ومن بينها الدول العربية ودول المشرق العربي بالخصوص و هذه أهم المحددات:

المطلب الأول: المحددات الداخلية :

يعتبر توفر الدول على موارد طبيعية وافرة وحجم إقليم كبير ووجودها في موقع جغرافي متميز واستراتيجي، بالإضافة إلى المقدرات الوطنية الأخرى(الإمكانات الاقتصادية والبشرية والعسكرية)، عاملا كافيا لقوة الدولة و يمكنها من القيام بدور فاعل في النسق الدولي[1]

1_**الموقع الجيواستراتيجي:** تبلغ مساحة تركيا حوالي 780567 كم ، ويبلغ طول حدودها 2753 كم. وتتوفر على سواحل بطول8333 كم كما يتمتع موقعها ببعض المميزات التي

[1] لويد جونسن ،**تفسير السياسة الخارجية**،(تر:محمد بن احمد مفتي،محمد السيد سليم.)،الرياض:عمادة شئوون المكتبات جامعة الملك سعود،1999،ص244

لعبت ولا تزال تلعب دوار كبيرا في العلاقات الدولية كمضايق البوسفور والدردنيل التي تربط مياه البحر الأسود بمياه البحر المتوسط عبر بحر مرمره ، وتفصل طرف أوروبا في جنوبها

الشرقي عن طرف أسيا الغربي. وتركيا قسمان،الأول في آسيا الغربية،ويحده البحر الأسود وأرمينيا شمالا والمضايق وبحر مرمره وبحر ايجة غربا،وسوريا 877 كم والبحر المتوسط والعراق(330كم)جنوبا و إيران (454كم) شرقا ويقع القسم الثاني في أوروبا وتحده من جهة اليابسة أراضي اليونان و بلغاريا (269 كم) ومن الغرب بحر ايجا مرمره والأسود[1]فالموقع الجغرافي المتميز لتركيا جعلها تقوم بدور فاعل أثناء الحرب الباردة،كما خولها بالقيام بدور فعال في حرب الخليج الثانية.

2_الموارد المائية: ساهمت الموارد المائية في توجيه السياسة الخارجية التركية ،وذالك لأن تركيا تعتبر من أغنى دول العالم بالموارد المائية ،مما جعلها تستخدم هذه الموارد كورقة ضغط على الدول العربية المجاورة لها والتي لديها معها أنهار مشتركة بهدف إضعاف هذه الدول لما يخدم المصالح التركية ويحقق أهدافها، وهذا ما جعل العلاقات التركية مع سوريا والعراق تتميز بالتوتر منذ أواخر الثمانينات،وازدادت حدة هذا التوتر عندما لجأت تركيا خلافا للاتفاق المعقود بينها وبين كل من العراق وسوريا عام 1946 إلى تنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول و هو اتفاق تم بموجبه حل مشكلة مياه دجلة والفرات بين كل من

تركيا وسوريا والعراق بحيث اتفقوا على توزيعها بشكل يرضى الأطراف الثلاثة، وتعتبر عملية تحكم تركيا في الموارد المائية لنهري دجلة والفرات من المحددات الأساسية للسياسة الخارجية

التركية تجاه كل من سوريا والعراق،ولازالت تركيا تصرح بين الحين والأخر بأن هذين النهرين هما نهارن تركيان.

فرئيس الحكومة الأسبق للجمهورية التركية السيد: "سليمان ديميرل [2] "صرح في مايو 1990 «إن لتركيا السيادة التامة على مواردها المائية ولا يجب أن تخلق السدود التي تشيدها على نهري دجلة والفرات أي مشكلة دولية، ويجب أن يدرك الجميع أن نهري دجلة

[1] عبد الوهاب الكيلاني وآخرون **موسوعة السياسة**.ج1، . بيروت:المؤسسة العربية للدارسات والنشر دار الهدى للنشر والتوزيع،1985،ص709

[2] عوني عبد الرحمن السبعاوي،عبد الجبار مصطفى النعيمي، العلاقات الخليجية–التركية: معطيات الواقع وآفاق المستقبل. **مجلة دارسات إستارتيجية**:العدد 43، ص49

والفرات هما نهران تركيان حتى النقطة التي يغادران فيها الإقليم التركي.» هذا التصريح أكد على أهمية الموارد المائية في السياسة الخارجية التركية،وذالك من خلال استغلالها للضغط على سوريا والعراق ومساومتهما خاصة فيما تعلق باتهامها لسوريا ولبنان بدعمهما لقيادات حزب العمال الكردستاني pkk المتمرد و بالتالي عملت تركيا على تسييس هذه الثروة الطبيعية فيما يخدم مصالحها لتحقيق أهدافها المستقبلية .[1]

3_المقدرات الاقتصادية: تتميز تركيا باقتصاد قوي وذالك منذ منتصف التسعينات ،واحتلت منذ 2002 المرتبة "السادسة عشر "عالميا ،وبلغ الدخل القومي الإجمالي 410 بليون دولار ،وساهمت في التجارة العالمية بـ 66مليار دولار، كما انه يعد اكبر اقتصاد في البلقان والشرق الأوسط [2] حيث بلغ الناتج القومي عام 2008 ، 750 مليار دولار، كما ارتفع متوسط معدل النمو الاقتصادي إلى6،8% كما ارتفع معدل الدخل الفردي في الفترة ما بين2002-2008 من 3300 الى 10000 دولار و استمر انخفاض معدل التضخم،وقابلها

زيادة متسارعة في حجم الاستثمارات[3] المكانة الاقتصادية التي بلغتها انتهجت سياسة خارجية فعالة ومنفتحة على جميع الدول.

5 _المقدرات العسكرية: تتوفر تركيا على ثاني اكبر جيش في حلف شمال الأطلسي، ويعتبر من أقوى الجيوش حجما وكفاءة ، وتقدر القوة العددية للقوات المسلحة التركية ب

1.206.700 جندي منهم 639 من القوات العاملة 387 ألف في الاحتياطي و180الف من القوات شبه العسكرية(درك و حرس وطني) و 30 ألف جندي في قبرص الشمالية واكتسبت تركيا هذه القوة العسكرية المميزة اثر تحالفها الاستراتيجي مع الولايات الأمريكية إسرائيل و خاصة خلال فترة الحرب الباردة وما كان لتركيا من دور أساسي في ردع المد الشيوعي إلى الشرق الأوسط.وقد استعملت تركيا جيشها في خدمة سياستها الخارجية خاصة بعد حسم توجهها نحو الغرب فانضمت إلى الحلف الأطلسي، والذي أصبحت احد أهم أركانه

---

[1] محمد صالح العجيلي، " متغير االمياه في العلاقات العربية_التركية". **مجلة الفكر السياسي**، العدد8،شتاء 2000، ص258

[2] ا.عربي لادمي محمد،**التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق سوريا والقضية الفلسطينية1990 – 2010**: المانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ،2017،ص35

[3] ابراهيم ازتوروك، **التحولات الاقتصادية التركية بين 2002-2008**، (تر:مصطفى السيتيتي) ، و كذلك انظرفي مؤلف: علي حسن باكير وآخرون، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، الدوحة: مركز الجزيرة للدارسات ،2009، ص 175

المطلب الثاني: المحددات الخارجية

1- المشاكل الحدودية مع الدول العربية المجاورة: المقصود هنا مشكلتان حدوديتان رئيسيتان.الأولى تتمثل في الحدود بين تركيا والعراق حول وضع الموصل، والثانية تتمثل بين تركيا وسوريا وتركزت حول منطقة لواء اسكندرونة(هاتاي). [1]

2- العلاقات التركية الإسرائيلية : تعتبر العلاقات التركية الإسرائيلية احد أهم محددات السياسة الخارجية التركية تجاه الدول الإسلامية والعربية منها خاصة، وذلك بسبب الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين منذ إعلان قيام دولة إسرائيل، إذ تعتبر تركيا أول من اعترف بإسرائيل في المنطقة عام1949م مباشرة بعد اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بها.

منذ ذلك الحين عرفت العلاقات الإسرائيلية نوعا من التقارب وصل إلى حد التحالف والتعاون في الكثير من المجالات خاصة قبل مرحلة التسعينات من القرن الماضي وتأصل التحالف في أواخر التسعينات، وكانت البداية منذ توقيع تركيا و إسرائيل الحلف العسكري السري بينهما في شهر أوت 1958 ردا على قيام الوحدة العربية بين مصر وسوريا (1958 -1961)[2]

أهم ميادين التعاون التركي الإسرائيلي هو الميدان العسكري والأمني ،إذ شمل الاتفاق الموقع عام 1958التعاون الشامل بين المخابرات الإسرائيلية الموساد والمخابرات التركية ونظر لرغبة تركيا في الانفتاح على الغرب والانخراط في المنظومة الأوروبية، بالإضافة إلى مشاكلها مع كل من سوريا والعراق ولبنان فيما يخص قضية الأكراد وتوزيع مياه دجلة والفرات، وطدت علاقاتها مع إسرائيل بشكل كبير خلال تمركز العلمانيون في السلطة وتحكم

المؤسسة العسكرية في زمام الأمور في تركيا ، فقد وقع الطرفان اتفاقية للتجارة الحرة ثم اتفاق للنقل البري الذي وقع في أنقرة في 9 سبتمبر 1997

في فترة التسعينات من القرن الماضي كان التوجه التركي للتعاون مع الكيان الصهيوني محددا أساسيا للسياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية والتي كانت تتسم بالتصعيد في أغلب الأحيان وعدم الوضوح.

---

[1] محمد عبد القادر، "**تركيا والعرب ..المستقبل لا ينفصل عن الماضي مقال** في نافذة أخبار وتحليلات وأراء متوفر على الرابط: www.islamonlin.net/arabic/politics/index.shtml اطاع عليه بتاريخ :/2019/01/08

[2] أ.عربي لادمي محمد ، مرجع سبق ذكره ،ص،38

3- **المؤسسات الإقليمية والدولية :** إن انضمام تركيا للعديد من المنظمات الدولية والإقليمية واكتسابها فيها مكانة هامة تجعلها تقوم بدور فاعل على مستوى سياستها الخارجية،إذ تنتمي تركيا إلى حلف شمال الأطلسي (عسكري_غربي) و منظمة المؤتمر الإسلامي، كما أنها أصبحت عضوا مراقبا في الاتحاد الافريقي[1] وعضوا مراقبا في جامعة الدول العربية وهذا ساعد تركيا في تحقيق توجهها الجديد في سياستها الخارجية .

المطلب الثالث :محددات السياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية

ان الأسس النظرية التي تسير عليها السياسة الخارجية التركية ما بعد انتهاء الحرب الباردة، ولازالت تسير عليها في عهد العدالة والتنمية **وأهمها:**

1 -العمق الاستراتيجي: اعتبر داود أوغلو أن مكانة تركيا دولياً مرتبطة بشكل مباشر بمكانتها في محيطها وأدوارها الإقليمية التي تلعبها، خاصة في ثلاث مناطق جغرافية أي

الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز التي أسماها مجتمعة "المناطق القارية القريبة", وقد رأى في الكتاب أنه كلما لعبت بلاده أدواراً أكثر فاعلية في الشرق كلما ارتفعت مكانتها في الساحة الغربية – الدولية، وهو ما أسماه نظرية "القوس والسهم"[2]

2-صفر مشاكل: إذ لا يمكن لأي دولة غارقة في خصومات وعداوات مع دول جوارها أن تبلور سياسة خارجية إيجابية وفاعلة، وبالتالي تحتاج إلى تصفير أو تقليل المشاكل مع جوارها لتستفيد كل الأطراف على قاعدة الربح للجميع[3].

3 -القوة الناعمة : وحتى تكون تركيا "دولة مركز" في محيطها، رأى داود أوغلو أن التبادل التجاري والاقتصادي والتواصل الفكري – الثقافي أعمق أثراً وأكثر فائدة من القوة الخشنة. وقد استفادت تركيا حتى بداية ثورات العالم العربي عام 2011 من هذه القوة الناعمة، ورُحب بها بشكل لافت في المنطقة [4]

---

[1] أحمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، (تر: محمد جابر ثلجي وطارق عبدالجليل)،الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات ، 2010، ط10، ص 145

[2] احمد داود اوغلو، مرجع سبق ذكره ،ص145

[3] أحمد داود أوغلو، مرجع سبق ذكره ص 170

[4] أحمد داود أوغلو، مرجع سبق ذكره، ص 6

وبناء على هذه النظريات الرئيسة الثلاث، سارت السياسة الخارجية التركية بشكل عام وفي المنطقة ودول الجوار – وفي مقدمتها سوريا – بشكل خاص ضمن عدة محددات أهمها:

ا- أولوية الحفاظ على الأمن القومي التركي ومصالح تركيا في الداخل والخارج.

ب- محاولة الجمع بين تحقيق المصالح والإيفاء بالمبادئ والشعارات التي ترفعها تركيا قدر الإمكان، وقد استطاعت تحقيق ذلك في فترة طويلة جداً وخاصة مع المرحلة الأولى من ثورات العالم العربي.

ج- عدم مصادمة الرأي العام التركي، المتجه مؤخراً نحو الشعوب العربية والمتعاطف مع قضاياها.

د- الالتزام بسقف المنظومة الدولية والمرتكزات الثلاثة للسياسة الخارجية التركية، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي.

هـ- ومد جسور التواصل مع مختلف الأطراف، حتى المتناقضة، الأمر الذي يقلل الضغوط على تركيا ويمنحها هامشاً مقبولًا من الاستقلالية الجزئية في سياستها الخارجية.

و- استشعار مسؤولية أخلاقية وسياسية فيما يتعلق بقضايا المنطقة، وفي مقدمتها القضيتان الفلسطينية والسورية.

ز- البعد عن الصراعات، وتفضيل نموذج التواصل والتكامل، باعتبار أن تجربة تركيا في عهد العدالة والتنمية قائمة على التنمية الاقتصادية المعتمدة بشكل رئيس على الاستقرار السياسي.

ح- رفض النزاعات القائمة على أسس إثنية ومذهبية تحديداً، استشعاراً لخطورتها على المستويين النظري البحت بشكل عام والعملي الخاص بتركيا وتركيبتها العرقية والمذهبية بشكل خاص إخضاع السياسة للاقتصاد (تعزيز الارتباط بينهما) في حالات التواصل

والعلاقات الجيدة، عبر إدامة وتطوير العلاقات الاقتصادية رغم التوترات السياسية ، أي فك الارتباط بينهما في حالات التوتر والقطيعة[1]

[1] عقيل محفوظ، **السياسة الخارجية التركية, الاستمرارية والتغيير**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012ص 103

ي- محاولة لعب دور الوسيط في النزاعات والصراعات في المنطقة، وهو دور لعبته تركيا دائماً، لكن هذه المرة في صورة تركيا المقبولة من شعوب ونظم المنطقة والحريصة على مصالحهم، كما حصل في المفاوضات غير المباشرة بين سوريا ودولة الاحتلال الإسرائيلي عام 2008 ، وفي الاتفاق الثلاثي بين إيران والبرازيل وتركيا حول الملف النووي عام 2010 وغيرها .

ك- عدم الدخول في أي نزاع بشكل منفرد أو دون غطاء دولي أو إقليمي أو منظمة دولية [1]

ل- يعرف صانع القرار التركي أنه ورث دولة معتمدة على نفسها وبعيدة عن الانخراط في قضايا المنطقة العالم العربي المعقدة، وافتقاده بالتالي لعناصر التأثير الخارجية والتي تحتاج لعشرات السنين من العمل وفق رؤية واضحة وخطوات مدروسة، وقد حاولت الحكومات التركية ردم هذه الفجوة عبر القوة الناعمة والتواصل الاقتصادي والثقافي، الذي كان يمكن له أن يفيد في حالة الهدوء، بينما أصبح عائقاً كبيراً في ظل الاستقطاب وتأجج الصراعات، خصوصاً في وجود دول إقليمية تنتهج القوة الخشنة والتكئات العسكرية.

م- حاجة تركية للشراكات الإقليمية وعدم قدرتها على حل الأزمات بمفردها، ويظهر ذلك على المستوى النظري في تنظير أحمد داود أوغلو في كتابه "العمق الاستراتيجي" لأهمية "مثلث المنطقة" المكون من تركيا وإيران ومصر[2] ، ويتجلى عملياً في اتجاهاتها الأخيرة لرفع وتيرة التعاون مع كل من قطر و السعودية تحديداً.

المبحث الثاني: مؤسسات واهداف صنع السياسة الخارجية في تركيا

سنتطرق في هذا المبحث لطبيعة النظام السياسي التركي ومؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية لتركيا و اهدافها، يشيرالدستور التركي إلى أن النظام السياسي في تركيا جمهوري ديموقراطي برلماني علماني، وقواعد اللعبة السياسية فيه مظبوطة على إتباع العلمانية الأتاتوركية التي يحميها الجيش أما مؤسسات صنع القرار الخارجي التركي فتتولاه المؤسسات الرسمية في البلاد مثل السلطة التنفيذية و السلطة التشريعية والجيش .

[1] داوود اوغلو، **التحالف الدولي لم يتخذ قراراً بعد للتدخل العسكري في سوريا**، منقول عن، ترك برس، 13 فبراير 2016، ص1

[2] أحمد داود أوغلو، مرجع سبق ذكره، ص 389

المطلب الأول: مؤسسات صنع السياسة الخارجية التركية:

1 – السلطة التنفيذية:

ما ميز السلطة التنفيذية في تركيا هو أنها ثنائية البنية وتتكون من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء وتتوزع الصلاحيات التنفيذية بين طرفي السلطة التنفيذية، فرئيس الجمهورية هو رئيس الدولة و يمثل الجمهورية التركية و وحدة الشعب التركي، يتم حاليا انتخاب الرئيس باقتراع شعبيعام بعدأن كان يتم التصويتعلى الرئيس من قبل البرلمان، ومدة

الولاية الحالية خمس سنوات يمكنأن تجدد لمرة واحدة فقط، وقد أدى هذا التعديل الدستوري إلي إضافة مزيد من القوة الشعبية لمنصب رئيس الجمهورية نتيجة تصويت الشعب على اختياره، وهو بذلك يمتلك قاعدة شعبية كبيرة نتيجة حصوله على نسبة الأغلبية من أصوات الناخبين الأتراك[1]

بحسب دستور1982 رئيس الجمهورية يترأس جلسات مجلس الوزراء، يمثل منصب القائد العام للقوات المسلحة التركية نيابة عن المجلس الوطني وله صلاحية إتخاذ القرار

باستخدام تلك القوات، ويعين رئيس الأركان العامة ويعلن قانون الأحكام العرفية وحالة الطوارئ كما أنه يصدر قرارات لها قوة القانون بما يمشي مع قرارات المجلس الذي يترأسه، و يعين أعضاء المجلس الإستشاري للدولة ورئيسه ، فضلا عن تعيين أعضاء مجلس التعليم العالي و رؤساء الجامعات يصدر رئيس الجمهورية بموجب المادة 104 من دستور 1982 قرار تعيين أعضاء المحكمة الدستورية رئيس الادعاء العام ونائبه في محكمة الإستئناف العليا وكذلك أعضاء محكمة الإستئناف العسكرية العليا و أعضاء المحكمة الإدارية العسكرية العليا فضلا عن أعضاء المجلس الأعلى للقضاء و وكلاء النيابة، كما يحظى رئيس الجمهورية بصلاحيات تشريعية فهو يستدعي المجلس الوطني (البرلمان) للإنعقاد عند الضرورة، ويدعو إلى إجراء انتخابات جديدة للمجلس نفسه ويضع القوانين ويعيدها إلى المجلس الوطني لإعادة النظر فيها، وكذلك يطرح للاستفتاء وعند الضرورة التشريع المتعلق بتعديل الدستور، ويلجأ إلى المحكمة الدستورية بخصوص الإلغاء الجزئي أو الكلي لأحكام قوانين معينة أو قرارات لها قوة القانون. وهنا لابد أن نعيد التأكد أن هذه الصلاحيات المتنوعة يمكن إعدادها صلاحيات شكلية، لكن طريقة انتخاب

[1] احمد داود اوغلو، مرجع سبق ذكره، ،ص389.

الرئيس من قبل المجلس الوطني البرلمان فرضت على الرئيس نوعا من الحد على بعض هذه السلطات كونه ينتخب من داخل البرلمان و يخضع لشروط المساومة السياسية بين كتل البرلمان أما رئيس الوزراء و مجلس الوزراء فيعدان السلطة التنفيذية الأساسية في الدولة إذ يكلف رئيس الجمهورية اكبر الأحزاب التي فازت في الإنتخابات البرلمانية بشكل الحكومة التي تأخذ الثقة من البرلمان، وبذلك تناط السلطات التنفيذية بالحكومة الأمر الذي تصبح بموجبه مسؤولية صياغة السياسات الداخلية و الخارجية للدولة و تنفيذها من

اختصاصات الحكومة التركية.[1]

فكل ما يتعلق بتنفيذ وصياغة السياسات الإقتصادية والإجتماعية و المالية و الدفاعية والأمنية والسياسة الخارجية هي من اختصاص الحكومة التركية والوزارة المختصة بعد إقرارها من البرلمان، كما يترأس الوزراء جلسات مجلس الأمن القومي التركي ويعد مسؤولا أمام البرلمان عن تنفيذ السياسات الداخلية و الخارجية [2]

2- السلطة التشريعية:

تتألف من الجمعية الوطنية "البرلمان" [3]للسلطة التشريعية دور هام في التأثير على السياسة الخارجية تضم550عضوا، ينتخبون كل أربعة أعوام بعد التعديل الدستوري عام 2007 يحق للمجلس إجراء انتخابات مبكرة أو تأجيل الإنتخابات لمدة عام بسبب الحرب و تجديد و الإنتخبات قبل انقضاء الأعوام الأربعة ويجوز الذهاب إلى انتخابات جديدة إذا ما قرر رئيس الجمهورية ذلك وفقا للشروط المبينة في الدستور، كما يجوز إجراء انتخابات تكميلية في حال حدوث شغور في أعضاء المجلس، وتجري الإنتخابات التكميلية مرة واحدة فقط في كل فترة انتخابية كقاعدة لا يجوز إجراء الإنتخابات التكميلية إذ لم يبقى سوى عام

[1] احمد داوود اوغلو، مرجع سبق ذكره ، نفس الصفحة.

[2] د.جمال خالد القاضي،**النضام السياسي في تركيا نظام حكم المؤسسات**، بقلم مركز سورية للبحوث والدراسات، نشر بتاريخ 01 افريل 2014، ص48

[3] طارق زياد الشرطي ،**السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية– عثمانيون جدد أم علمانية مؤمنة** ؟الاردن: ،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2014،ط1، ص57

واحد فقط على موعد الإنتخابات العامة [1] و طبقا للدستور فإن لمجلس الأمة التركي مهام عدة من بينها:

– سن و تغيير و إلغاء القوانين

– مراقبة مجلس الوزراء

– مناقشة مشاريع قانون الميزانية و الحسابات المؤكدة و الموافقة عليها

– الموافقة على تصديق الاتفاقات الدولية .

– انتخاب رئيس البرلمان و أعضاء مكتب البرلمان، انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية، انتخاب أعضاء المجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون، انتخاب رئيس ديوان المحاسبات العالي وأعضائه، انتخاب رئيس المفتشين العام، اتخاذ قرار لإجراء تجديد الإنتخابات البرلمانية قبل انتهاء المدة، إعطاء الثقة لمجلس الوزراء في مرحلة التأسيس و التوظيف يمكن للبرلمان من تقديم رئيس الجمهورية أمام المحكمة العليا بتهمة الخيانة العظمى للبلاد

إزالة الحصانة عن النواب، اتخاذ القرار لإسقاط العضوية البرلمانية، اتخاذ قرر إرسال القوات المسلحة إلى الدول الأجنبية والسماح ، بوجود القوات المسلحة الأجنبية في تركيا[2]

3– الجيش:

يعتبر الجيش التركي من أقوى الجيوش حجما و كفاءة إذ يحتل المرتبة الثانية بعد جيش الولايات المتحدة الأمريكية في الحلف الأطلسي، و تقدر ضخامة القوة العددية للقوات المسلحة التركية بـ :1.206.700 جندي ألف 180 ألف من الاحتياطي و387 ألف من القوات العاملة و 63 جندي منهم و ألف جندي في قبرص الشمالية 30 من القوات شبه العسكرية(درك وحرس وطني) فبعد أن حسمت تركيا توجهها السياسي نحو الغرب، عمدت إلى تطوير قدراتها العسكرية و تحديث معداتها القتالية، لكي تكون في مستوى

[1] زيد أسامة أحمد الرحماني، ***دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا اثناء فترة حكم حزب العدالة والتنمية (2003–2010)*** قسم العلوم السياسية، كلية الآداب و العلوم الإنسانية الشرق الأوسط،2012 –2014 ص45

[2] د.جمال خالد القاضي، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة

القدرات العسكرية التي تتمتع بها قوات بعض دول الناطو، ويأتى هذا المسعى التركي من عدة دوافع، تتعلق بانشغالاتها الأمنية، التي فرضها القرب الجغرافيا من الاتحاد السوفياتي سابقا ورغبتها في أن تكون في مستوى المسؤولية، كحارس للجناح الجنوبي للناطو، بالإضافة إلى تقوية موقفها اتجاه أعدائها التقليديين :اليونان، العراق، سوريا....إلخ و مجابهة عدوها الداخلي "حزب العمال الكردي "كما لا يمكن التغاضي عن طموحها في أن تصبح قوة إقليمية كبرى[1]

وقد تم تقسيم البلاد إلى أربع مناطق عسكرية اعتمادا على العناصر الإستراتيجية من حيث التضاريس، التموين، الإتصالات، و الخطر الخارجي المحتمل، وأوكلت مهمة الدفاع عن

هذه القطاعات إلى الجيوش الأربعة و التي يصبح أول ثلاثة منها تحت قيادة الناتو حال إعلان منظمة حلف شمال الأطلسي الإنذار.

– الجيش الأول : تقع قيادته فــي إسطنبول وقسم كبير منه منتشر في الجزء الأوروبي من

تركيا مهمته حماية اسطنبول،مضيق البوسفور و الدردنيل وشبه جزيرة كوجائلي.

– الجيش الثاني: مقره مالطا وينتشر في منطقة جنوب شرق الأناضول ومهامه دفاعية في مواجهة سوريا، إيران، والعراق.

– الجيش الثالث : ومقره أرزينجان وينتشر شرقي الأناضول ويغطي الحدود مع جرجيا، أرمينيا أرذبيجان، ومن الشرق والمنطقة الشمالية الشرقية .

– الجيش الرابع (الجيش الايجي): ومقره أزمير وتمّ إنشاؤه في السبعينات نتيجة التوتر المتعاظم آنذاك مع اليونان في بحر ايجه [2]

يحق للجيش التدخل في السلطة إذا رأى قانونيا و حسب المادة 37 خطر على الجمهورية أو على ديموقراطيتها .

---

[1] حداد شفيعة، **توجها ت السياسة الخارجية التركية بعدالحرب الباردة** ، مذكرة ماجيستير ،جامعة الحاج لخضر باتنة ،كلية الحقوق ،قسم العلوم سياسية ، 2003، ص 11

[2] علي حسين باكير،"**تركيا :الدولة و المجتمع** "في :محمد عبد العاطي محرر،تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج، قطر: مركز الجزيرة للدراسات ،2009، ط1 ،ص37

وقد حافظت تركيا على قواها في البعثات الدولية في إطار الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي منذ 1950م، بما في ذلك بعثات حفظ السلام في الصومال ويوغسلافيا السابقة، وتقديم الدعم لقوات التحالف في حرب الخليج الأولى و تحتفظ تركيا36000 جندي في شمال قبرص بدعم وجودها و التي وافقت عليها الحكومة المحلية بحكم الأمر الواقع، وكانت تركيا قد أرسلت في أفغانستان كجزء من قوة حفظ لحفظ الاستقرار مع قوات الولايات المتحدة والأمم المتحدة أو في 2006 نشر البرلمان التركي قوة لحفظ السلام من سفن دورية تابعة للبحرية والقوات البحرية نحو 700 سفينة كجزء من قوة موسعة للأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بونيفيل في أعقاب حرب لبنان2006 م، بالإضافة إلى المشاركة التركية في الحرب في العراق إثر الغزو الأمريكي سنة 2006 كان القرار ذو دوافع استراتيجية تتعلق بموقع تركيا في المنطقة ومستقبلها كدولة موحدة، وسعيها لكسب الدعم الأوروبي والأمريكي، وارتباط هذه المسألة بمحاولات تركيا للحصول علي عضوية الاتحاد

الأوروبي. وانطلاقا من الموقع الذي تحتله تركيا في التفكير الغربي بوصفها إحدى ركائز مشاريعها الاستراتيجية في أكثر من منطقة في العالم سعى الغرب إلى تطوير القدرة العسكرية التركية والمشاركة في تخطيط المشاريع الدفاعية والاستراتيجية، إذ تعد تركيا

كانت أكبر المتلقين للمساعدات العسكرية الأمريكية،(وهي أيضا خامس زبون للسلاح الأمريكي بعد) السعودية، مصر، تايوان، اليابان [1]

المطلب الثاني: :أهداف السياسة الخارجية التركية

1 – تواصل الجهود في سبيل اخذ تركيا لمكانتها التي تستحقها داخل مفهوم الأمن والدفاع الأوروبيAGSK الذي تشكل في إطار[2] الدماء بغض النظر عن دين وعرق أصحابها، وتواصل تركيا تدعيم الجهود الرامية إلى إقرار السلام لذي تشكل في إطار إستراتيجية الدفاع الأوروبي الحديثة، بصورة متوازية مع الإسهام الذي قدمته تركيا حتى اليوم في حلفnato .

2– تهدف السياسة الخارجية إلى تحقيق كل شروط الانتساب إلى الاتحاد الأوروبي وتصبح عضوا فاعلا بحلول عام 2023.

[1] ايمان دني، الدور الاقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعدالحرب الباردة،الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية 2001، ط1، ص82

[2] محمد ا زهد جول، "**التجربة النهضوية التركية**"، بيروت :مركز نماء للبحوث والدا راسات، 2013،ط1، ص 196

3- تستمر في السعي من أجل الاندماج الإقليمي على شكل تعاون أمني وصناعي

4- السعي لأداء دور مؤثر في حل الصراعات الإقليمية

5- المشاركة بحيوية الظهور في كل الساحات العالمية

6- السعي لأن تلعب دورا مؤثرا في المنظمات الدولية

7- تهدف لان تكون واحدة من أكبر و أهم عشر اقتصاديات في العالم[1]

8- بالرغم من القرابة التاريخية والثقافية والاجتماعية مع الجمهوريات التركية في أسيا الصغرى، فان تركيا في الحقيقة لم تستطع تلبية التوقعات في علاقاتها مع هذه الدول، وبذل حزب العدالة والتنمية وسعيه من اجل توطيد العلاقات مع هذه الجمهوريات والوصول بها إلى أرقي مستويات التعاون الشامل.

9- مواصلة التعاون مع الو.م.أ، والذي تغلب عليه الصفة الدفاعية، وتعميم هذا التعاون في المجالات الاقتصادية والاستثمار والعلوم والتكنولوجيا.[2]

المبحث الثالث: تطور السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا

تميزت السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا في فترة تسعينات القرن الماضي بالتصعيد المستمر وتوجيه الاتهامات لسوريا بضلوعها في عدم استقرار وأمن تركيا،ما نتج عنها من علاقات بين الدولتين تميزت بالتوتر والنزاع طيلة عقد من الزمن . وضمن التغيرات الدولية التي شهدها العالم في بداية القرن الحادي والعشرين جرى تحول مهم في السياسة التركية نحو العالم العربي بشكل عام وسوريا بشكل خاص.

المطلب الأول: أهمية البعد الجيوبولتيكي في العلاقات التركية السورية

[1] صفية سلام و خلاف ريمة " **السياسة الخارجية التركية اتجاه الشرق الأوسط** " مذكرة شهادة الليسانس في العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية ،جامعة سطيف،2016/2015، ص30

[2] محمد زاهد جول، مرجع سبق ذكره، ص196

يقول المؤرخ الفرنسي فرنان بروديل إن "الخرائط هي التي تروي القصة الحقيقية" [1]. وقد تختصر هذه الجملة المكثفة الفلسفة الرئيسة لعلم الجيوبوليتيك، بمعنى تأثير الجغرافيا على السياسة، سيما السياسة الخارجية.

ويبدو هذا التأثير العابر للحدود في منحى متزايد في ظل العولمة وثورة الاتصالات وانتشار المنظمات الدولية والشركات العابرة للقارات، والتي أدت إضافة لعوامل أخرى عديدة إلى الانتقاص من السيادة الوطنية للدول وزيادة جدلية التأثر – التأثير الثنائية والجماعية بين الدول، خاصة الدول المتجاورة.

من هذه الزاوية، ثمة أهمية خاصة لسوريا بالنسبة لتركيا من منظور الجيوبوليتيك، إضافة إلى التاريخ وعلم الاجتماع السياسي، تتبدى في عدد من العوامل والسياقات،**أهمها:**

1- تعتبر الحدود التركية السورية الحدود البرية الأطول لتركيا، بواقع حوالي 900 كلم^2 بكل ما يعنيه ذلك من مصالح ومهددات مشتركة ومتبادلة، سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية.

2- تعتبر سوريا بوابة العالم العربي بالنسبة لتركيا، سيما فيما يتعلق بالتجارة البرية، وهذا ما يفسر التوجه التركي الحثيث لتصويب العلاقة مع دمشق بخطوات متسارعة في عهد حزب العدالة والتنمية قبل الثورة السورية.

3- تقع تركيا في قلب "المناطق البرية القريبة"، أي البلقان والقوقاز والشرق الأوسط، التي اعتبرها أحمد داود أوغلو في كتابه الأشهر "العمق الاستراتيجي" أهم المناطق [3] التي يجب على تركيا التواصل والتقارب معها لإفادة مكانتها في الإقليم والعالم.

4- ثمة تقارب ملحوظ في التنوع العرقي والإثني والمذهبي على طرفي الحدود.
5- هناك علاقات نسب ومصاهرة وقرابة دم بين البلدات الواقعة على طرفي الحدود بين البلدين.

6- تعتبر تركيا الراعية التاريخية والسياسية والثقافية لتركمان سوريا، المتمركزين في الشمال السوري قرب حدودها.

---

[1] Fernand Braudel, **A History of Civilizations**, New York: Penguen 1993, p. 55.

[2] أحمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، (تر: محمد جابر ثلجي وطارق عبدالجليل)،الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010، ط10، ص145-169

[3] ستيفن لونغريج، **سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي**، (تر: بيار عقل)،بيروت: دار الحقيقة، 1999،ص 298

7- كان لحلب أهمية استثنائية في تاريخ الدولة العثمانية، وخسرتها تركيا في معاهدة لوزان بعد الحرب العالمية الأولى، وتعتبرها تركيا اليوم إلى جانب الموصل في العراق خط الدفاع الأول عن حدودها.

8- كان لواء الاسكندرون وما زال عامل توتر بين البلدين، حيث ضمته تركيا لأراضيها عام 1939[1]

9- تتشارك الدولتان في تعقيدات الملف الكردي في المنطقة، إضافة لكل من العراق وإيران، وإن من زوايا مختلفة تتلاقى أحياناً وتتعارض في أحيان كثيرة.

10- تميزت العلاقات بين البلدين تاريخياً بالتوتر الدائم خاصة في فترة الحرب الباردة التي انضمت تركيا خلالها لحلف شمال الأطلسي (الناتو) بينما كانت سوريا في معظم الوقت حليفة للاتحاد السوفياتي السابق ثم روسيا عام 1958 وفي عهد رئيس الوزراء عدنان

مندريس حشدت تركيا جيشها على حدود "الجمهورية العربية المتحدة" للضغط على عبدالناصر ، بينما كانت حالة التصعيد عام 1998 أشهر تلك التوترات والتي وصل البلدان فيها إلى حافة الحرب المباشرة، ثم انتهت بتوقيع اتفاق أضنة الأمني [2], ولاحقاً بطرد زعيم حزب العمال الكردستاني عبدالله أوجلان من سوريا بعد ضغوطات تركية، ليتم اعتقاله و تسليمه لتركيا عام 1999.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للسياسة الخارجية التركية تجاه سوريا:

1-قضية لواء الاسكندرون: منذ تأسيس الجمهورية التركية كانت العلاقات مع سوريا سيئة بسبب العديد من الملفات الخلافية ، لقد أضافت هذه القضية بعدا جديدا في زيادة التوتر في العلاقات بين تركيا وسوريا حيث اعتبر لواء الاسكندرون من الناحية الإدارية تابعا لحلب زمن الخلافة العثمانيةٌ حيث كان يسّمى بسنجق الاسكندرون وبعد خروج العثمانين من سوريا بقي تابعا لولاية حلب حتى تم فصله عنها إداريا وبالرغم من اعتراف تركيا بعد معاهدة لوزان1923 بأنه تابع لسوريا إلا أن أعضاء مجلس النواب التركي

[1] أديب صالح عبد اللهيبي، **العلاقات السورية السوفييتية 1946- 1967** ؛ دراسة تاريخية، الاردن:دار غيداء للنشر والتوزيع، 2011، ص 121

[2] عقيل سعيد محفوظ، **سوريا وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2012، ص12

طالبوا بضم اللواء لتركيا ،وفي عام 1939 اعترفت فرنسا لتركيا بضم اللواء وبالرغم من هذا الاعتراف وتنازل سوريا على اللواء وذلك لاعتبارات استعمارية إلا أن ذلك ترك بؤرة توتر بين تركيا وسوريا ومازالت قضية اللواء معلقة بين الطرفين وهذا ما توضحه الخرائط التي تصدرها سوريا وتعتبر هذا اللواء جزءا من الأراضي التابعة لها ومازالت دائما تعبر عن وجود مشكلة حول ترسيم الحدود بينها و بين سوريا [1].

2-قضية المياه: لقد نالت قضية المياه أهمية لكل من تركيا وسوريا والعراق أيضا لما للمياه من أهمية قصوى في مختلف مجالات الحياة و التنمية ، وكانت هذه القضية مثار جدل وتنازع مستمر بالرغم من كل الاتفاقيات المشتركة التي حاولت أن تنظم عملية الإفادة المتوازنة لكل دولة من مياه الأنهار المشتركة ،إلى أن هذه القضية بقيت تشكل عاملا سلبيا ومؤثرا في طبيعة العلاقات التركية السورية ،وجرى في كثير من الأحيان ربط هذه القضية بالقضية الكردية.

ودور سوريا في دعم حزب العمال الكردستاني من جهة،وفي عام 1987تم توقيع اتفاق في دمشق ينص على مطالب أمنية تركية تخص حزب العمال الكردستاني مقابل الموافقة على إمداد سوريا بتدفق مائي قدره00 5م/ 6 ثانية و في عام 1995 ازدادتالعلاقات التركية السورية سواء بسبب نقص التدفق السنوي لمياه الفرات إلى سوريا ،إلى أن ذروة الأزمة كادت أن تصل إلى حد النزاع المسلح بين الجانبين لولا التوصل إلى اتفاق بين الجانبين عرف باتفاق أضنه سنة 1998م الذي أنهى مرحلة تاريخية طويلة من التوترات والنزاعات التي صبغت العلاقة بينهما،ولتبدأ مرحلة جديدّة في تاريخ العلاقات الثنائية والتطور الايجّابي[2] .

3-القضية الكردية: أدت القضيةٌ الكردية دورا كبيرا و مؤثرا في العلاقات التركية السورية خاصة أ ن تركيا تعد القضية التركية ذات أهمية خاصة ، و تأثير كبير في الأمن القومي التركي فقد أدت هذه القضية إلى زيادة حدة التوتر الحاصل في العلاقات التركية السورية لمدة طويلة من الزمن ووصلت في بعض مراحلها إلى إمكانية حدوث نزاع مسلح بين الطرفين فقد لاحظت تركيا أن سوريا تقدم الدعم لمجموعات كردية تعتمد على المواجهة

[1] حس خورش دّ دل ، **تركيا وقضايا السيا سة الخارجية** دمشق : اتحاد الكتاب العرب ، 1999 ، ص50

[2] أميرة اسماعيل العبيدي ، " **اشكالية السياسة المائية بين سوريا و تركيا** "،الموصل: التربية و العلم،2010، ط 2، ص59

المسلحة مع تركيا خاصة أن حزب العمال الكردستاني هو ما أسهم في تعزيز العداء بين البلدين كما لاحظت تركيا أن سوريا تؤمن الحماية لعناصر من حزب العمال الكردستاني

وتسهل عملياته ضد تركيا ، و في المقابل كان رد الحكومة السورية دائما بأنها عاجزة عن حماية الحدود السورية التركية التي بُلغ طولها 200 كم و قد وصلت هذه القضية إلى حافة الانفجار في العديد من المرات و بعد الوساطة المصرية و العمل على تقريب وجهات النظر بين البلدين أدى ذلك إلى توقيع اتفاقية أضنة و التي نصت على:

1- اعتراف سوريا بأن حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية.

2 – اتفاق الجانبين على ألا يسّمح أي منهما بأي نشاط يستهدف أمن الأخر.

3- الإشراف على تنفيذ الاتفاق من خلال إضافة خط هاتف مباشر يربط بين دمشق و أنقرة و تعيين ممثل أمن بسفارة كل دولة لدى الأخرى[1]

عرفت العلاقات التركية السورية نقلة نوعية خلال المدة المحصورة ب2002-2011 بعد عقود من الصراع والتوتر حول قضايا المياه والحدود وفي ظل حكومة حزب العدالة والتنمية افتتح عبد الله غول رئيس الحكومة التركية زيارته الخارجية إلى دمشق بعد طول قطيعة وبعد احتلال العراق ازداد التنسيق التركي وجرى الاتفاق على تعميق التعاون بين

البلدين نتج عنه استعداد تركيا لنزع الألغام المزروعة على الحدود السورية ولقد تمحورت السياسة الخارجية التركية اتجاه سوريا على العديدٌ من النقاط:

– تسوية الخلاف حول قضية المياه وتم الاتفاق بين كل من تركيا وسوريا و العراق على إنشاء معهد للمياه سنة 2008 لوضع مقترحات لمعالجة الخلاف حول قضية المياه.

– مواجهة التحدي الكردي حيث قامت تركيا بالتنسيق والتعاون مع سوريا في التعامل مع القضية الكردية بعد احتلال العراق لمنع قيام دولة كردية مستقلة في الشمال.

– محاولة امتلاك المزيد من عناصر التأثير لمواجهة التحرك الايراني في المنطقة ولذلك فقد لعبت تركيا دورا هاما في فك العزلة السورية والحيلولة دون الاستهداف الأمريكي لسوريا،كما

[1] محمد خليل يوسف القدرة ، " **تطور العلاقات السياسية التركية السورية في ضوء المتغيرات الاقليمية و الدولية**" مذكرة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط ، قسم العلوم الانسانية، جامعة غزة2013 ، ص 109

نجحت المساعي التركية للوساطة بين سوريا وإسرائيل لرعاية مفاوضات سلام غير مباشرة بين الجانبين والذي ينعكس على السلام الاسرائيلي مع فلسطين ولبنان.

وكان أهم حدث هو الحدث الاقتصادي في العلاقات التركية السورية بتوقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة والتي تتضمن إلغاء الرسوم الجمركية التركية كما تم توقيع اتفاقية النقل البري والبحري بين البلدين [1]

[1]احمد سليمان سالم الرحاحلة ،" **الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط 2013، ص89

خلاصة الفصل

أعادت تركيا حسابات سياستها الخارجية وتوجهت إلى الانفتاح فيها ضمن سياسة خارجية متعددة الأبعاد وذلك لما لديها من محددات اجتماعية وطبيعة وحضارية تسمح لها بلعب دور إقليمي فعال في مناطق الجوار، فانتهجت في سياستها الخارجية الجديد مبادئ أساسية كانت كقطيعة للسياسة البعد الواحد واهم هذه المبادئ:مبدأ التوازن السليم بين الحرية والأمن، مبدأ الدولة المحورية، مبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار، مبدأ السياسة الخارجية المتعددة البعد، مبدأ الدبلوماسية المتناغمة ومبدأ تطوير الأسلوب الدبلوماسي كما اعتمدت على وسائل عدة لتحقيق أهدافه إن هذا التحول في السياسة الخارجية التركية سمح لهذا بلعب دور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط، كما انفتحت من خلالها تركيا على العالم العربي و الإسلامي خاصة مع صعود حزب العدالة و التنمية للحكم.

الفصل الثاني

مدخل لفهم مفاصل القضية الكردية

الفصل الثاني:

مدخل لفهم مفاصل القضية الكردية

تمهيد:

لقد أثارت مسألة الأقليات كثيرا من الجدل والإشكاليات، التي طرحت وتم التطرق إليها ولازالت تطرح في مجال الدارسات الاجتماعية عامة والدارسات السياسية خاصة، إذ أصبحت هذه المسألة يتطرق إليها بشدة على صعيد السياسة الدولية في العالم المعاصر، اعتبار للإشكاليات التي تثيرها هذه القضية والتي تتمثل في:

- إشكالية تحديد المصطلحات وضبط مفهوم الإثنية ومفاهيم مقاربة لها
- إشكالية تحديد مصطلح الأمة والقومية

المبحث الأول: الأكراد قراءة في المفاهيم ذات الصلة:

سنقوم من خلال هذا المبحث بعرض بعض التعريفات والمفاهيم من أجل توضيح التداخل الموجود بين المصطلحات المرتبطة بالهوية لقد اختلف العديد من الباحثين حول تحديد الهوية الكردية، حيث هناك من يراها إثنية وهناك من يراها قومية، ومن يراها كذلك أقلية أو أمة فمن خلال هذا المبحث سنحاول أن نوضح ونشرح ونزيل الغموض على هذا التداخل.

المطلب الأول: الأكراد بين الاثنية والعرقية و الأمة الكردية

1-مفهوم الإثنية :مقاربة اصطلاحية

ا.الدلالة اللغوية:الإثنية هي (ethnicity) كما جاء باللغة الانجليزية والمشتقة من الكلمة اليونانية (ethnos) وتعن الشعب والقبيلة، وقد كان أول استخدام لها في اللغة الإنجليزية في القرن 14 وبقياستخدامها للإشارة إلى الإفراد المنبوذين أو المهمشين،[1] وهذا تعريف حديث استخدم في العلوم الاجتماعية حيث لم يظهر في المعاجم إلى نهاية الستينيات وبداية

[1] سليمة عبايدي، **القضية الكردية في ظل التحولات الدولية الراهنة(2003-2018)**، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،كلية العلوم السياسية، 2018، ص8

السبعينات، وقد شاع استعمال مفهوم الإثنية بين السياسيين وعلماء الاجتماع منذ الخمسينيات في القرن 19.

وفي الستينات أصبحت الكلمة تستعمل للدلالة على جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد واللغة والدين، وسمات أخرى كالأصل والملامح الفيزيائية الجسمانية[1] ، وفي اللغة العربية نقلت اللفظة بترجمتين، حيث ترجمت حرفيا إلى" إثنية "ودلاليا إلى عرقية وقلما ما يستخدم مصطلح الأثنية من قبل الباحثين العرب، عكس العرقية، وأغلب القواميس العربية تترجم " ethnicity "إلى"عرقية "بدلا من إثنية، وفي ذات السياق من الناحية اللغوية تشير إلى أصل الشعوب الذين يتبنون النظام السياسي والاجتماعي لدولة المدينة [2].

ب. الدلالة الاصطلاحية:

الاثنية اصطلاحا: لقد اختلف الدارسون للإثنية في عنصرين، اختلاف في المعيار الذي تقوم عليه الإثنية واختلاف حول الطبيعة العرقية الموجودة فعلا أم أنها لا تعدو أن تكون وحدة سيكولوجية، حيث يعود هذا الاختلاف في تحديد المعايير التي تقوم عليها العرقية إلى اعتبارين، الأول اعتماد الباحثين في تعريفهم على حالات محدودة والتعميم على باقي الحالات ما يجعل التعريف ضيقا كالاعتماد على عامل الدين أو اللغة أو الجنس و إهمال الباقي، فعدم انسجام الظاهرة يقتضي الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف بينهما فقد نجد الدين أساسي في نزاع عرقي في دولة ما، بينما عامل الجنس في دولة أخرى، وقد تتداخل عدة عوامل، والثاني من اعتبارات سياسية مثل الجدل القائم بين الباحثين الفرنسين والألمان حول العامل الذي يفصل في ملكية إقليم الألزاس حيث يرى المؤرخ الفرنسي" فوستل دوكولانج " بأن الألزاس قد يكونون ألمانا باللغة و لكن هم فرنسيون بالنزعة والمشيئة، في حين المفكرين الألمان أكد وا على عامل اللغة والتاريخ، يقول"مرمسن "ربما يكون الالزاسيون قد فقدوا وعيهم

القومي ولكن مازالوا ألمانا باللغة، فمن حقنا و واجبنا أن نوقظ هؤلاء من سباتهم ونحيي شعورهم بالقومية، [3] و اعتبر الانتماء العرقي العامل الأساسي والمحدد لكل التعريفات

[1] أيدابير أحمد، **التعددية الإثنية والأمن المجتمعي :دراسة حالة مالي**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام،2014، ص11

[2] سمية بلعيد،" **النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرتها على استقرار المسار الديمقراطي فيها(جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا")**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية بجامعة قسنطينة ، 2012، ص14

[3] د ندان عبد الغاني، **النزعات الإثنية في العلاقات الدولية**،متوفر على الرابط التالي :
htt://download.mrkzy.com/do.php?id=786207 اطلع عليه يوم:2019/12/15

العرقية في العلوم الاجتماعية والسياسية إذ أن الأصل هو الذي يميز شخصا عن آخر. يعرف" امسال "الأثنية بأنها تمثل عدة ميزات مشتركة بين الجماعة الواحدة، وهي القيم، اللغة، الإقليم، العادات بالإضافة إلى انتساب أعضاء الإثنية إلى نفس المجموعة [1].

كما يعرفها كذالك " **willmoore** " الإثنية بأنها جماعة تمتاز بلغة وتاريخ ودين تميزها عن الآخرين "

إن هذا التعريف ركز على العامل الثقافي في تحديد الإثينية [2] وتعرف أيضا على أنها مجموعة تختص بمتضمنات سلالية وثقافية واجتماعية مشتركة ومتشابهة وتمتلك نوعا من الاستمرارية الناتجة عن الانحدار البيولوجي[3].

ومن خلال التعاريف الواردة نجد أن هناك معيارين أساسين في تعريف الإثنية هما المعيار الثقافي ويضم(اللغة، التاريخ، العادات، التقاليد)، ومعيار فيزيولوجي يضم(الجنس، الأصل، لون البشرة، الرقعة الجغرافية ، كما يجب أن تتواجد الجماعة الأثنية في مجتمع أوسع تختلف عنه، إذ يشترط تواجد الآخر الذي من خلاله تعرف الإثنية نفسها وتشعر بالاختلاف معه، وعليه فإن التعريف الذي يمكن إعطاؤه للإثنية هو" :

الإثنية أو العرقية هي جماعة ذات وعي بخصائص فيزيولوجية(السلالة، الجنس) وثقافية (اللغة، الدين، التاريخ المشترك)، أحدها، كلها أو بعضها تميزها عن الجماعات الأخرى داخل الدولة، فتعرف بأنها" الأنا (self) تحديد من خلالها الآخر(othere)[4].

2-مفهوم العرقية:

كلمة عرقية مشتقة من الكلمة اليونانية (**ethnikos**) وتعني في الأصل ملح د[5]، كما تعني كذالك شعب أو أمة أو جنس، تستخدم للإشارة إلى أي جماعة بشرية يشترك أفردها في

الأصل والملامح الجسمانية، إضافة إلى تقاليد اللغة والدين[1].

---

[1] سمية بلعيد، مرجع سبق ذكره، ص15

[2] دندان عبد الغاني، مرجع سبق ذكره ، ص3

[3] محمد توفيق، **التعددية الاثنية في مصر** :دراسة في طبيعة العلاقات والتفاعلات، بيروت:مركز نماء للبحوث والدراسات، 2014، ط1، ص53

[4] د ندان عبد الغاني، مرجع سبق ذكره، ص 4

[5] مرابط رابح، **أثر المجموعة العرقية على إستقرار الدول** :دراسة حالة كو سوفو،مذكرة دكتوراه جامعة باتنة،كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية، 2000 ، ص14

كذالك يعرف " **richmond antony** " العرقية على أنها تجمع بشري يشترك افراده في بعض المقومات الفيزيولوجية(كوحدة الأصل).[2]

كما تعرف أيضا بأنها تصنيف البشر إلى عدد كبير من السكان المنفصلين، او الى مجموعات ذات الثقافة والبيولوجيا.[3]

مفهوم الأقلية:

يعرف مصطلح الأقلية جدلا واسعا بين الباحثين نظرا للطبيعة المتغيرة للأقليات.

عرف الأستاذ " **francsco Capotori** " الأقلية على أنها تمثل أقلية عديدة مع باقي سكان الدولة، يوجدون في وضعية غير مسيطرة، أعضاؤها هم من مواطني تلك الدولة ويتمتعون من الناحية العرقية،الدنية، اللغوية بخصائص مختلفة عن تلك التي يحملها باقي السكان، ويظهر ون بصيغة ضمنية شعور بالتضامن اتجاه الاحتفاظ بثقافتهم ودينهم وتقاليدهم أو لغتهم[4].

مفهوم الأمة والقومية

الأمة: مصطلح الأمة مشتق من الكلمة الإغريقية " nation " وهي بدورها مشتقة من " natus " وتعني الولادة وتشمل علاقة دموية مشتركة فبعض الصفات والمميزات الخاصة بالأمة هي ارتباطها العرقي، أي هناك علاقة وطيدة بين الأمة والعرقية [5]، كما يعرفها" **ما نتيشيني،** " **mancini** إنها مجتمع طبيعي من البشر يرتبط ببعضه البعض وفق وحدة

الأرض والأصل والعادات واللغة فضلا عن اشتراكه في الحياة والشعور الاجتماعي.[6]

---

[1] ايدابير أحمد، مرجع سبق ذكره، ص12

[2] أحلام سلام،"**الصراع الطائفي في العراق بعد الغزو الامريكي في العراق 2003**" ،مذكرة ليسانس أكاديمي في العلوم السياسية، جامعة ورقله،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2016/2015، ص14

[3] ايدير احمد، مرجع سبق ذكره، ص16

[4] أحمد وهبان، **الصرعات العرقية واستقرار العالم المعاصر**، الاسكندرية :إليكس لتكنولوجيات المعلومات، 2007، ص153

[5] بهاء الدين مكاوي محمد قيلي،**تسوية النزاعات في السودان** :نيفاشا نموذجا،الخرطوم: مركز الراصد، 2006،ط1، ص27

[6] رابح مرابط، مرجع سبق ذكره، ص21

القومية : تعرف القومية على أنها حركة سياسية وفكرية تسعى إلى جمع الأمة في وحدة سياسية[1]، كما تعرف على أنها مجموع الصفات أو المميزات والخصائص التي أحيانا هي العرق والدين والعادات والتقاليد، وهناك من يعرفها على أنها الميل والشعور بالانتماء إلى جماعة حضارية معينة ورغبة في التجمع والترابط لتحقيق غايات وأهداف مشتركة في ظل عام بوحدة المصير[2]

المطلب الثاني: التوزيع العرقي للأكراد في تركيا و سوريا

يتركز الأكراد في منطقة الشرق الأوسط في المنطقة الواقعة بين جنوب تركيا وشمال العراق وغرب إيران وشمال شرق سوريا، بالإضافة إلى أعداد قليلة في بعض دول العالم.

1-الأكراد في سورية: يشكل أكراد سورية نسبة (6%) من مجموع كرد العالم حيث يبلغ عددهم حوالي مليون وستمئة ألف نسمة (8%) من مجموع سكان سورية، بعكس أكراد العراق. لا يقطن أكراد سورية في بقعة جغرافية ممتدة وموحدة، بل يتوزعون مابين الجزيرة السورية (الحسكة والقامشلي، المالكية) شمال شرق سورية ومابين عفرين في ريف حلب الغربي الشمالي، وكما يتواجدون في عين العرب (كوباني) على الحدود مع تركيا، ويفصل إقليم الجزيرة الممتد بين المالكية ورأس العين تجمع سكاني عربي على امتداد واسع عن الإقليم الثاني لتواجد الأكراد في عين العرب، حيث تتوسط هذا الإمتداد الجغرافي للأكراد مدينة "تل أبيض" ذات الغالبية العربية، كما يفصل هذين الإقليمين حيث يتواجد الأكراد في شرق الفرات العديد من المدن العربية وصولاً إلى الإقليم الثالث لتواجد الأكراد في مدينة عفرين شمال غرب حلب، وبالتالي فالأكراد وحسب الجغرافية السورية والتوزيع الديمغرافي ليس لهم امتداد واحد بل يتناثرون على تلك الأقاليم الثلاثة المذكورة.

[1] دندان عبد الغانى، مرجع سبق ذكره، ص5

[2] إسماعيل صبري مقلد،**العلاقات السياسية الدولية،دراسة في الأصول والنظريات**،الكويت: منشورات ذات السلال،ط4، 1985، ص97

2-الأكراد في تركيا: وتقدر نسبة الأكراد في تركيا ما يقارب(20%) من السكان، أي أنهم يزيدون على 12 مليونًا أو 13 مليونًا [1]. ويتوزع الأكراد مذهبيًا بين سنّة(70%)، ومعظمهم

شافعيون وبين علويين(30%) مع وجود أقلية تقدر بما يقارب 10-20 ألفًا من اليزيديين (أو الأزيديين). ويتحدثون جميعًا اللغة القرمانية (أي الكردية المعروفة) وتنشط في صفوفهم الطرق التقليدية ، وفي مقدمتها النقشبندية والقادرية، فيما يسود مجتمعهم التنظيم العشائري. ويطلق تاريخيًا على المناطق التي يقطنونها اسم" كردستان"، لذا يعتبر أكراد تركيا بأنها "كردستان الشمالية" فيما أراضي العراق الشمالية "كردستان الجنوبية" وأراضي إيران "كردستان الشرقية" [2].

المبحث الثاني: الجذور التاريخية للقضية الكردية

بدأت المشكلة الكردية بصورة واضحة عند اصطدام الدولتين الصفوية والعثمانية في معركة جالدارين 1514 م والتي كان من نتائجها تقسيم كردستان عمليا بين الدولتين الصفوية والعثمانية وكان ذلك أول تقسيم لمنطقة كردستان،عندما وقعت اتفاقية سيكس بيكو عام 1916 م بين الحلفاء،تضمنت تقسيم تركة الدولة العثمانية بما فيها كردستان[3]، إذ أصبحت هذه الأخيرة مقسمة إلى خمسة أقسام:قسم في إيران قسم في ولاية الموصل، قسم في سوريا،قسم في القوقاز وقسم في تركيا.

في عام 1920 وقع الحلفاء مع الأتراك معاهدة" سيفر"والتي نصت البنود62 -63- 64 على حق الأكراد الموجودين في تركيا في حكومة ذاتية من الممكن أن تتطور إلى استقلال تام[4] ، ولكن نظرا لمصالح الحلفاء المتناقضة مع الأكراد، تم عقد اتفاقية جديدة والتي لم تشر إلى حقوق الكرد وأصبح الشعب الكردي تركيا سميت" باتفاقية" لوزان1923 وحقوقه عرضة للانتهاك من طرف دول استعمارية ناهيك عن تنكر الدول المحلية لحقوقه[5]

---

[1] عقيل سعيد محفوض، **جدليات المجتمع والدولة في تركيا**: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة،ابوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتجية، 2008، ص79.

[2] حمد نور الدين، **تركيا الجمهورية الحائرة**، مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية،بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998، ص71.

[3] منذر الموصلي، **البعث و الأكراد**، دمشق: 1، دار المختار، 2000، ط1، ص90 .

[4] هوشنك اوسي، **الجذور التاريخية للقضية الكردية**، المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية، متوفر على الرابط التالي:http://www.eipss-eg.org اطلع عليه بتاريخ : 06/02/2019

[5] منذر الموصللي، نفس المرجع السابق ، ص92

المطلب الأول: تطور القضية الكردية أثناء و بعد الحرب الباردة

في العراق اتسمت سياسة الحكومات التي توالت على السلطة طوال الحكم الملكي1920- 1958بالوقوف من المسالة الكردية موقف التجاهل التام والتزام الحل العسكري، ولكن مع الانقلاب العسكري الذي قاده الجنرال كريم قاسم والذي انهي حكم العائلة الهاشمية في العراق بدأت المسالة الكردية تعرف منحى جديدا[1] ، إذ اتبعت مجموعة من السياسات ومنها إلغاء النظام الملكي وإعلان الحكم الجمهوري والعفو عن الأكراد المسلحين وفي مقدمتهم"

مصطفي البرزاني "الذي تم استقباله رسميا بعد أن كان منفيا لمدة 10 سنوات في الاتحاد السوفييتي،وقد أعاد الدستور المؤقت الصادر في 27 جويلية 1958 الحريات الديموقراطية وأعلن في مادته الثالثة أن المجتمع العراقي أساسه التعاون الكامل بين كافة المواطنين على أساس احترام حقوقهم و حرياتهم وتضم هذه الأمة العرب والأكراد،ويضمن الدستور حرياتهم الوطنية في إطار الوحدة العراقية[2]، تحولت مطالب الأكراد من مطالب ثقافية في مناطق الأكراد،إلى مطالب تهدف إلى تغيير النظام السياسي والحصول على حكم ذاتي وتخصيص جزء من عائدات شركات النفط العاملة في منطقة كركوك والموصل إلى لكردستان مما أدى نشوب نزاع بين الطرفين الكردي والحكومي في 11 سبتمبر 1961 بدعم سوفييتي للأكراد[3]، وقد كان الأكراد في كل من إيران والعراق مواليين للاتحاد السوفييتي،وفي الفترة الممتدة بين 1961-1975عانى الأكراد من التحالفات السياسية،فقد تخلى السوفييت عن البرزاني- وحركته وفضلوا التحالف مع بغداد،إذ وقع السوفييت معاهدة صداقة وتعاون في عام 1972 وقد اثار التحالف السوفييتي-العراقي مخاوف الأمريكيين،أما إسرائيل فقد زودت الأكراد بمساعدات سرية لغرض إضعاف العراق الرافضة لوجود إسرائيل[4] لم يتوقف النزاع في العراق رغم التغيير في السلطة عام 1963 وصعود عبد السلام عارف الذي تعثرت مبادرته في إنهاء النزاع أمام مطالب الأكراد بحكم ذاتي،واستمر النزاع حتى 1970، عندما تم الوصول إلى صيغة بيان 11 مارس بين النظام العراقي والكردي في 1968، وبموجبه عدل الدستور وحدد الاتفاق مدة أربع سنوات لإصدار التشريعات، ثم أصدرت الحكومة قانون الحكم الذاتي لكردستان العراق[5]، لم تضع اتفاقية الحكم الذاتي 1970 حدا لكفاح الشعب

[1] جيرارد جالياند، **المسالة الكوردية**،(تر: عبد السلام النقشبدي) ،اربيل: دار اراس للنشر والطباعة ، 2012 ، ط2 ،ص26

[2] حمود عيسى، **المشكلة الكردية في الشرق الأوسط**، مصر :مكتبة مدبولي، 1992 ، ص197

[3] حسين محمد احمد، **المسالة الكردية في الشرق الأوسط،و السياسية الدولية**، العدد 22، ص10

[4] جيرارد جالياند، مرجع سبق ذكره، ص26

[5] حسين محمد احمد، مرجع سبق ذكره، ص11

الكردي، الذي وجد نفسه أمام مشكلات جديدة كمشكلة الترحيل الجماعي للأكراد من إقليم كركوك الغني بالنفط وغيره من الأقاليم التي كانت ترغب الحكومة في إبقائها خارج منطقة الحكم الذاتي ففي حين أن أمريكا وإسرائيل كانت تدعم الأكراد، أخذت الحكومة العراقية تبدي تقاربا نحو الاتحاد السوفييتي مما حول إقليم كردستان العراق إلى معركة في الحرب –الباردة بين الشرق والغرب[1]، وما إن تجدد القتال بين الحكومة والأكراد بين عامي1974 – 1975بدعم إيراني –أمريكي،دفع الحكومة العراقية إلى توقيع اتفاقية الجزائر في 6 مارس 1975 مع إيران، بموجبها سحبت إيران دعمها للأكراد مقابل تعديل الحدود مما تسبب في انهيار الحركة الكردية المسلحة[2] في إيران كانت أحوال كردستان مثلها مثل سائر أجزاء كردستان ،وقد أدى الغزو الروسي لشمال إيران إلى نتائج ملموسة في مسار الحركة الوطنية الكردية فقد تعاظمت حركة التحرر الكردية،خاصة بعد أن تقلص نفوذ السلطة المركزية في كردستان[3] أنشئ حزب كردي باسم جمعية إحياء كردستان والذي تحول إلى الحزب الديموقراطي الكردستاني لاحقا.

على اثر الدعم الروسي للأكراد، قامت جمهورية ماهاباد الكردية في21 جانفي 1946م و التي مثلت الطموحات الكردية في إيران[4] و التي نشأت نتيجة انتشار الوعي القومي بين الأكراد وتصمميهم على أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم،ولقد كان قيامه أعظم نتائج مجهودات الأكراد الطويلة للحصول على الاستقلال الذاتي، لكن هذه الجمهورية كان محكوم عليها بالزوال لاسيما بعد تغير الظروف السياسية الدولية وتخلي الروس عن الأكراد، فانهارت الجمهورية اثر دخول القوات الإيرانية لمها باد في17ديسمبر1946م، إلا أن هذا لم يمنع الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني في مواصلة أعماله بصورة سرية[5].

الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا تحالفت مع الشاه محمد رضا لإسقاطه حيث قام هذا الأخير بحملة ضد الأحزاب والقوى السياسية الحرة بما فيها الكردية،كما أسهم الشعب الكردي وبشكل فعال في الثورة الإيرانية في11فيفري1979 والتي كان يتوخى منها الحرية والمساواة في إيران، إلا أن ذلك لم يحدث وهو ما أدي إلى أن يقوم الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة عبد الرحمان قاسمللو بالمواجهة ضد النظام الجديد.

---

[1] وديع جويدة، **الحركة القومية الكردية**، بيروت: دار الفرابي2013، ط1 ، ص17

[2] حسين محمد احمد، مرجع سبق ذكره ،11

[3] محمود عيسى، مرجع سبق ذكره، ص219

[4] حسين محمد احمد، مرجع سبق ذكره، ص9

[5] محمود عيسى، مرجع سبق ذكره، ص219

مع اندلاع الحرب العراقية–الإيرانية في عام 1980 ،اتسعت الحركة الكردية المسلحة على مدى سنوات الحرب بسبب الدعم العراقي لها،وما أن انتهت الحرب حتى طالب عبد الرحمان قاسمللو التفاوض مع الحكومة وتم عقد لقاءات سرية في فيينا ولكن تمت تصفيته أثناء تفاوضه في النمسا عام1989

في تركيا بعد إعلان الجمهورية التركية في عام 1923 ،اتخذت إجراءات مشددة تجاه الأقليات الاثنية، إذ أكد الدستور الكردي لعام 1924 ،في المادة 88 منه على أن جميع سكان تركيا بغض النظر عن ديانتهم وقوميتهم،هم أتراك وبذلك فان النظام السياسي أنكر ولم يعترف بأي قومية أخرى غير التركية، مما اشعر الأكراد بإلغاء وجودهم من طرف الدولة الجديدة، لذلك قامت أول حركة كردية مسلحة بقيادة الشيخ سعيد بيران عام 1925م، و لكنها قوبلت بقمع المؤسسة العسكرية وقمعها لقادتها،وتبعتها إنشاء حركات كردية مسلحة كحركة ديرسى 1938 م و التي أيدها الجيش التركي ووقع فيها الآلاف من الضحايا بين الطرفين،ويفسر ذلك عدم ظهور حركة كردية مسلحة في الأعوام اللاحقة، عبر الرفض الكردي عن نفسه في السبعينات في نشاط بعض الجمعيات والأحزاب وكانت كللت (PKK) بإنشاء الحزب الكردستان(KK) في 27 أكتوبر 1968 وقد ند اول محاولاته ضد الجيش التركي في 15 أوت 1984 ،معلنا بدء النشاط المسلح ضد الدولة التركية ومنذ ذلك الوقت استمرت العمليات الكردية المسلحة في تركيا لاسيما مناطقها الجنوبية ذات الأكثرية الكردية[1]، كما أن الحركات الكردية بعد أن تلقت مساعدات إيرانية وأخرى سورية، بدأت بالنمو بشكل اثأر مخاوف تركيا حيال مناطق تواجد عناصر حزب العمال الكردستاني داخل الأراضي العراقية منذ 1983 م، وظهور الحركات الكردية في تركيا من جديد كانت السمة

احد اعنف هذه الفصائل التي لجأت إلى (PKK) البارزة لفترة منتصف السبعينيات وكان استعمال السلاح، وقد قام الجيش التركي بحملات عدة عبر الحدود لتدمير قواعد حزب العمال الكردستاني[2] في سوريا مثل الأكراد جزء من النسيج العام للبلاد، و وجود الأكراد سبق اتفاقية سيكس بيكو وترسيم الحدود بين سوريا وتركيا بعد انهيار الدولة العثمانية و منذ البداية انخرط الأكراد في ميادين الفكر والسياسة و الاقتصاد وكان لهم دورا وطنيا في مرحلة ما قبل الاستقلال وبدا نفوذهم يتصاعد ضد الانقلابات العسكرية الأولى فيها منذ تحقيق الوحدة بين 1961م و تسلم حزب البعث السلطة فيها عام 1963م، وتعرض الأكراد

[1] حسين محمد احمد، مرجع سبق ذكره، ص9

[2] جيرارد جالياند، مرجع سبق ذكره، ص28

(مصر وسوريا1958) فيها لسياسة تمييزية ضدهم تمثلت في إحصاء الحسكة الذي جرد 120ألف كردي من جنسيتهم السورية.

- تطور القضية الكردية منذ نهاية الحرب الباردة الى2003

إن أهم ما ميز الدور الإيراني في القضية الكردية انه كان يقوم باستخدام اكراد العراق لأجل تحقيق مطامع على الأرض، فقد استغلت إيران اكراد العراق لإضعاف الجبهة العراقية فقدمت الدعم للتنظيم الكردي المعارض أثناء الحرب العراقية- الإيرانية كما أن أتباع البرزاني وطالباني زعيما الحزبين الكرديين المعارضين في العراق قد شاركوا القوات الإيرانية في قتالها ضد القوات العراقية، و مع نهاية الحرب في 1988، كان معظم العراقيين من القادة الاكراد لا يزالون يتخذون من الأراضي الإيرانية مستقر لهم[1] ، وكتصفية للحسابات بين الأكراد والحكومة العراقية بعد انتهاء الحرب وجد الرئيس العراقي صدام حسين طائراته الحربية لقصف مواقع الحزب الديمقوقراطي الكردي،كما قصفت مواقع أخرى تابعة لجماعات كردستانية مناوئة للنظام وفي هذا الإطار تم تنفيذ حملة" الأنفال "الكيماوية في منطقة حلبجة الكردية في 16 مارس1988م مما اثأر موجة من ردود الأفعال الدولية[2] بعد اجتياح القوات العراقية للكويت اصدر مجلس الأمن قرار 660 أدان فيه العراق وطالبه بسحب قواته لتشن القوات العسكرية الأمريكية و حلفاؤها هجوما صاروخيا بحريا وجويا في 17 جانفي1991م، و في 11 أفريل 1991 م أعلن المجلس رسميا انتهاء الحرب استغل الأكراد حالة الإرباك في صفوف الجيش العراقي وقاموا بانتفاضة ضد الحكومة المركزية في بغداد للمطالبة بالحكم الذاتي [3]، وقد اندلعت هذه الانتفاضة في 4 مارس1991م في مدينة ارنة الكردية وانتشرت في كل كردستان، سقطت البلدان الواحدة تلو الأخرى على أيدي الثوار،بحلول 9 مارس كانت كردستان جميعها بما في ذلك كركوك قد سقطت بأيدي الأكراد.

في 28 مارس صعدت القوات العراقية من هجومها المضاد مستخدمة الطائرات المروحية والدبابات والمدفعية الثقيلة و في غضون 48 ساعة سيطرت الحكومة على كركوك مما

[1] فايز عبد الله العساف،**الاقليات و اثرها على استقرارالدولة القومية**،أكراد العراق نمودجا،جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا،قسم العلوم السياسية،2010، ص61

[2] ثمان الروندوزي، **استجواب صدام حسين رجل المتناقضات**، لندن:الدار الاندلسية ، 2002 ، ص364

[3] ثمان الروندوزي،مرجع سبق ذكره ص665

اضطر ألاف الأكراد الفرار نحو الحدود التركية والإيرانية[1] إزاء قمع السلطات العراقية للانتفاضة الكردية،استغلت الإدارة الأمريكية الوضع المتأزم في شمال العراق و تقدمت بطلب لمجلس الأمن لاستصدار قرار دولي يفضي بحماية الأكراد وهو القرار 68 في 5 أفريل 1991م، القاضي بتشكيل قوة لحماية الأكراد، وتشكلت هذه القوات من وحدات أمريكية، بريطانية وفرنسية، ليعلن الرئيس الأمريكي بوش الأب عن المنطقة الآمنة والتي تقع شمال خط عرض° 36 لحماية الأكراد، وانسحبت هذه القوات في نهاية جويلية 1991، لتترك مجموعة من المراقبين قد قرر المجلس ما يلي:

-إدانة قمع المدنيين العراقيين خاصة في المناطق الكردية والتي باتت تهدد السلم والأمن الدوليين في المنطقة.

- يطالب العراق بإزالة كل تهديد لسلم والأمن الدوليين وذلك بوقف القمع وفتح الحوار الضمان الحقوق الإنسانية والسياسية لجميع العراقيين.

- تقديم العراق لكل التسهيلات لضمان أداء المنظمات الإنسانية الدولية عملها.

- يطلب من السكرتير العام متابعة جهوده الإنسانية في العراق وتقديم تقرير للمجلس بعد إيفاء بعثة إلى المنطقة للاطلاع على أوضاع العراقيين وعلى الأخص الأكراد منهم،الذين يعانون من القمع على أيدي قوات النظام[2]

- يطلب من السكرتير استخدام كافة الموارد التي هي تحت تصرفه بما فيها العائدات إلى وكالات الأمم المتحدة لتلبية الاحتياجات الملحة للاجئين والمشردين العراقيين[3]

و يعتبر التدخل الإنساني في العراق نقطة تحول في القضية الكردية فقد دولت من خلال خروجها من العراق والمنطقة ككل من الدائرة المحلية إلى الدائرة الدولية لتصبح أحد القضايا الدولية المعقدة التي تتطلب حلولا عاجلة وسريعة، وقد كان صدور قرار 688 من مجلس الأمن الدولي عودة جديدة بالقضية الكردية إلى الأروقة الدولية وتحديدا في إطار الأمم المتحدة منذ معاهدة سيفر 1920 ، مع انسحاب القوات في جويلية 1991 وإعلان منطقة أمنة كردية يحظر على الطائرات العسكرية العراقية الطيران فوقها كما يمنع بقاء أي قوات عسكرية أو قوات امن عراقية فيها.

---

[1] ديفيد ماكدووال، **الكورد:شعب انكر عليه وجوده**،(تر:عبد السلام النقشبدي)، اربيل:،دار اراس للنشر والطباعة، 2012،ط1، ص168

[2] جيرارد جالياند، مرجع سبق ذكره، ص169

[3] لقاء مكي، **الكرد دروب التاريخ الوعرة**، شبكة الجزيرة للبحوث و الدراسات،2006، ص 7

وجد الأكراد أنفسهم يخطون أول خطواتهم نحو تحقيق الحكم الذاتي لإقليم كردستان وخلق وطن كردي مستقر تتوفر فيه ضمانات حقوق الإنسان والعمل السياسي الديموقراطي مما يساعد على نجاح التجربة الكردية[1] ، نظمت انتخابات في 19 ماي 1992 تحت رعاية دولية وأسفرت النتائج عن تفوق ضئيل للحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود بارزاني على الاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال طالباني، وقد أفضت الانتخاب التالي تشكيل مجلس وطني كردستاني والذي أصبح اسمه لاحقا (البرلمان الكردستاني) إلى إقامة حكومة الإقليم[2] استمر الدعم الإيراني لأكراد العراق إذ قدمت إيران الدعم للسلطات التي أنشاها الأكراد في منطقتهم بما في ذلك الدعم الاقتصادي وأصبحت العملة الإيرانية واحدة من العملات الأساسية تم التعامل بها في المنطقة كما استلم الإيرانيون شحنات من النفط التي استخرجها الأكراد بطرق غير شرعية وبيعها للجانب الإيراني بأسعار بخسة[3] ، تداخلت المشاكل الكردية في كل من العراق وتركيا كنتيجة لإفرازات حرب الخليج 1991م، ومع صراحة الموقف التركي القاضي برفض قيام أي كيان كردي في شمال العراق إلا أنها حسنت علاقتها مع كرد العراق لكسب التأييد وذلك لمنع أي دعم قد يقدمه اكراد العراق لحزب العمال الكردستاني الذي يشن هجمات عسكرية ضد تركيا منذ العام 1984 ونظرا للدعم الذي تلقاه اكراد العراق من تركيا فان البارازاني وصف أعمال (pkk) بالارهابية و أصدرت الجبهة الكردستانية في فيفري1992 تحذيرا لل (pkk) تطلب منه وقف أنشطته ضد تركيا وأعلنت أنها ترفض عمليات ضد تركيا من قبل منظمات إرهابية تنشط في جنوب شرق تركيا وقد شنا كراد العراق هجمات كبيرة ضد حزب العمال الكردستاني محاولة منهم إخراجهم من منطقة كركوك ،وبالرغم من القصف التركي لمواقع في شمال العراق تزعم أنها تعود ل (pkk) و التي قتل فيها اكراد عراقيون إلا أن التحالف التركي –الكردي العراقي استمر نظرا لحاجة اكراد العراق للمساندة التركية [4] واصلت تركيا عملياتها العسكرية ضد معاقل حزب العمال الكردستاني بشمال العراق برا وجوا مما اضعف الحزب واضطره لإعلان وقف القتال من جانب واحد عقب اعتقال زعيمه عبد الله أوجلان في 15 فيفري 1999 بعد تنسيق عال بين أجهزة أمنية نسبة إلى Abo opération تركية، أمريكية، إسرائيلية ويونانية

[1] kurdistan-irak ،représentation en France.disponible sur l'url :ttps://www.france.gov.krd/info/parlement-du-kurdistan-196.htmlh

[2] فايز عبد الله العساف، مرجع سبق ذكره، ص61

[3] مايكل ايمغينتر ' **كورد العراق**،(تر:عبد السلام النقشبدي) ،أربيل : دار اراس للنشر و الطباعة ، 2012 ،ط1، ص 147

[4] حسين محمد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص4

وكينية والتي عرفت بحملة "أبو "والتي اشتهر بها عبد الله أوجلان بين الأكراد، و قدم للمحاكمة في 29 أفريل 1999م، أما في داخل تركيا فقد أعيد النظر في القضية الكردية، إذ تم إلغاء القانون 2932 الذي يحظر استعمال اللغة الكردية وأصبح استخدام هذه اللغة قانونيا ولكن بشكل محدود.

عارضت بعض الأحزاب في تركيا هذا القانون على أساس أن تحقيق هذا المطلب قد يحفز على المطالبة بحقوق أخرى، أما الكرد فقد اعتبروا أن السماح لهم بالتكلم باللغة الكردية لا يعد حلا لقضيتهم في حين اعتبرها البعض الأخر كخطوة ايجابية نحو إيجاد حل ديمقوقراطي للمسالة الكردية في تركيا كما اعتبر الرئيس" توكورت او ا زل "أول سياسي تركي يقبل و يعترف بوجود كردي في تركيا،[1] إضافة إلى رفع الحظر عن استعمال اللغة الكردية،اتخذ البرلمان التركي قرار آخر يسمح بحرية تشكيل الأحزاب ورفع كل القيود السابقة التي كانت تمنع إقامة أي حزب سياسي على أساس ديني او ماركسي،وبإتباع هذين القرارين فقد أطلق سراح الآلاف من المعتقلين الكرد وقدر عددهم ب 146 ألف كردي وقد اعتمد العمل السياسي من اجل حل المسالة الكردية ليس في تركيا فحسب وإنما في جميع دول المنطقة[2] في سوريا وفي عهد الرئيس حافظ الأسد أعطيت تسهيلات و مساعدات كبيرة لكرد العراق وخاصة للفارين من أعضاء الأحزاب الكردية في شمال العراق حيث سمح لهم بفتح مكاتب والحصول على السكن والاستفادة من الإعانات،كما وانه نظرا للخلاف التركي– السوري حول إقليم اسكندرون ذي الغالبية العربية و مسالة مياه الفرات، فقد وجد حافظ الأسد فرصة للضغط على تركيا عبر دعمه لعناصر حزب العمال الكردستاني الذي كان يخوض حرب عصابات ضد الدولة التركية ،حيث سمحت سوريا له بإقامة معسكرات تدريبية في سوريا ولبنان واستمر الدعم حتى 1998 عندما هددت تركيا بعمل عسكري ضد سوريا فتوقفت هذه الأخيرة عن دعمه وطرد زعيما عبد الله أوجلان من اراضيها[3]، وبالرغم من أن النظام السوري كان يدعم الحركة الكردية في كل من العراق وتركيا إلا انه استمر بقمع كرد سوريا،إذ لم يسمح بعودة 140 ألف كردي إلى ديارهم في محافظة الجزيرة،كما لم يسمح لهم

[1] مايكل ايمغينتر، مرجع سبق ذكره، ص ص137

[2] حسين مصطفى احمد، **المسألة الكردية في تركيا و التأثيرات المتغيرات الداخلية و الخارجية**، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2012، ص7

[3] محمد سالم، **التطورات المتسارعة للقضية الكردية**،تركيا، مركز برق للابحاث و الدراسات، 2016، ص4

بإنشاء جمعيات ونقابات كردية وعدم السماح لهم بإنشاء مدارس كردية وحرمانهم من التحدث بلغتهم وعلى الرغم من ذلك فقد تم السماح لستة من الأكراد دخول البرلمان السوري في 1990 وزاد عددهم بعد ذلك ليصل إلى 38 عضوا.

المطلب الثاني: تطور القضية الكردية بعد الغزو الامريكي للعراق

ساهم الاحتلال الأمريكي للعراق في 2003 في تعزيز فكرة الدولة في المدرك الكردي، حينما أتاح للأكراد تثبيت وجودهم في الخارطة العراقية ابتداء من عضويتهم الفاعلة في مجلس الحكم الانتقالي الذي شكله الحاكم الأمريكي" بوبريمر"في جوان 2003 وانتهاء بقانون الدولة العراقية في مارس 2004 والدستور العراقي الدائم في أكتوبر 2005 والذي نال فيه الأكراد العديد من مطالبهم وزاد استغلالهم للوضع في العراق من اجل بناء دولتهم[1] وتمسك الأكراد بمطالبهم في ظل الظروف الجديدة للبلاد إذا تابعت الإدارة الأمريكية بعد غزوها للعراق مباحثاتها مع الأكراد وتوصلت إلى تسوية تسمح للمنطقة الكردية بالاحتفاظ بالعديد من عناصر الاستقلال الذاتي،فيما تحتفظ في الوقت نفسه سيادة الحكومة الفيدرالية في قضايا السيادة الوطنية[2] ،اشتمل الدستور الذي صاغه الحزبان الكرديان الحزب الديموقراطي الكردي وحزب الاتحاد الوطني الكردي في 2002 لإمكانية اندماج إقليم كردستان العراق في عراق فيدرالي للتقليل من سيطرة الحكومة المركزية،من ناحية أخرى أصر الأكراد على توسيع منطقة حكمهم الذاتي لتشمل المناطق الغنية بالنفط، إضافة على إصرارهم أن تكون مدينة كركوك عاصمة إقليم كردستان ووجوب حفاظ الأكراد على قواتهم المسلحة "البيشمركة"،كما تعين على الحكومة الكردية أن تتمتع بالحق الدستوري في الانفصال عن أي فيدرالية مستقلة

تتعارض صلاحياتها مع مصالح الأكراد وتطلعاتهم[3] ، في مارس2004 صدر الدستور العراقي المؤقت عرف بقانون الدولة المؤقت الذي صيغ بما يتلاءم مع تطلعات الكرد ومن ابرز ما نص عليه القانون العراقي المؤقت أن الحكومة الإقليمية الكردية هي السلطة الرسمية للمحافظات العراقية الكردية الشمالية واعتبر ان اللغة الكردية هي لغة رسمية في العراق إلى

[1] حمد محيي الهيمص، **دولة** تحت التشكيل:كردستان العراق نموذجا، **مجلة كلية التربية**/واسط، العدد 14، سبتمبر 2013، ص15

[2] بول بريمر، **عام قضيته بالعراق**،(تر: عمر الايوبي)، بيروت: دار الكتاب العربي ، 2006 ، ص316

[3] بيل بارك، **سياسات تركيا تجاه شمال العراق** ،دبي:المشكلات و الافاق المستقبلية، مركز الخليج للأبحاث ، 2005 ، ط1، ص41

جانب اللغة العربية كما سمح قانون الدولة العراقي المؤقت للبيشمركة الكردية بتولي جميع المهام الأمنية في المناطق الخاضعة رسميا لسيطرة الحكومة الإقليمية الكردية كما نص على

أن الدستور الدائم المرتقب يسقط باستفتاء عام يفضي إلى أن ثلثي المقترعين في ثلاث محافظات على الأقل يرفضون الدستور وهذا ما أعطى الأكراد حق النقض الذي يعطيهم حق رفض أي دستور جديد للبلاد خلال مرحلة خضوعه للاستفتاء العام كما اجل قانون الدولةالمؤقت البت النهائي في مصير مدينة كركوك متعددة العرقيات والتي يطمح كرد العراق إلى ضمها إلى ما بعد الإحصاء السكاني الذي سيجري بعد المصادقة على الدستور الدائم،كما سمح هذا القانون للذين رحلوا قسرا من مدينة كركوك ومعظمهم من الأكراد إلى العودة إلى منازلهم والذين كانوا ضحية للمحاولات التي أطلقه الرئيس العراقي صدام حسين بهدف"عربنة "شمال العراق[1]

أن التقارب الأمريكي–الكردي كان له الأثر الايجابي في إقرار حقوق الأكراد في العراق وان حصولهم على الحكم الفيدرالي يعد مكسبا هاما للأكراد ونقطة تحول في تاريخ القضية الكردية في الشرق الأوسط وقد استطاع اكراد العراق الحصول من الحقوق ما لم يحرزه الأكراد في الدول الأخرى، إضافة للمكاسب التي اقرها دستور 2005 فقد اعتلى الأكراد مناصب هامة على مستوى العراق طبقا لما أفرزت عنه الانتخابات التشريعية التي أجريت في 15 ديسمبر 2005 بموجب الدستور الدائم حيث خاض الأكراد هذه الانتخابات بتحالف كردستاني والذي حصل على 53 مقعدا من مقاعد المجلس الوطني المقدرة ب 775 حيث حصل على المركز الثاني في أغلبية المقاعد بعد الائتلاف العراقي الموحد الشيعي ب 128 مقعدا، كما انتخب جلال طالباني رئيس حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، رئيسا للعراق في 2005وأعيد انتخابه لولاية أخرى[2] في 2010م كانت تركيا تتسم بموقفها الأكثر حساسية تجاه تطلعات الأكراد في العراق لاسيما أثناء تطور أوضاعهم عقب حرب الخليج الثانية إذ أبدت عدم رغبتها برؤية حكومة كردية تتمتع بحكم ذاتي في شمال العراق، إذ يخشى الأكراد أن تتحول هذه الحكومة إلى قطب يجتذب اكراد تركيا المستاءين من سياسة تركيا، واحتمال تمكن الحكومة الإقليمية من حشد التأييد الدولي لحق الأكراد في تقرير مصيرهم مما يؤدي إلى دمج جنوب شرق تركيا مع منطقة الحكم الذاتي الكردي في شمال العراق الأمر الذي قد

[1] بيل بارك، مرجع سبق ذكره، ص44

[2] **القضية الكردية**، موسوعة محارب الصحراء، المبحث 12 ، متوفر على الرابط :أطلع عليه بتاريخ:2019/01/15

يقود إلى قيام دولة كردية ذات سيادة[1]، لقد نظرت تركيا خلال العقود الماضية إلى الأكراد بأنهم مجرد عشائر وقبائل متمردة تبحث عن إقامة دولة كردية في المنطقة ويمكن تلخيص سياسة تركيا تجاه إقليم كردستان منذ إنشاء المنطقة الآمنة فيما يلي:

- منع قيام دولة كردية على أي جزء من الأراضي الكردية.

- معارضة إنشاء فيدرالية في العراق على أساس عرقي.

- ربطت تركيا علاقاتها مع الدول الأخرى على أساس المسالة الكردية وان مصالحها ستتعرض للضرر في حالة إبداء ولو قدر من التعاطف مع المسالة الكردية[2].

ولكن مع وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة أصبحت كانت كردستان في خضم الغيرات الكبيرة التي أحدثها الحزب وانه يجب عليها إعادة النظر في أولويات السياسة الخارجية كما اعتبرت أن الوضع في العراق يعد أولوية، لذا اتجهت نحو تحسين علاقتها بحكومة الإقليم الكردي في شمال العراق ووطدتها خاصة بما بتعلق بالمجال الاقتصادي، وقد تراجعت أسباب تغيير تركيا لسياستها تجاه كردستان العراق إلى ما يلي:

- أن كرد العراق لم يعلنوا قيام دولة كما كان متوقعا من طرف تركيا

إعلان الإدارة الأمريكية عقب غزوها للعراق أنها لن تسمح للدول الجوار بالتدخل في شؤون العراق الداخلية وذلك لقطع التوغل التركي في شمال العراق، وان توغلها سيؤدي إلى اصطدامها مع الإدارة الأمريكية[3].

في سبيل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، صادق البرلمان التركي في 2 أوت على مشروع قانون يفضي إلى مجموعة من الإصلاحات منها الاعتراف بالهوية الكردية وقد بدا حزب العدالة والتنمية في السعي لإيجاد حل سياسي للقضية الكردية في تركيا واستيعاب الأكراد ضمن العملية السياسية فبعد الانتخابات التشريعية في 22 جويلية 2007 حقق الأكراد العديد من المكاسب حيث حصلوا على 88 مقعدا ضمن قائمة حزب العدالة والتنمية،

[1] بيل بارك، مرجع سبق ذكره، ص28

[2] عثمان علي، **حزب العدالة و التنمية في تركيا و المسالة الكردية**، اربيل: دار المنارة 2013 ،ط1، ص319

[3] سمير العيطة و اخرون، **العرب و تركيا** ، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات ، ماي 2012،ط1 ص194

كما تم السماح للأكراد ببث قنواتهم التلفزيونية والإذاعية باللغة الكردية والعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية في مقاطعتهم وكذلك فتح معاهد خاصة لتعليم اللغة الكردية[1] في سوريا لم تكن القضية الكردية لها نفس حجم التأثير على غرار تركيا والعراق وقد بدا أن هناك فعلا ما

يسمى قضية كردية في سوريا اثر أحداث القامشلي حيث اندلعت أعمال شغب قبيل مباراة كرة القدم في 12 مارس 2004 في محافظة القامشلي واستمرت لليوم التالي في شكل مواجهات مع قوات الأمن السورية وقد تفاقمت حدتها أثناء تشيع تسعة جثث من الأكراد السوريين الذين قتلوا أثناء هذه الأحداث وقد أدى ذلك الى خروج اكراد العراق في مظاهرات في مدينة أربيل في 17 مارس 2004م تنديدا بالاضطرابات التي حدثت بين القوات السورية والأكراد والتي اتخذت طابعا عرقيا خاصة بعد تدخل قبائل عربية إلى جانب القوات السورية ضد الأكراد[2]، ومع ظهور تنظيم الدولة ودعم أمريكا لوحدات حماية الشعب الكردية في سوريا التي أثبتت أنها الأكثر فعالية في قتال تنظيم داعش،ارتفع سقف مطالب الأكراد، إذ تصاعد نفوذ الأكراد مع اتساع رقعة النزاع في سوريا في العام 2012 مقابل تقلص سلطة النظام في المناطق ذات الغالبية الكردية، وبعد انسحاب قوات النظام تدريجيا من هذه المناطق أعلن الأكراد إقامة إدارة ذاتية.

أعلن الأكراد في سوريا في مارس 2016 ، النظام الفيدرالي في مناطق سيطرتهم في شمال البلاد خلال اجتماع عقد في مدينة رميلان في محافظة الحسكة والمناطق المعنية في النظام الفيدرالي هي المقاطعات الكردية الثلاثة، كوباني ريف حلب الشمالي (وعفرين) ريف حلب الغربي (والجزيرة) الحسكة[3]

[1] زينب ماهر السيد مرسي، **العلاقات التركية العراقية** :دراسة حالة الاكراد، المركز الديمقراطي العربي، متوفر على الرابط :أطلع عليه بتاريخ: (http://democraticac.de/?p=180202019/01/10

[2] حسين علي، مرجع سبق ذكره، ص17

[3] **الأكراد يعلنون النظام الفيدرالي، شمالي سوريا**، موقع العربية نيوز، متوفر على الرابط) :أطلع عليه بتاريخ:ttp://www.skynewsarabia.com/web/article/825098/h،2019/02/02

المبحث الثالث: اثر القضية الكردية على الاستقرار الامني

سنتناول في هذا المبحث التأثير الذي تحدثه القضية الكردية على الاستقرار الأمني الدخلي الوطني لكل من وتركيا وسوريا ، حيث تشكل القضية الكردية هاجس مخيف ومصدر قلق داخل هذه الدول لما تحدثه من توتر بالنسبة للأنظمة السياسية لهذه الدول.

المطلب الأول:اثر القضية الكردية على استقرار الأمني في تركيا

-حركة تمرد حزب العمال الكردستاني والتأثير على استقرار الأمن في تركيا

في مطلع السبعينيات شهدت التغيرات القومية الكردية قفزة نوعية على يد عبد الله أوجلان الذي حشد من حوله الطلاب الأكراد للدراسة في أنقرة وشحنهم بتوجيهات قومية وشعارات كردية، حيث آخذوا نشاطاتهم إلى المناطق ذات الأغلبية الكردية في جنوب شرق تركيا وفي سنة 1984 قاد الحزب حربا في مناطق ذات الانتشار الكردي في جنوب شرق تركيا ضد قوات الجيش التركي، حيث قدرت خسائر تركيا من حرب حزب العمال الكردستاني المتواصلة منذ 29 سنة بأكثر من50 ألف قتيل، و ألحقت الحرب أضرار وخيمة وتسببت في إعاقة كبيرة لبرامج التنمية وأفادت التقارير إلى أن حصيلة الأعمال العدائية لحزب (pkk) إلى غاية 2008 قد نتج عنها 32000 قتيل من قوات الحزب و 1400 معتقل وكذا 64248 قتيل من عناصر الأمن والجيش التركي، و 5500 مدني قتيل، كما قدرت مصادر تركية تكلفة الحرب على الدولة التركية من قبل (pkk) حتى منتصف العقد الحالي قد تجاوز 100 مليار دولار أمريكي[1]، حيث أدرجت تركيا الحزب على لائحة المنظمات الإرهابية، وشكل قانون مكافحة الإرهاب رقم 3713 الصادر في12 أفريل1991م إطار قانونيا للعمليات العسكرية والأمنية و السياسية ضد منظمات المعارضة الكردية والتركية التي تعتبرها الدولة تهديدا للأمن القومي، وعرفت المادة الأولى من هذا القانون العمل الداخل تحت طائلة الإرهاب بأنه أي نشاط يصدر من فرد أو أكثر ممن ينتمون إلى تنظيم يهدف إلى تغير طبيعة الدولة المنصوص عليها في الدستور، ونظامها السياسي والقانون الاجتماعي والعلماني الاقتصادي، ويسبب ويحدث الضرر أو المساس بوحدة الدولة غير القابلة للتقسيم أرضا وشعبا، ويعرض الدولة ونظامها الجمهوري للتهديد ويضعف سلطتها

[1] فرصة أردغان، **الربط بين التعديل الدستوري ومحل المسألة الكردية**، مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص3

ويقضي على الحقوق والحريات الأساسية أو يخل بالأمن الداخلي والخارجي للدولة والنظام العام عن طريق الضغط أو العنف والإرهاب اولتخويف والقمع[1]

حاولت تركيا إيجاد حل سياسي وتفاوضي لحل المسألة الكردية وأولى هذه المحاولات التي تعهدها الرئيس" تورغرت أوزال (1991–1993 م) وسعيه الرامي إلى حل المشكلة الكردية، وحاول رئيس الوزراء نجم دين أربكان في 1997م أن يفتح قنوات تواصل وتفاوض

مع الحزب لكن سلطة(الجيش والمؤسسة الأمنية) لم تكن بذلك الحجم والقوة التي تتيح له إحراز شئ إيجابي في المسار السلمي حيث لم تقدم حكومته أكثر من سنة[2].

انتهجت السلطات التركية نشاط الاستخبارات كوسيلة لمتابعة تحركات حزب العمال الكردستاني والمنظمات التابعة له في تركيا ودول الجوار، حيث تجمع المعلومات والتهيئة

لعمليات عسكرية كما في شمال العراق ومناطق الحدود وتعاون مع المؤسسات الأمنية الأخرى سواء كان ذلك في ضمن التحالف مع الو.م.أ،أوروبا أو التعاون الأمني مع إسرائيل، والاتفاقيات الأمنية مع مجموعة من الدول المعنية بالأمر مثل إيران، العراق، سوريا، ومن بين هذه الأنشطة العمل الاستخباراتي الذي أدى إلى ملاحقة حركة عبد الله أوجلان وتم اعتقاله في نيروبي– كينيا 15 فيفري 1998 مع تعاون الموساد الإسرائيلي و المخبرات الامريكية، وكان أوجلان قد فقد ملجأه الأمني في سوريا بعد تهديد تركيا لها بالحرب[3] واستأنف الحزب عملية في 2004 بالرغم من اعتقال أوجلان ولكن هذه المرة على جبهتين، الجبهة الأولى في الجبال والأرياف التركية في الجنوب الشرقي، والجبهة الثانية المنطقة الموجودة في شمال العراق الأمر الذي زاد من حدة الوضع، وشكل تهديدا حقيقيا لتركيا[4].

في 19 نوفمبر 2002 وعند وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم لم يحدث أي تغير في التعامل مع الملف الكردي بل بقي التعامل الأمني والعسكري مع المسألة لعوامل كان من بينها إنعكاسات الاحتلال الأمريكي للعراق في 2003 وتغير العراق من

---

[1] عقيل محفوظ، **تركيا والأكراد :كيف التعامل مع المسألة الكردية**، المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسية، مارس 2012 ، ص22

[2] فرصة أردغان: **الربط بيت التعديل الدستوري وحل المسالة الكردية**، مرجع سبق ذكره، ص5

[3] عقيل محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص35

[4] عبد المالك محزم، **البعد الإقليمي للسياسة التركية في ظل المعطيات الأمنية الجديد**ة، مذكرة ماجستير، جامعة باتنه، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية،2015، ص193

صيغة الوحدة إلى صيغة الفيدرالية وبروز كيان كردي في شمال العراق، وهي تغيرات سلبية رأت فيها السلطات التركية خطرا حقيقيا لأمنها القومي.[1]

لم تشكل تلك الأسباب أي عائق أمام رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان من طرح موقف حكومته لحل المسألة الكردية وعن ما ألقى خطابا في ديار بكر 23 يوليو 2005 صرح فيه أن الدولة التركية قد ارتكبت أخطاء في حق الأكراد وقد جاء الوقت لتصحيحها، في إطار مفهوم جديد للهوية القومية مفاده أن الدولة التركية دولة متنوعة الأعراف والأديان،

وقد أعطى أردوغان إشارة الانطلاقة في المفاوضات مع حزب العمال الكردستاني في أوسلو 2008م، واستمرت إلى غاية 2011م، عندما خرق حزب العمال هدنة مع الدولة وقام بهجوم على هدف عسكري تركي وقد بدأ أردوغان في فيفري 2013م في جولة في مدن ذات

أغلبية كردية بهدف الترويج لخطة سلام وألقى كلمات استدعى فيها التاريخ والقيم الإسلامية ونبذ العصبية القومية.

المطلب الثاني :أثر القضية الكردية على استقرار الأمني السوري

1-أثر التمرد الكردي في سوريا على الوضع الأمني .

أنشأ الحزب الديموقراطي الكردستاني في 1957م حيث طالب بالحقوق والثقافية واللغوية والمساواة مع كافة أطياف الشعب السوري، ولكن إصطدمت هذه المطالب بالمعارضة من قبل السلطة السورية وتعرضت عناصرها للسجن والتعذيب وحتى الحرق[2]، وتبنت الحكومات المتتالية سياسة القومية العربية، ولذلك اتبعت السلطات سياسة قمع الهوية الكردية، ولقد أجرت السلطات السورية إحصاء محافظة الحسكة حيث أجري الإحصاء في يوم واحد ولم تعطي السكان وقتا كافيا ومعلومات عن العملية وبالتالي سحبت الحكومة الجنسية عن ما يقارب 120 ألف كردي وتركتهم رفقة معاناتهم ومشكلاتهم المترتبة عن الإجراء ، ويرجح البعض أن الهدف من وراء هذه العملية هو إخلال التوازن السكاني بالمنطقة الذي في غير صالح الأكراد، وهذا نتيجة اكتشاف الحكومة السورية وجود آبار

[1] عمر فيصل خولي، **المسألة الكردية من الإنكار إلى الإعتراف**، مركز الراوبط للبحوث و الدراسات الاستراتيجية متوفر على الرابط ،اطلع عليه بتاريخ:2019/01/20 http//rawabetcenter،com/archives/106

[2] حسين على، **مأساة أكراد سوريا**، متوفر على الرابط، أطلع عليه: www,kotobarabia,com2018/12/28

النفط في مناطق الأكراد، وقد مارست السلطات حالة من التعتيم الإعلامي حول الإكتشافات البترولية[1].

وقد صبت السلطات المتتالية كل اهتماماتها على قمع وطمس الهوية الكردية من خلال استعمال اللغة الكردية في العلن ولكن حضر ومنع الاحتفالات بالأعياد الكردية مثل" النورن " رأس السنة الكردية، وأقر الدستور في 13 مارس 1973 على القومية العربية واستبعد ذكر الهويات الأخرى.[2] و في حالة من تناقض النظام من وضعية القمع الكردي إلى حالة الدفاع

عن حقوق الكرد للدولة المجاورة، كانت هناك ملفات عالقة بين الجانبين التركي والسوري والخلافات حول مياه نهر الفرات الهام بالنسبة لهما حيث يشكل مصدرا مائيا لهم.

وقد سنحت الفرصة للرئيس السوري بأن يضغط على تركيا وذلك من خلال دعم ومساعدة حزب العمال الكردستاني الذي كان في مواجهات كر وفر بينه وبين السلطات والقوات التركية، إذ أعطته وفتحت له سوريا المجال أمام إقامة معسكرات تدريبية وتواصل الدعم إلى غاية 1998 أين حذرت أنقرة سوريا وتصاعد التوتر إلى حجم التهديد بضربة عسكرية حيث قاد هذا التصعيد إلى درجة كادت أن تؤدي لصدام ونزاع مسلح بينهما ما جعل سوريا تتراجع وتتنازل عن دعم الحزب واخرج زعيمه من أراضيها[3]،

انعكست التغيرات التي حصلت في العراق على تطور الوضع الكردي في سوريا حيث ارتفع سقف مطالبهم مزامنة مع المكاسب التي حققها اكراد العراق خلال الاحتلال الأمريكي للعراق إذ اعتقلت الشرطة السورية المتظاهرين أمام مقر اليونيسيف في دمشق للمطالبة بالجنسية التي سحبت منهم.[4]

وقد جاءت احتجاجات 2004 التي يراها أكراد سوريا على أنها" انتفاضة الأكراد"، حصيلة أحداث القامشلي في 12 مارس 2004 أثناء مقابلة كرة قدم بين فريقي الجهاد والفتوة من دير الزور والحسكة أن نشبت مواجهات عنيفة بين الشرطة والأكراد، حيث احرق الأكراد

[1] خيرة والي، **تطور القضية الكردية واثرها على الامن الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط** 2003-2016مذكرة ماستر، جامعة الجلفة كلية الحقوق و العلوم السياسية، ص74

[2] خيرة والي، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة

[3] محمد سالم، **التطورات المتسارعة للقضية الكردية** ، تركيا: مركز برق للأبحاث والدراسات ،2016 ، ص1

[4] إنكار الوجود :**قمع الحقوق السياسية والثقافية للأكراد في سوريا**، نفس المرجع السابق، ص9

العلم السوري وقاموا بأعمال تخريبية ضد مقرات سورية قدرت حصيلة المواجهات ب 19 قتيلا ومئات الجرحى واعتقال 2000 كردي وتواصلت ستة أيام.[1]

وكانت أول مرة يفسح فيها المجال للنقاش في المسألة الكردية علنا في سوريا أين تم تناولها رسميا وقام الرئيس بشار الأسد بتصريح مفاده أن الاكراد يشكلون جزءا من النسيج الاجتماعي الوطني في سوريا، واعتراف الأسد بالكرد كوجود وانتماء، لسوريا كلف الكثير من الدماء، وبرغم من هذا لم يعط أي اهتمام جدي على صعيد حل القضية الكردية والتي كانت أعلى مطالب الحركة السياسية فيها :الحقوق الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية ولم يقدم أي حزب كردي داخل سوريا أي مشروع انفصالي أو استقلالي.[2]

وما يزيد أكثر من خمس سنوات منذ مارس 2004 ، اتبع النظام السوري سياسة القمع بحق الأكراد، وكان هذا الاضطهاد جزءا من اضطهاد السلطات السورية الأوسع لأي شكل من أشكال المعارضة السورية واشتمل على خصائص معينة منها قمع التجمعات الاحتفالية الكردية، وتفريق الحشود والمشاركين، وإحالتهم إلى المحاكم العسكرية بتهم إثارة الشغب والعضوية في منظمة غير مرخص لها وقد بررت السلطات هذه الأعمال بسعي الأكراد إلى تقسيم سوريا.[3]

قد كان لتغيرات أوضاع الأكراد في الدول المجاورة لتركيا والعراق انعكاسا على الوضع الأمني في سوريا، حيث تظاهر في8 نوفمبر 2007 أكراد سوريا في القامشلي وعين العرب بدعوة من حزب الإتحاد الوطني الكردي السوري في شمال العراق وعلى التأييد السوري للقرار التركي ولتفريق المتظاهرين استعملت القوات سورية الرصاص الحي والغازات المسيلة للدموع لتفريق المتظاهرين [4].

نظمت الأحزاب الكردية في 28 ديسمبر 2007 تجمعا في حلب للتنديد بالجيش التركي وتصرفاته ضد حزب العمال الكردستاني في العراق وتركيا واجه التجمع بالقمع وفي 15 فيفري 2008 نظم حزب pyd تجمعا في حلب لإحياء الذكرى السنوية لإحتجاز عبد الله

[1] حسين مصطفى احمد، المسألة الكردية في الشرق الأوسط، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 223، ص15

[2] مسعود عكو، **مقاربة القضية الكردية بين النظام والمعارضة السورية**، موقع زوارنا راديو متوفر على الرابط،أطلع عليه بتاريخ: http://rozahaKfm/ar/nod/112312019/02/13

[3] إنكار الوجود :**قمع الحقوق السياسية والثقافية للأكراد في سوريا**، مرجع سبق ذكره، ص2

[4] انكار الوجود، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني التركي، ففرقت السلطات السورية التجمع لتنظم بعدها مخابرات من الدولة جملة اعتقالات لعناصر شاركت في التظاهر.[1]

2-انعكاس الدعم الأمريكي للاكراد على الوحدة السورية

في مارس2011 وبعد انطلاق الثورة السورية أصدر بشار الأسد مرسوما حمل رقم 12 في افريل2011 أي بعد شهر واحد من بداية الاضطرابات حيث كان مفاد المرسوم إعادة الجنسية لأكثر من ربع مليون كردي سوري والذي تم تجريدهم من جنسياتهم، بناء على المرسوم التشريعي رقم 93 لعام1962 ، كان مقصد الأسد من هذا القرار استمالة الأكراد

وإبعادهم عن الانخراط في الاضطرابات، إلا أن الشعب الكردي رفض وخرج للتظاهر والتعبير على المعارضة لهذه الجنسية والتأكيد على مطالبه بالحرية.[2]

تعامل النظام كالعادة مع هذه المظاهرات والثورة بالمناطق الكردية بمزيد من الاعتقالات ومطاردة الناشطين البارزين مع محاولة تجنب القتل خوف انقياد الأكراد وراء إسقاط النظام

الحاكم من خلال العمل المسلح ولكن مع التصعيد الثوري من قبل الأكراد باشر النظام السوري في سياسات الاغتيالات وتصفية ناشطين.[3]

أحس الأكراد في2014 بالإستغلال والاستفادة من ظهور وصعود تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) من خلال ممثلهم حزب الإتحاد الديمقراطي وجناحه العسكري المتمثل في وحدات حماية الشعب بالدعم العسكري التكتيكي من جويلية 2015 وفي نفس الشهر من 2016 كثافة في التعاون الاستراتيجي مع وحدات الشعب والقوة الكردية الرئيسية على الساحة السورية لتحرير مدن" كوباني، تل أبيض، منج" مع هذا الضغط الدولي أجبرت تركيا على القبول باتفاق حلفائها والعمل مع وحدات حماية الشعب عند ما تعرضت المدينة الكردية كوباني لهجمة من تنظيم داعش شهر سبتمبر2015، وقد فتحت تركيا المجال لقوات البشمركة لمساعدة حزب الإتحاد الديمقراطي في تحرير المدينة[4]، وبعد خروج قوات النظام في مارس 2012 من الأماكن التي يقطن فيها الأكراد وانتهز الأكراد هذه الفرصة للاستفادة

---

[1] انكار الوجود، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

[2] مسعود عكو، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

[3] خيرة والي، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة

[4] ديفيد بولوك، **الكرد السوريون كحليف للولايات المتحدة الأمريكية التعاون والتعقيدات**،(تر: المركز الكردي للدراسات)،2014، ص2

من هذا الفراغ من أجل عزل مناطقهم وإقامة كيان شبه مستقل[1]،وفي بداية اكتوبر 2013 عرفت مناطق الأكراد تغيرات نوعية متسارعة حيث أعلن حزب الإتحاد الديمقراطي عن

مشروعه لإدارة ذاتية في(الحسكة، كوباني، وعفرين) وقد أعطى تواجد تنظيم الدولة الإسلامية في كوباني الأثر البالغ في إثارة زخم شرعي دولي لوحدات الحماية الكردية بصفتها المؤهلة لمواجهة تنظيم دولة، وقد رسمت واقعا جديدا على الأرض حيث شهدت لأول مرة اتصالا جغرافيا بين كل من كانتوني والحسكة وعين العرب(كوباني)[2]

كل هذا جعل وحدات حماية الشعب الكردية تكبر في عين ووجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية على أساس أنها الأكفأ في التصدي للإرهاب ومنحها الشرعية الخارجية بالإضافة للشرعية الداخلية، هذه الشرعية التي حضي بها حزب الاتحاد الديمقراطي دفعته لتطلعات أكبر إذ تم الإعلان عقب اجتماع عقد في مدينة" رميلان "بمحافظة الحسكة في تاريخ :

17 مارس 2016 عن نظام فيد رالي وفتح مجال النقاش على حقوق الأكراد في منطقة الشرق الأوسط وعلى كيان مستقل[3]

شكل إعلان النظام الفيدرالي من طرف الأكراد إيحاء على تقسيم سوريا، وهذا ما رفضه رئيس وفد الحكومة السورية في محادثات السلام في جنيف مارس2016 م ، بشار الجعفري باعتباره يمس الوحدة الترابية لسوريا، حيث تلتقي مواقف وردود الفعل لكل من إيران وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية في نقطة واحدة ألا وهي رفض هذه الصيغة صيغة اتحادية لما تفرزه من عواقب وخيمة على وحدة سوريا.

[1] نزار عبد القادر، الأكراد في سوريا خياري الانفصال والوحدة، **مجلة الدفاع الوطني**، العدد 86 ، أكتوبر 2013

[2] محمد سالم، مرجع سبق ذكره، ص8

[3] نظام فيدرالي في سوريا، هل حان وقت الدولة الكردية، متوفر على الرابط، أطلع عليه بتاريخ: http://p,dw,com/p/1lEu3__2019/02/12

خلاصة الفصل

بعد دراسة مفهوم الإثنية لاحظنا بأن دراسة أي ظاهرة في العلوم السياسية تتطلب ادراكا معمقا لمختلف متغيراتها وذالك انطلاقا من دراسة أهم المصطلحات، ففي هذا الفصل قد تطرقنا إلى التعريف بمفهوم الإثنية وأهم المفاهيم المتداخلة معه كالأقلية، الطائفية، العرقية ثم تطرقنا إلى الجذور التاريخية للقضية الكردية ، حيث نجد أن القضية الكردية متجذرة في التاريخ وضاربة بعمقها حيث كانت تعود وتختفي وذلك من خلال تفاعلاتها المتمثلة في مراحل تطورها عبر الزمن وصولا إلى العصر الحديث أين برزت بشكل جلي وخاصة بعد الحرب الباردة أين ظهرت مشكلة الأقليات في العالم وظهر مفهوم جديد وهو مفهوم الأمن الإنساني وحقوق الأقليات.

الفصل الثالث

تطور السلوك التركي

بشأن القضية الكردية في سوريا

الفصل الثالث :

تطور السلوك التركي بشأن القضية الكردية في سوريا

تمهيد:

يلاحق الهاجس الكردي الحكوماتَ التركية منذ تأسيس الجمهورية، وتعاظم هذا الهاجس بولادة حزب العمال الكردستاني (pkk) وتوسع نفوذه سياسياً وعسكرياً ، إضافةً إلى توسع حاضنته الشعبية ليشمل جغرافية غير محدودة عالمياً.

لا شك أن هذا التوسع في نفوذ أهم أعداء الدولة القومية التركية يجعل من الأخيرة في حالة تخوفٍ دائم من امتداد هذا النفوذ ليشمل مفاصل الحياة السياسية والاجتماعية بأدق تفاصيلها في تركيا. لذلك يظهر التخبط في سياساتها الاقليمية والدولية تحت تأثير نظرتها السلبية من القضية الكردية.

المبحث الأول: تطور الموقف التركي من القضية الكردية

بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في 19 نوفمبر عام 2002م، لم يتغير التعاطي الأمني العسكري مع المسألة الكردية؛ وتحديداً في الدورة البرلمانية 2002م-2007 وذلك للأسباب عدة من بينها:

- فضلت حكومة العدالة والتنمية تجنب صدام مبكر مع المؤسسة العسكرية وبعض الأحزاب المعارضة، ولا سيما حزب الحركة القومية المعروف بتطرفه وتصلبه تجاه المسألة الكردية[1].

- لم تك حكومة العدالة والتنمية تمتلك أغلبية برلمانية كافية لتشكيل الحكومة بمفردها.

[1] جان ماركو، **زمن ما بعد الإسلام السياسي في تركيا،في:** تركي الدخيل،عودة العثمانيين الإسلامية التركية،بيروت: مركز المسبار للدراسات والبحوث، جانفي، 2011،ط2، ص19

المطلب الأول: حكومة حزب العدالة و التنمية و الصراع الكردي التركي:

في عام 2005م، في ديار بكر التي تقطنها أغلبية كردية صرّح رئيس الوزراء التركي من هناك قائلًا: "بكل صراحة أن الرد على المظالم المستمرة التي يتعرض لها الأكراد منذ مدة طويلة ليس بالقمع ولكن المزيد من الديمقراطية"[1] كما أعلن أيضًا أن"المسألة الكردية هي

مشكلته"، وقال إن "تجاهل أخطاء الماضي ليس من سلوك الدول الكبرى" وبالتالي أكد على لأنه عازم على إعادة حل القضية بالمزيد من حقوق المواطنة، والمزيد من الرفاهية. فقد كان خطابه بمثابة اعتراف رسمي من الدولة التركية بالمسألة الكردية.[2]

مع ذلك قوبلت تصريحاته بالشك والريبة من المعارضة التركية والأكراد، فالأولى اتهمته بالرضوخ لمطالب "الإرهابيين"، أما الثانية فرأت في تصريحاته مجرد كلام وخطب دون أي فعل على الأرض ولهذه الأسباب، فشلت الحكومة في اتخاذ أية خطوات لتعزيز خطاب رئيس الوزراء التركي في ديار بكر.

1-مبادرة الحكومة التركية عام 2009 للمسألة الكردية

شكّلت المنجزات الاقتصادية التي حققتها حكومة العدالة والتنمية في الدورة البرلمانية السابقة(2002م-2007م) عند الناخبين الأتراك، الدافع الرئيس في إعادة انتخاب حزب العدالة والتنمية، ففي 22 تموز/يوليو عام 2007 م، حصد الحزب 64.4 % من الأصوات، متخطيًا بهذه النتيجة تلك التي حققها في الانتخابات البرلمانية عام 2002م، مما مهد له تشكيل الحكومة التركية بمفرده.

وبهذا الفوز الانتخابي الثاني، أصبح عبدالله غول، الشخصية الثانية في حزب العدالة والتنمية، رئيسًا للجمهورية التركية وبذلك سيطر حزب العدالة والتنمية على رئاسات الدولة الثلاث، وهي رئاسة الجمهورية، ورئاسة الحكومة، ورئاسة البرلمان، هذه السيطرة دفعت حكومة العدالة والتنمية إلى فتح تحقيق قضائي في محاولة انقلاب عسكري عليها، عرفت

[1] **جوهانا نيكانين**، **الهوية والسرد والأطر**: تقييم المبادرات الكردية في تركيا، تركيا: ستا للدراسات والأبحاث، العدد3، خريف2013، ص 29

[2] يلماز أنصار أوغلو، **مسألة تركيا الكردية وعملية السلام**، تركيا، ستا للدراسات والأبحاث، العدد3، خريف2013، ص12-13.

بقضية" أرغينيكيون"، ما مثّل سابقة في الحياة السياسية التركية من حيث تجرؤ حزب سياسي على الحد من تدخلات المؤسسة العسكرية في شؤون الحكم خارج مهامها الدستورية وإلى توظيف ترشحها للانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي الاقتراب من المسألة الكردية من خلال تنفيذ معايير كوبنهاجن السياسية المؤهلة لذلك الانضمام، المعنية باحترام حقوق الأقليات ومنحها حرية الممارسة الثقافية وحق التعبير عن هويتها داخل إطار الدولة.[1]

وقد منحت هذه العوامل حكومة العدالة والتنمية زخمًا شعبيًا وسياسيًا للانفتاح على الاكراد وقد تمثل ذلك في: الرفع التدريجي لنظام الطوارئ المعمول به في مناطقهم، والسماح باللغة الكردية كلغة تعليم وإعلام ضمن ضوابط محددة، وزيادة الاهتمام بتنمية المناطق الكردية.[2] واستمرارًا بهذا النهج أطلقت حكومة العدالة والتنمية في عام 2009م، مبادرة لمعالجة المسألة الكردية. وقد شددت هذه المبادرة على إجراء مناقشة متعمقة بشأنها وعرضها على الرأي العام في البداية عرفت المبادرة باسم" الانفتاح الكردي"، ثم ما لبثت أن عرفت بمسميات عدة؛ كالانفتاح الديمقراطي، ومشروع الوحدة الوطنية، والمبادرة الديمقراطية فضلًا عن مسّميات أخرى ولهذه المبادرة غايتين من وجهة نظر الحكومة التركية

أولهما: التحويل الجذري للنظام السياسي التركي الذي تشكّل بعد الانقلاب العسكري عام1980م، من خلال توسيع فهم المواطنة، الأمر الذي من شأنه إعادة تعريف المجتمع السياسي، وتعزيز مشاركة المجتمع المدني، والانخراط في لا مركزية الدولة مع الحكومات على المستويات المحلية للتكامل مع العاصمة السياسية.

ثانيهما: هو وضع حد للصراع المسلح من خلال نزع سلاح وتسريح حزب العمال الكردستاني أما عن العوامل التي ساهمت في صياغة تلك المبادرة، يمكن إجمالها بخمسة عوامل رئيسة، وهي:

---

[1] إبراهيم البيومي غانم، **تركيا وأوروبا.. جدلية الاستيعاب والاستبعاد**، في: محمد عبدالعاطي، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج،بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، مكتبة مدبولي، 2010، ص 177.

[2] خورشيد دلي، **المشكلة الكردية في تركيا**: تجدد العنف ومخاطر التصعيد، ينظر الرابط الآتي :اطلع عليه 2019/01/31، http://www.wahdaislamyia.org/.issues/104/kdalli.htm1802

الأول: أنها تكمل إحدى مبادئ الحكومة التركية" تصفير المشكلات مع الجيران" وتمنحها مصداقية داخليًا وخارجيًا وأنها تعد استجابة لانعدام الأمن داخليًا، بسبب إنشاء حكومة إقليم كردستان في العراق عام 2004م.

ثانيًا: حزب المجتمع الديمقراطي (الذي تم اغلاقه في ديسمبر عام 2009م من قبل المحكمة الدستورية في تركيا) كان قد حصل على نسبة تصويت غير مسبوقة في جنوبي شرق الدولة في الانتخابات البلدية التي أجريت في مارس عام2009م، لذا حاولت الحكومة استمالة الهيئة الانتخابية الكردية للحصول على أصواتهم وكسب المقاعد التي خسرتها من خلال هذه المبادرة الجديدة.

ثالثًا: بعد فشل محاولات القضاء على قواعد حزب العمال الكردستاني في إقليم كردستان العراق، واقتراب " انسحاب" قوات الاحتلال الأمريكي من العراق، اضطرت حكومة العدالة والتنمية إلى ايجاد حل جديد للوضع في جنوبي شرق الدولة الذي أصبح صعبًا، ولا سيما مع التغيرات التي طرأت على ميزان القوى عبر الحدود مع العراق.

رابعًا: ما يسمى بقضية أرغينكيون، التي حققت في أنشطة "الدولة العميقة" داخل تركيا وتحييد دور المؤسسة العسكرية، أصبحت آفاق حل المسألة الكردية من خلال وسائل غير عسكرية أكثر سهولة.

خامسا: شجع الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته تركيا في ظل حكومة العدالة والتنمية على حل المسألة الكردية بطرق سلمية، بالنظر إلى الحاجة الماسة لخفض النفقات العسكرية المبالغ فيها، وكان دور تركيا كمركز للطاقة ومفترق خطوط أنابيب جزءًا من المعادلة. فعندما تحل حكومة العدالة والتنمية المسألة الكردية، فإنها ستكون قادرة على تأمين المناطق المحيطة بها لتحقيق مشاريع نقل الطاقة الجديدة بمت في ذلك خط" نابوكو".[1]

ا-مفاوضات "أوسلو"

على الرغم من الانتقادات التي وجهت لمبادرة الحكومة التركية للمسألة الكردية، أوعز رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان لرئيس المخابرات التركي حقان فيدان، للتفاوض مع عبدالله أوجلان وحزب العمال الكردستاني وقد جرت هذه المفاوضات برعاية نرويجية،

[1] جوهانا نيكانين، ص 30-31

وقد استطاعت هذه المفاوضات بالقضاء على التصور بأن المحادثات المباشرة بين الدولة التركية وحزب العمال الكردستاني أمر مستحيل، وأتاحت الفرصة لكلا المتفاوضين للتعرف إلى بعضهم البعض ومطالب كل طرف[1] واستمرت مفاوضات" أوسلو" حتى جوان 2011م عندما قطع حزب العمال الكردستاني الهدنة مع الدولة، وشنّ هجومًا على هدف عسكري تركي، وبالمثل ردت الدولة على تصاعد عنف الحزب، بالمزيد من العمليات العسكرية، وبهذا العنف المتبادل انتهت مفاوضات أوسلو.

ب-مفاوضات" إيمريلي"

على الرغم من تجدد المواجهات العسكرية والتي بلغت ذروتها في منتصف عام 2011م-2012م، والتي أسفرت عن فشل حزب العمال الكردستاني في بدء" الحرب الثورة الشعبية" وعجز الدولة التركية عن القضاء على ذلك الحزب، ووصول محادثات أوسلو إلى طريق مسدود، بدرت بارقة أمل جديدة، وأطلق عليها هذه المرة اسم عملية إيمريلي، وبدى المشهد السياسي مختلفًا مقارنة بعام 2009م عندما تم إطلاق المبادرة السابقة.

ويمكن النظر إلى هذه المبادرة الجديدة على أنها جزء من عملية التقارب التي بدأت في عام 2005م [2] فقد دخلت الحكومة التركية في نهاية عام 2012م، في عملية تفاوضية مع الأكراد، ولكن بأسلوب جديد، وهو التفاوض المباشر مع عبدالله أوجلان، ومن دون وساطات أجنبية، كما أن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان كلّف جهاز المخابرات العامة إجراء المفاوضات لإظهار أنها تجري نيابة عن الدولة، وليست نيابة عن حكومته، وهو ما يمنحها شرعية أكبر، وفي الوقت نفسه يجنب حزبه انتقادات المعارضة.

وأظهرت هذه المفاوضات مؤشرات ايجابية منها، هو أنه للمرة الأولى تعترف الحكومة التركية صراحة بأن عبدالله أوجلان المفاوض في محادثات السلام يعد شخصية مركزية لملايين الأكراد في تركيا، في مثل هذا الصراع المتعلق بالهوية الكردية، يلعب الاعتراف العلني دورًا مهمًا. فبالنسبة لكثير من الأكراد، بغض النظر عن قبول أو رفض الكفاح المسلح، فإن عبدالله أوجلان يرمز للهوية الكردية والمقاومة، وبالإضافة إلى الأهمية الرمزية،

[1] يلماز أنصار أوغلو، مرجع سبق ذكره، ص14

[2] أنا فيلالا، **محادثات السلام الجديدة في تركيا**: الفرص والتحديات في حل النزاع، تركيا: ستا للدراسات والأبحاث، العدد3، خريف2013 ،ص20

فإن أي نهج واقعي لديناميات السلطة والصراع، لابد أن يتضمن التعامل معه من أجل إنهاء العنف[1] ومما لا شك فيه، أن هناك أسباب داخليّة وخارجيّة ساهمت في إطلاق الحوار وتسريع المفاوضات بين الدولة التركيّة وحزب العمال الكردستاني لحل المسألة الكرديّة

2-مسار المفاوضات

تشتمل مفاوضات إمريلي على إجراء مفاوضات بين الاستخبارات الوطنية التركية وزعيم حزب العمال الكردستاني عبدالله أوجلان، لإنهاء الأعمال العنف بين الجانبين ونزع سلاحه

في مقابل إجراء إصلاحات ومنح المزيد من الحقوق للأكراد في تركيا، ولتعزيز تدابير بناء الثقة بين الجانبين، ففي 3 جانفي عام 2013م، قام نائبين كرديين، أيلا كتا عطا، عن حزب السلام والديمقراطية، وأحمج ترك، النائب المستقل وأحد أبرز الشخصيات الكردية في الدولة التركية، بزيارة عبدالله أوجلان في سجنه ب إيمريلي.

خلال نفس المدة، أفرجت الحكومة التركية عن مجموعة من رؤساء البلديات السابقين من الأكراد الذين قضوا أكثر من ثلاث سنوات في سجن ديار بكر لصلاتهم المزعومة بمنظومة المجتمع الكردستاني التابعة لحزب العمال الكردستاني، وموافقة البرلمان التركي على قانون يسمح للأكراد باستخدام لغتهم الأم، وهو مطلب كردي قديم[2] ..

أما على المستوى الكردي وجه عبدالله أوجلان دعوة تاريخية لصمت السلاح وانسحاب حزب العمال الكردستاني خارج حدود تركيا، خلال الاحتفالات بعيد النيروز عام 2013م وقد استجابت قيادة حزب العمال الكردستاني في جبل قنديل بشكل إيجابي لدعوته، وأعلنت وقف إطلاق النار بعد أيام من إعلان ولائهم له. واستكمالًا لمسار المفاوضات، ففي 23 فيفري عام2013م، قامت مجموعة ثانية من النواب الأكراد، ضمت بيرفين بولدان، وألتان وسيري سوريا أوندر بزيارة عبدالله أوجلان في السجن.[3]

أفصح عبدالله أوجلان بعدها عن خارطة طريقه للسلام والتي تتضمن ثلاث مراحل: الأولى، وقف إطلاق النار فورًا، وثانيًا، انسحاب حزب العمال الكردستاني من تركيا، وثالثًا: نزع

[1] أنا فيلالا، مرجع سبق ذكره ص22.

[2] جوهانا نيكانين، مرجع سبق ذكره، ص34.

[3] يلماز أنصار أوغلو، مرجع سبق ذكره، ص15-16.

السلاح[1] وبموازاة خطته، تقدمت الحكومة التركية بمجموعة التعديلات القضائية الرابعة، التي يعتقد بأنها تمهد الطريق، عند إقرارها لتغيير جوهري في إجراءات الاتهام والتقاضي، وتفسح المجال للإفراج عن الآلاف من مساجين اتحاد أهالي كردستان، التابعة لحزب العمال الكردستاني وغير القانونية، التي طالما استهدفتها الأجهزة الأمنية والقضائية التركية.

قد ساعدت هذه الخطوة في إفراج حزب العمال الكردستاني عن الموظفين العموميين الأتراك الثمانية في 12مارس 2013م، بناء على تعليمات من عبدالله أوجلان إلى قيادات

حزبه العسكرية في جبال قنديل شمالي العراق، نقلها وفد حزب السلام والديمقراطية الذي زاره في 9مارس 2013م.[2]

في تطور إيجابي لافت أقر البرلمان التركي في 11 يوليو2014م مشروع قانون قدمته الحكومة يعطي دفعا لعملية السلام مع حزب العمال الكردستاني، ويهدف القانون إلى ضمان حماية قانونية لأبرز المسؤولين المشاركين في المفاوضات مع حزب العمال الكردستاني الذي تعتبره تركيا منظمة إرهابية على غرار العديد من الدول الأخرى.

يساهم القانون أيضا في إعادة دمج المقاتلين المتمردين، الذين يسلمون سلاحهم، ويعطي الحكومة سلطة تعيين أشخاص وهيئات تقود المفاوضات المتصلة بـ "المسألة الكردية"[3]. ومما لا شك فيه يعد هذا قانون خطوة إيجابية في مسار عملية الحل السلمي للمسألة الكردية، كما أنه سيساهم في كسب رجب طيب أردوغان أصوات الأكراد في الانتخابات الرئاسية التي ستجري في 10 اوت2014م. وعلى الرغم ذلك لم ولن يخل مسار التفاوض من الصعوبات والتحديات.

---

[1] جوهانا نيكانين، مرجع سبق ذكره، ص34

[2] **تركيا وأكرادها:** فرصة سانحة للحل التفاوضي،قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2013 ،ص2 ينظر على الرابط الآتي:

http://www.dohainstitute.org/release/cfcc62a3-a5f7-4b9c-86be-8e0f99a1a9c7

[3] إقرار قانون بتركيا لدفع السلام مع المتمردين الأكراد، ينظر الرابط الآتي :

http://www.aljazeera.net/news/international/2014/7/10

المطلب الثاني: سياسة تركيا تجاه القضية الكردية في سوريا قبل 2011

إن تركيا من الناحية الموضوعية، في موقع متميز للغاية فيما يتعلق بالتأثير في اكراد سورية، ومع ذلك فإن حكومة حزب العدالة والتنمية حساسة جدا تجاه تهديدات تلك المنطقة والتي فشلت في إدراك فرص التعاون معهم.

ما الذي تطلبه الحكومة التركية من اكراد سوريا؟

لقد كانت هناك أحزاب معارضة كردية في سوريا منذ عام 1957 كان حزب العمال الكردستاني واحدا من أقوى الجماعات السياسية الكردية في سوريا منذ أوائل الثمانينيات، وقد كانت كوباني المدينة المحاصرة على الحدود التركية هي المدينة التي لجئ اليها عبد الله أوجلان، زعيم حزب العمال الكردستاني المسجون، عندما هرب من تركيا تحسبا لانقلاب عسكري في عام1979 ومع ذلك، فإن حزب العمال الكردستاني لم ينظم الأكراد ضد نظام الأسد بما أن هدفه الأساسي هو تركيا، وخلال العقود التي تلت انضم آلاف الأكراد السوريين إلى حزب العمال الكردستاني للقتال ضد الجيش التركي، وقد صعد العديد من هؤلاء الأكراد السوريين ليحتلوا مناصب كبار المسؤولين العسكريين والقادة السياسيين في حزب العمال الكردستاني، وكان اثنان من رؤساء المتوالين للجناح المسلح لحزب العمال الكردستاني من الأكراد السوريين، وكان القائد الذي رافق زعيمة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني آسيا عبد الله عندما التقى الرئيس هولاند قائدا في حزب العمال الكردستاني سابقا[1].

شهد عام 1998 أول محاولة جادة من قبل حزب العمال الكردستاني إلى تنظيم الأكراد ضد النظام السوري، وفي نفس العام إضطر عبد الله أوجلان للخروج من سوريا، مما يشير إلى رفقائه بضرورة تشكيل تنظيم مدعوم من حزب العمال الكردستاني ضد حافظ الأسد، وقد تم إنشاء منظمة بسرعة من قبل الناس تحت سيطرة نفوذه ونفوذ حزب العمال الكردستاني، بما في ذلك صالح مسلم، قائد في الحزب الكردي السوري الرئيس، إلا أن المخابرات السورية كانت ماهرة في اختراق التنظيم و قتل بعض أعضاءه القياديين ومن ثم تدميره في نهاية المطاف.

قد حدثت محاولة ثانية في عام 2003 ، وهذه المرة تحت اسم حزب الاتحاد الديمقراطي في جبال قنديل في كردستان العراق في المنطقة الواقعة تحت سيطرة حزب

[1] غوني يلدز، **حزب العدالة والتنمية والسياسة الخارجية التركية في الشرق الاوسط**، (تر: مركز البيان للدراسات و التخطيط،) بغداد، 2016، ص 45-46

العمال الكردستاني، وفي هذا الوقت، قبل ثمان سنوات من اندلاع الحرب الأهلية السورية، كانت محاولات النظام السوري أقل نجاحا في إنهاء هيمنة المنظمة، وفي مارس 2004، اندلعت انتفاضة كردية في القامشلي بعد استفزاز من المحتمل ان الحكومة نظمته خلال مباراة في كرة القدم، كانت هذه السنوات هي السنوات التي توثق فيها تعاون الحكومات التركية والسورية ضد الأكراد، وقد واصلت المعارضة الكردية التي يقودها حزب الاتحاد الديمقراطي حركتها تحت الأرض في سوريا

بدأ هذا الوضع بالتغيير بشكل كبير بعد مارس من عام 2011 ، مع وصول ما يسمى بالربيع العربي إلى سوريا، وكان حزب الاتحاد الديمقراطي أكثر كفاءة من الحركات السورية الاخرى في تنظيم نفسه، تاركا بذلك الأحزاب الكردية الأخرى وحدها مثل الاتحاد الديمقراطي الكردستاني في سوريا وحزب الاتحاد الكردي حزب(يكتي)وحزب الحرية الكردي(آزادي)، وقد تأخرت الأحزاب الكردية الأخرى في البدء بتنظيم أنفسها[1]

على النقيض من ذلك، ترى الحكومة التركية الحزب الديمقراطي الكردستاني في كردستان العراق كشريك لها، كما وأنها تعتبر وعلى نحو متزايد الحزب الديمقراطي الكردستاني كأفضل أداة ضد حزب العمال الكردستاني المرتبط بالأكراد في سوريا رسميا، فإن الحل الوحيد الممكن في ذهن الحكومة التركية في ما يخص بالقضية الكردية السورية التركية هو أن تكتسب المنظمات الشقيقة للحزب الديمقراطي الكردستاني المزيد من السلطة في سوريا وكذلك في تركيا من أجل موازنة سلطة حزب العمال الكردستاني.

إن موقف تركيا الغامض تجاه الاكراد في سوريا يمثل أيضا سببا رئيسا لعلاقتها الغامضة مع الجماعات الإسلامية في سوريا، إذ يرى مسؤولون أتراك أن صعود الجماعات الإسلامية شمال سوريا كقوى سيحقق التوازن مع الأكراد.

المبحث الثاني: الإستراتيجية التركية المنتهجة لمواجهة الأكراد في سوريا

منذ بداية الأزمة السورية في مارس 2011 لم ترغب تركيا بتدخل عسكري فعلي على الأراضي السورية ولكن بتطور الأحداث وسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) على أجزاء كبيرة من سورية والعراق إضافة إلى سيطرة وحدات الحماية الكردية (YBG) على أراضي سورية حررت من تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وإعلانها بأنها مناطق حكم

[1] جوهانا نيكاهين، مرجع سبق ذكره، ص44

ذاتي تغير الموقف التركي تجاه الأزمة ، وذلك بقصف لمواقع تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) ومواقع حزب العمال الكردستاني .

المطلب الأول: التدخل العسكري التركي الغير مباشر في الشأن السوري

رغم احتفاظ تركيا بحق انتقاد سياسة الرئيس السوري بشار الأسد ، دون تدخل مباشر في الشؤون الداخلية ، ولكن الأزمة السورية وما ارتبطت بها من تطورات إقليمية ودولية كشفت عن تغير تدريجي في علاقة تركيا بسورية ، وهو ما يمكن وصفه بداية تحول أو

إعادة توجيه للسياسة التركية تجاه هذه الأزمة ، خاصة في ضوء ما جرى في مؤتمر (أصدقاء سورية) الذي استضافته تركيا ، حيث عبر وزير الخارجية التركي أحمد داود

أوغلوا على أن الوضع في سورية يشبه الوضع في البوسنة خلال التسعينيات من القرن الماضي وانه " ينبغي على المجتمع الدولي ألا يتأخر كما حدث في البوسنة " وهو ما يعكس تحولاً في موقف تركيا ، التي تعد قوة إقليمية مؤثرة في القضية السورية مما قد يمهد لها قيادة الجهود الإقليمية والدولية لحل الأزمة في سورية . [1]

رغم أن تركيا قد سلكت سياسة " تصفير المشاكل مع الجيران " ، ولكن بعد الربيع العربي أصبحت المنطقة مقسمة على نحو كبير واكتشفت أنقرة بأنها لا يمكن إن تصبح صديقاً للجميع وكان عليها الاختيار في المعادلة الجديدة ، ولذلك احتضنت تركيا التغير وتحولت تجاه المعارضة السورية في محاولة لدفع الرئيس السوري بشار الأسد للتنحي عن السلطة.[2]

وتعد تركيا إحدى المؤيدين للمعارضة السورية منذ بداية قيام الأحداث على الساحة السورية وربما يرجع جزء كبير منه إلى : [3]

---

[1] ايمان رجب و رضوى عمار ، اعادة توجيه : **كيف تؤثر تركيا على مسار الأزمة السورية** ، 19 / 4 / 2012 ، ص 1 . متاح على الرابط : http: / / www. iasj. net/asj? func=fulltext = 82955

[2] Bayram Balci, Turkey**s Relations with the Syrian Opposition, APRIL 13, 2012. http://carnegieendowment.org/2012/04/13/turkey-s-relations-with-syrian-opposition

[3] حسين عليوي و أيسر الياسري ، **الأزمة السورية والعلوم السياسية** ، المواقف الاقليمية والدولية ، جامعة الكونية ، كلية القانون،2012-2013، ص8.

1 – المشاكل العالقة بين الجانبين خاصة فيما يتعلق بمياه نهر الفرات والأسكندرونه وحزب العمال الكردستاني(PKK)

2– طبيعة الحكومة التركية الإسلامية التي تغازل المعارضة السورية ، واحتضانها الأكبر عدد من اللاجئين السوريين إضافة إلى إقامة أغلب أعضاء الائتلاف الوطني السوري على الأراضي التركية وعقد المؤتمرات والمناقشات المتعلقة بتقرير الوضع السوري على الأراضي التركية .

وبعد زيارة وزير الخارجية التركي احمد داود أوغلو إلى دمشق في اوت عام 2011م والتي جدد فيها رفضه رفضاً قاطعاً على التمرد من خلال اعتماد خطة حقيقية للحوار والإصلاح،

صارت تركيا عدواً لنظام الأسد ومؤيدا للمعارضة السورية ، وبعد أن قامت تركيا بغلق سفارتها في 26 مارس عام 2012م ، استضافت الحكومة التركية في افريل من العام نفسه

الاجتماع الثاني لمجموعة " أصدقاء سوريا " الذي ضم عددا من الدول العربية والغربية التي تأسست لتقديم بعض الدعم للمعارضة السورية وإزاحة بشار الأسد من السلطة.[1]

كذلك أعلن عن تشكيل " الجيش السوري الحر " من تركيا ، كما تستضيف تركيا الأن جماعات المعارضة السورية الرئيسية وقيادات " الجيش السوري الحر " المعارض.[2]

وفقاً للتوجه الاستراتيجي الذي رسمه احمد داود أوغلو اذ يمتد الدفاع عن الأناضول في عمق المناطق الشمالية لسورية لذا بدأت تركيا بالحديث عن مناطق أمنة في شمال سورية [3]وتجدر الإشارة بأن تركيا ومنذ بدء المرحلة المسلحة للثورة ضد بشار الأسد في صيف عام 2011 ، عازمة على إقامة ملاذات أمنة إلى جانب مناطق حظر الطيران في شمال سورية لحماية المناطق التي تسيطر عليها المعارضة السبب الرئيسي لدعوة تركيا لإقامة هذه المناطق الأمنة هو حماية نفسها من عدم الاستقرار في سورية . وقد أثيرت القضية مرة أخرى أيضاً لأن قوات الأسد أحرزت مؤخراً تقدماً في الشمال على حساب الثوار ، شملت المناطق المحيطة بحلب أكبر مدينة في البلاد ، وتأمل تركيا إقامة ملاذات آمنة تكون محمية من

[1] Bayan Balci , Op cit

[2] كمال واكيم ، صراع القوى الكبرى على **سوريا الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011** ،بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، 2012 ، ط2، ص 206.

[3] ايمان رجب و رضوى عمار ، مرجع سبق ذكره ، ص 21.

قبل الجيش التركي ، فضلاً عن مناطق حظر الطيران تكون متداخلة مع تلك التي فرضتها القوات الجوية التركية وتلك التابعة لـ حلف شمال الأطلسي (الناتو) والدول العربية المشاركة في الحملة ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتؤمن تركيا أنه بدون اتخاذ مثل هذه التدابير ، قد ينجح نظام الأسد قريباً بطرد الثوار . [1]

وتسعى تركيا إلى إقامة الملاذات في قطع صغيرة من الأراضي السورية عبر الحدود ، والتركيز على نقاط العبور التي يتجمع فيها معظم اللاجئين ، وعلى مناطق يسيطر عليها

(حزب العمال الكردستاني) وفرعه السوري (حزب الاتحاد الديمقراطي) بغض النظر إذا فعلت ذلك بواسطة جوانب متعددة الأطراف أو من جانب واحد . ويبدو أن تركيا تتمتع بالقدرة العسكرية لحماية أي ملاذات صغيرة ، كان قد تم الإعلان عنها من جانب واحد . وقد قامت تركيا بالفعل بنشر مدفعيتها على طول الحدود ، وبإمكان هذه الوحدات الدفاع عن

منطقة ضيقة تمتد إلى مسافة خمسة وعشرين ميلاً داخل سورية ، وفقا لما تمليه التضاريس كما قد تعتمد تركيا على حلفائها في سورية ، من بينهم جماعة الثوار المعروفة باسم كتائب (أحرار الشام) ، للمساعدة في حماية محيط هذه الملاذات .[2]

ويوازي الحديث عن منطقة أمنة تركية في شمال سورية ما قام به تورغوت أوزال بداية التسعينيات حين انشأ منطقة أمنة في شمال العراق بذريعة محاربة حزب العمال الكردستاني وظهر جلياً عزم الأتراك أداء دور في المنطقة العربية من البوابة السورية بما يتوافق مع التوجه الاستراتيجي الأمريكي الى مد نفوذ تركيا جنوباً ليتصل بالأردن وبالخليج العربي حتى يتم إغلاق سواحل البحر المتوسط أمام أي تغلغل أيراني او روسي أو صيني . [3]

وإضافة إلى ذلك قد يتمكن الأكراد السوريون من مساعدة جهود تركيا أو تعقيدها اعتماداً على كيفية تطور الأحداث . فتركيا كانت قد حاربت (حزب العمال الكردستاني) منذ ما يقرب من أربعة عقود ، وبدأت مؤخراً بإجراء محادثات سلام رسمية مع التنظيم ، لذلك ما زالت علاقتهما دقيقة ومن جانبه سيطر (حزب الاتحاد الديمقراطي) على مناطق كردية في شمال سوريا في جويلية 2012 ، وأعلن عنها مقاطعات مستقلة وحالياً ، بإمكان الملاذات

---

[1] Soner Cagaptay and Andrew J . Tabler , Op cit . p , 1

[2] ibid . P1

[3] كمال واكيم ، مرجع سبق ذكره ، ص 207 .

الآمنة المحمية من قبل تركيا أن تستوعب هذه المقاطعات الكردية وتساعد في الدفاع عنها ضد تنظيم (داعش) بذلك سيعارض(حزب العمال الكردستاني) و فرعه الاخر في سورية (حزب الاتحاد الديمقراطي) بشدة مثل هذا الترتيب لأنه قد يفرض سيطرة عسكرية تركية فعالة على أنشطتهما في سورية .[1]

وبالطبع ، يشن تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) حالياً هجمات على كوباني ، التي هي إحدى هذه المقاطعات وإذا ما هيمن التنظيم هناك وهاجم المقاطعتان الأخريان(عفرين

والجزيرة) ، قد يضطر (حزب العمال الكردستاني) وفرعه (حزب الاتحاد الديمقراطي) إلى اختيار ملاذات آمنة تركية كملجأ أخير وفي الوقت نفسه ، إذا سمحت تركيا بسقوط كوباني ، فسوف تتنامى مشاعر الاستياء ضد تركيا على المدى البعيد في صفوف العديد

من الأكراد الذين يعيشون في الملاذات المستقبلية ، حتى إذا وافقوا على قبول حمايتها ضد (داعش) على المدى القريب .

وقد رفض البيت الأبيض باستمرار قبول دعوات لإقامة مناطق حظر جوي أو مناطق عازلة في سورية ، وكان رفضه يأتي مباشرة بعد موافقة كبار المسئولين الأمريكيين وتأكيدهم بأن الموضوع قيد النظر ، الأمر الذي أثار استياء تركيا إلى حد كبير ؛ ومن بين أولئك المسئولين وزير الدفاع تشاك هيغل ووزير الخارجية جون كيري ورئيس هيئة الأركان المشتركة مارتن ديميسي . ويشكل ذلك الاستياء جزء من القلق الأوسع بكثير القائم بين حلفاء واشنطن الإقليميين والأوروبيين ألا وهو : أنه يجري شن الغارات الجوية ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) دون وجود أي استراتيجية تعود بالفائدة على المعارضة السورية المعتدلة ، التي تعهدت الولايات المتحدة ودول أخرى بتدريبها وتجهيزها ، ويشعر الحلفاء بالقلق من أن نهج واشنطن " الضيق الحدود " هو وصفة لتقسيم سوريا وإضفاء الشرعية على سيطرة الأسد على جزء منها على الأقل ، وإدامة الصراع في جميع أنحاء البلاد وحولها لسنوات مقبلة ، ومثل هذه المخاوف يمكن أن تؤدي حتى إلى حل الائتلاف الوليد المناهض

[1] ibid . P1

لـ (داعش) ، وتزيد من احتمالية قيام حاجة لنشر قوات أمريكية على أرض المعركة لتدمير تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) . [1]

وأن تركيا والولايات المتحدة الأمريكية اتفقا على تسليح مجموعات من المعارضة السورية المعتدلة " وتدريبها بحيث تتولى وكالة الاستخبارات القومية التركية " تحديد هؤلاء المعارضين السوريين المعتدلين لتدريبهم في قاعدة عسكرية على الحدود التركية السورية ، وان الولايات المتحدة قد وافقت على تقديم التسليح المتعلق بمعدات التدريب ، كما تم الاتفاق على أن تضم المجموعة الأولى أربعة ألاف عنصر من المعارضة .[2]

وان برنامج التدريب الأمريكي – التركي لا يشمل حزب الاتحاد الديمقراطي ، الذراع العسكري لوحدات حماية الشعب الكردي (YPG) ، لأن تركيا تعده مرتبطاً بمنظمة إرهابية بحسب تصنيفه قانونياً لديها .[3]

ولكن هناك تطورات حديثة بشأن دعم المعارضة بين تركيا وأمريكا وهذا ما أفصح عنه وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو بقوله إن الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا اتفقا من حيث المبدأ التقديم الدعم الجوي لبعض مقاتلي المعارضة في سورية الذين يجري تدريبهم في تركيا حالياً ، وان هذه الجماعات من المعارضة سوف تتلقى دعماً ليدخلون مرة أخرى إلى سورية للقتال ضد الجماعات المتطرفة بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) والنظام السوري . [4]

وأضاف قائلا بأنه من الضروري لهذه القوى المعتدلة في الحصول على الغطاء الجوي من أجل ضمان فعالية العمليات ضد المتطرفين ، وأن تركيا تنتظر من برنامج تدريب المعارضة السورية المعتدل التوصل إلى حل سياسي لصراع نشب منذ أربع سنوات مع الجارة الجنوبية ، مشيراً إلى أن هجمات النظام السوري على شعبه مستمرة لذلك فمن الضروري استعادة

---

[1] ibid . P , 1

[2] Turkey, US to Provide Military Training for Syrian Opposition," Daily Sabah, October 11, 2014, at: http://goo.gl/8JIhhK

[3] Ibid.

[4] Bassem Dabbagh, Syrian opposition fighters to get US-Turkish air support, 26 May, 2015. See more at: http://www.alaraby.co.uk/english/news/2015/5/26/syrian-opposition-fighters-to-get-us-turkish-air-support#sthash.a6ftP6ya.dpuf

التوازن العسكري على الأرض من خلال برنامج التدريب الأمريكي التركي لمقاتلي المعارضة المعتدلين.[1]

المطلب الثاني : التدخل العسكري التركي المباشر في الشأن السوري

بعد سنوات من بدء الأزمة السورية ، تدخلت تركيا للمرة الأولى عسكريًا في الشمال السوري عبر قصف جوي ومدفعي متكرر، وقد جاء هذا الموقف بعد اتفاق تركي – أميركي غير معلن ، يتضمن موافقة أميركية على إنشاء منطقة آمنة " شمال سوريا لطالما طالبت بها أنقرة في مقابل السماح لطائرات التحالف الدولي باستعمال القواعد العسكرية التركية في قتالها تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) ، وتكمن أهمية هذه الخطوة التركية إلى جانب ملف مكافحة تنظيم الدولة – في بُعدين آخرين لا يقلان أهمية ، ألا وهما : الملف الكردي والمشهد السوري بشكل عام .[2]

جاء التحول التركي في التحرك العسكري المباشر على الأراضي السورية بعد ما نجح الأكراد في السيطرة على مدينة (كوباني) عين العرب السورية وتمكنهم أيضا في منتصف جوان الماضي من هذا العام 2015 في السيطرة على مدينة (تل أبيض) السورية ، مما يعني تطهير منطقة شرق الفرات بأكملها من تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) ماعدا منطقة الحسكة التي لازال فيها بعض المناوشات بين الوحدات الكردية وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) .[3]

ومن هنا فقد جاء تخوف الأتراك من انتقال هذه الجماعات الكردية من مناطق شرق الفرات التي سيطرت على أغلبها وحدات الحماية الكردية وتحول هذه الجماعات إلى مناطق غرب الفرات ، وتقوم تلك الجماعات الكردية بوصل المناطق الثلاثة التي حررت من تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) ، والتي عملية أعلنوها عام 2013 بأنها مناطق حكم ذاتي ،

[1] أيمان رجب و رضوى عمار ، مرجع سبق ذكره ، ص 2.

[2] سعيد الحاج ، **التحركات العسكرية التركية** : الأسباب والانعكاسات الإقليمية ، تقارير مركز الجزيرة للدراسات ، 2015 / 8 / 7 ، ص 2 .

[3] سعيد الحاج، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

وهذه المناطق هي منطقة الجزيرة في أقصى شمال سورية ، ومنطقة عين العرب (كوباني) تقع في الشمال السوري أيضا ومنطقة (عفرين) التي تقع في الشمال من مدينة حلب على حدود لواء الأسكندرونة ، مما زاد من مخاوف الحكومة التركية إزاء الطموحات الكردية ، وقيام الأكراد بإنشاء شريط على طول حدود تركيا مع سورية من القامشلي شرقاً وحتى عفرين غرباً وصولا إلى البحر المتوسط ، وان حلم الدولة الكردية تم استعادته مرة أخرى بشكل واضح وقوي مع دعم دولي ، وهذا لم يتوفر في يوم من الأيام لهذا الكيان الكردي تحت ذريعة ومسمى الحرب ضد (داعش) .

في 26 من جوان 2015 قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان للمجتمع الدولي بأن تركيا (لن نسمح أبداً بإقامة دولة جديدة على الحدود الجنوبية لدينا في شمال سورية ولن نسمح لتغيير التركيبة السكانية للمنطقة) ، وكما قال ذلك أيضاً رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو في 3 جويلية 2015 ، (لقد اتخذنا إجراءات ضد التهديدات الأمنية عبر الحدود

وان تركيا اتخذت موقف واضح ضد المنظمة الإرهابية تنظيم الدولة الإسلامية) ، وفي الوقت نفسه لدينا أيضاً استمرار دعم المعارضة المعتدلة في سوريا ، ونحن لن نتردد في العمل في حالة وضع يهدد امن تركيا.[1]

قد جاءت هذه التصريحات من قبل المسئولين الأتراك تعبيراً عن قلقها إزاء تهديد الإرهاب للمدنيين ، فضلا عن الإجراءات الأخيرة التي تهدف إلى تغيير التركيبة السكانية للمناطق المحررة من داعش على يد وحدات حماية الشعب الكردي.[2] (YPG) ويتضح من التصريح الأخير لأحمد داود أوغلو أن حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا يرغب في استخدام تهديد تنظيم الدولة الإسلامية لأراضيه كذريعة للتدخل العسكري في سورية ، وإقامة منطقة آمنة من جرابلس غرباً حتى عفرين ، ومنع وحدات الشعب الكردي (YPG) وغيرها من القوات الكردية من السيطرة على أراض متجاورة لمنطقة الجزيرة وعفرين ، وهذا من شأنه أن تكون هناك منطقة أمنة تكون ملاذ أمنا للمعارضة السورية التي تدعم من قبل تركيا كاحرار

---

[1] Taylor Goel, Turkey"s AKP pushes for military intervention in Syria, Jul 02, 2015. https://flyer-generator.herokuapp.com/?article_url=https://flyer-components.herokuapp.com/flyers/53294/data.

[2] ـــــــــ، **تركيا مؤشرات على ارتكاب تطهير عرقي شمالي سوريا** ، BBC عربي ، 16 / جويلية/ 2015 . متاح على الرابط التالي : http: / /goo. gl/RSjaHN

الشام وجبهة النصرة وأنصار الشريعة التي تشارك في معركة شرسة ضد النظام للسيطرة على شمال مدينة حلب .[1]

لقد قصفت الطائرات والمدافع التركية مواقع لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في سورية ومعسكرات حزب العمال الكردستاني في العراق ، وهو تطور قوبل بالاستحسان في البداية من قبل حكومة الإقليم والحكومة العراقية ، ثم ما لبث أن أثيرت حوله الكثير من التساؤلات والاحتجاجات داخلياً وخارجياً . وفي 25 جوان عام 2015م ، قصفت الطائرات التركية المواقع تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) قرب الحدود السورية ، ولكن تبني حزب العمال الكردستاني لقتل عدد من الجنود ورجال الشرطة الأتراك حول وجهة القصف التركي نحو جبال قنديل في العراق حيث تتواجد مقرات ال (PKK).[2] وقد شدد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن حكومة أنقرة ستتخذ إجراءات أكثر حسماً ضد متشددين (داعش) والمسلحين الأكراد بالداخل على حد سواء .[3]

أن تركيا تسعى لتجنب أن تفضي الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) إلى أي شكل من الأشكال دمج حزب العمال الكردستاني في التحالف الدولي ، لان تركيا ترى في انضمام هذا الحزب لقتال داعش إلى التحالف الدولي سيعزز قوته وشرعيته قبل أن تصل معه الى أتفاق سلام نهائي ، ويتنامي الحذر التركي في وقت يستعد فيه هذا الحزب للاستفادة من حاجة التحالف الملحة ، وهو يبحث عن طريق لاحتواء خطر التنظيم وتقليص انتشاره ، وقد يؤدي الاستعانة بهذا الحزب إلى أجراء قانوني ضروري في الو.م.ا بحذفه من قائمة المنظمات الإرهابية كي تتمكن هي والاتحاد الأوربي من تزويده بالأسلحة .[4]

لكن تركيا ترى أن تحسين صورة حزب العمال الكردستاني يأتي في وقت غير مناسب ، وان تحسين صورته عالمياً قد تجعل طلباته في ازدياد وتعالي في محادثات التسوية الجارية بين الطرفين ، ففي حال فشل هذه المحادثات قد يؤدي الأمر إلى عودة تركيا لمواجهته مرة

---

[1] Taylor Goel, Op cit.

[2] سعيد الحاج ، مرجع سبق ذكره . ص 3

[3] قناة RT، 24 / 7 / 2015 .

[4] Sinan Ulgen and F. Doruk Ergun, “A Turkish Perspective on the Rise of the Islamic Caliphate” EDAM Discussion Paper Series 2014/6, Centre for Economics and Foreign Policy Studies. Brussels, Belgium, September 1, 2014, p,2.

أخرى ، وان ذلك سيكون غير مناسب لأنه قد لا تلقى دعماً وتأييداً دولياً . وفي حين رحبت واشنطن في القرار التركي بالانخراط الفعلي للحرب ضد الإرهاب فقد وجهت الى تركيا اعتراضات متوقعة من النظام السوري وايران وحكومة بغداد وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني ، إذ وصفت حكومة بغداد القصف التركي على مواقع حزب العمال الكردستاني في المناطق الخاضعة لإقليم كردستان في شمال العراق بالتصعيد الخطير بعد ايام من بدء القصف التركي . [1]

ولقد استطاعت الحكومة التركية أن تحصل على الدعم الدولي في ضرب مواقع تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وحزب العمال الكردستاني (PKK) والذي لم يتوفر هذا في السابق حيث أن الحروب السابقة التي كانت تشنها تركيا ضد حزب العمال الكردستاني في

التسعينيات وعام 2000 ، كانت لا تحظى بتأييد دولي كما هو في الوقت الراهن ، بمعنى أن التنظيمات الكردية في سورية أصبحت مشروعاً إيرانيا وتابعاً للنظام السوري بنسبة كبيرة بسبب وجود ورفع علم النظام السوري والحواجز التابعة النظام الأسد قد عادت من جديد في منطقة تل الذهب التي تحررت من داعش على يد الوحدات الكردية وبدعم من طيران التحالف الدولي .

1-تركيا وعملية درع الفرات:

بالتزامن مع ذلك بدأت تركيافي 24 أوت 2016 بتدخل عسكري مباشر في منطقة جرابلس، في عملية أطلقت عليها اسم (درع الفرات) جرت بتعاون تركي مع بعض فصائل الجيش السوري الحر، و استمرت سبعة أشهر، حيث كانت أهدافها المعلنة محاربة الإرهاب وتطهير المناطق الحدودية من داعش وميليشيات pkk– pyd الإرهابية[2]

[1] حيدر الاسدي، **بغداد تصف القصف التركي بالتطور الخطير** ، سكاي نيوز عربية ، . http : / / www skynewsarabia . coin / web / article / 763457

[2] مهند الكاطع، **مراجعات حول الاكراد و الثورة السورية** ، معهد العلم للدراسات2018/09/18 اطلع عله بتاريخ:2019/04/27

http://alaalam.org/ar/politics-ar/syria-ar/item/733-568020918

2-عملية غصن الزيتون:

علمية غصن الزيتون (بالتركية: Zeytin Dalı Harekâtı) هو الاسم الرمزي للعملية التي شنتها قوات من المعارضة السورية والجيش التركي، ضدّ مواقع القوات الكردية التابعة للعمال الكردستاني في سورية، وكان هدف العملية هو السيطرة على عفرين التي كانت القوات الكردية قد أعلنت عن أنها إحدة مقاطعات الإدارة الذاتية استغاثت القوات الكردية بحكومة النظام السوري يوم الخميس 25 جانفي 2018 ، ودعت الأسد إلى إرسال قوات لمساعدتها في صد الهجوم التركي. وأصدرت السلطات الكردية بيانًا ورد فيه: «ندعو الدولة السورية للقيام بواجباتها السيادية تجاه عفرين وحماية حدودها مع تركيا من هجمات المُحتل التركي، حيث لم تقم بواجبها حتى الآن على الرغم من الإعلان عنه بشكل رسمي، ونشر قواتها المسلحة السورية لتأمين حدود منطقة عفرين».

3-السيطرة على عفرين :

في يوم السبت 24 مارس 2018، أعلن الجيش التُركي فرض سيطرته على كامل منطقة عفرين ومُحيطها بعد انتزاع ما تبقَّى من مواقع ومعاقل لِوحدات حماية الشعب الكُرديَّة، وعادت تركيا لِتُؤكِّد أنَّ عفرين ستبقى لأهلها وأنَّ الوُجود التُركي فيها ليس احتلالًا. كما أصدر الجيش التُركي بيانًا قال فيه أنَّ قُوَّات عمليَّة غصن الزيتون اتخذت تدابير احترازيَّة من أجل ضمان عودة آمنة لِلمدنيين إلى منازلهم. وفرض الجيشان السُوري الحُر والتُركيّ طوقًا أمنيًّا وعسكريًّا على جميع مداخل مدينة عفرين وأقاما حواجز مُشتركة داخل المدينة لِحفظ الأمن فيها.[1]

شكل سقوط عفرين بيد قوات مشتركة من الجيش الحر والجيش التركي، ضربة مدوية لمشروع العمال الكردستاني في سورية، كما ساهمت المواقف الدولية الغربية المؤيدة أو المحايدة من التدخل التركي في ازدياد مشاعر الأحباط في صفوف أنصار مشروع العمال الكردستاني غير متوقعة بالنسبة للأكراد، وخاصة بعد التوافقات الأمريكية –التركية حول منبج، الأمر الذي دفع قوات سورية الديمقراطية ومجلسها السياسية "مسد" إلى إجراء مفاوضات مع النظام السوري مجدداً، ومحاولة الوصول إلى تفاهمات تمهد لعودة تدريجية للنظام بعد توقعات بانسحاب أمريكي من سورية.

[1] .كوناي يلدز، **بعد إعلان دونالد ترامب الانسحاب من سوريا، ما هي خيارات الأكراد** اطلع علية تاريخ: 2019/05/13 www.bbc.com/arabic/middleeast-46648340

لقد اعلن ترامب في 19 ديسمبر 2018 انسحاب 2000 جندي أمريكي من شمال شرقي سوريا هدية إلى كل من تركيا والرئيس السوري بشار الأسد وكانت الولايات المتحدة، من

خلال دعمها لقوات سوريا الديمقراطية، تسيطر بشكل غير مباشر على نصف الموارد السورية الاستراتيجية، بما في ذلك العديد من السدود وحقول النفط ومعظم الأراضي الزراعية الخصبة في المنطقة، بالإضافة إلى نفوذها ودورها القوي في المناقشات مع حكومة الأسد وحلفاؤه روسيا وإيران حول مستقبل البلاد[1].

أما الآن فقوات سوريا الديمقراطية ووحدات حماية الشعب الكردية التي تمثل الغالبية العظمى في تلك القوات أمام خيارين محتملين:

الخيار الاول: كان الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" قد أعلن قبل إعلان ترامب الانسحاب بأسبوع، أن الجيش التركي يستعد للقيام بتوغل بري في الأراضي التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية شرقي نهر الفرات وكان رد البنتاغون أن حذّر أردوغان من

اتخاذ أي خطوة أحادية الجانب وأن ذلك لن يكون مقبولاً، لكن قال بعد ذلك أردوغان إنه ناقش خطته مع ترامب عبر الهاتف وأعطاه الأخير رداً إيجابي.

عندما شن الجيش التركي ومقاتلو المعارضة السورية هجوماً برياً للاستيلاء على مدينة عفرين الكردية شمالي حلب في بدايات العام 2018، قاتلت وحدات حماية الشعب مدة شهرين قبل أن تقرر الانسحاب إلى مناطق تمركز القوات الأمريكية، ولكن هذه المرة ليس لدى الأكراد السوريين مكان آخر يلجؤون إليه.

وتسيطر قوات سوريا الديمقراطية على 30 في المئة من مساحة سوريا كما أن لديها أكثر من 60 ألف مقاتل، لكن مع تلاشي التهديد الأمريكي لتركيا، ستزداد ثقة أردوغان بنفسه لمحاربة قوات سوريا الديمقراطية ودفعهم بعيداً عن الحدودستكون للقوة الجوية التي يمتلكها الجيش التركي الفضل في أي معركة مع الأكراد كما حدث في عفرين، كما سيكون تحت تصرفها ما لا يقل عن 15 ألفا من مقاتلي المعارضة السوريين المتمركزين غربي نهر الفرات في عفرين وغيرها من المدن الحدودية[2].

[1] كوناي يلدز ،مرجع سبق ذكره.

[2] ا.كوناي يلدز ،مرجع سبق ذكره.

وقد يظن أردوغان أن بإمكانه إقناع المقاتلين العرب المنخرطين في قوات سوريا الديمقراطية بعدم تدخلهم في النزاع الكردي–التركي والتخلي عنها.

الخيار الثاني: سيشهد محاولة قوات سوريا الديمقراطية إبرام صفقة مع الحكومة السورية، إذ من الممكن أن يقرر الأسد في نهاية الأمر التنسيق والتحالف مع قوات سوريا الديمقراطية كونها أقل خطورة من الوجود التركي الذي قد يطول في شمال سوريا، لأن

الجيش السوري يفتقر إلى عدد المقاتلين والقوة العسكرية القادرة على السيطرة على مناطق سيطرة القوات الكردية وحدها[1].

أن دعم الولايات المتحدة لقوات سوريا الديمقراطية جعل القوات الكردية واحدة من القوى الرئيسية في سوريا، ولكنها تركتها مع أعداء أقوياء أيضاً.
وعلى هذا الأساس فأن الأسباب التي تقف وراء موقف الحكومة التركية والدخول في سورية عسكريا بشكل مباشر هي :[2]

1 – أتفاق الولايات المتحدة الأمريكية مع وحدات حماية الشعب الكردي (YPG) فرع حزب العمال الكردستاني في سورية واستخدامه كقوة برية في مواجهة (داعش) .

2 – توفير غطاء جوي لوحدات حماية الشعب الكردي إضافة إلى الدعم اللوجستي والدعم المادي الكبير من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والتحالف الذي شكلته الولايات المتحدة ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) .

3 – غض نظر الولايات المتحدة الأمريكية عن طموحات هذه الحركات الكردية التي بدأت تتمدد بشكل واضح وكبير مما يشكل خطراً كبير بالنسبة للأتراك .

4 – أن ما يؤرق تركيا أكثر ليس الصعود الكردي فحسب ، وإنما إحساسها العميق بأن حليفتها التاريخية (أمريكا) تقف وراء ذلك ، وأن الهدف النهائي من وراء هذا الصعود هو إقامة دولة كردية مستقلة ستكون تركيا الخاسر الأكبر منها . [3]

---

[1] ا.كوناي يلدز، مرجع سبق ذكره.

[2] ا.كوناي يلدز، مرجع سبق ذكره.

[3] ـــــ، **تركيا والتدخل العسكري في سوريا** ، موقع الجزيرة نت ، متاح على الرابط . http : / / www aljazeera . net / knowledgegate / opinions / 2015 / 6 / 30

وبهذا باتت تركيا وربما غيرها من الدول ترى أن المستفيد الأكبر من الأزمة السورية حتى الآن هم الكرد ، الذين نجحوا للمرة الأولى بتاريخ سورية في بسط سيطرتهم على مناطقهم وبلورة كيان سياسي خارج معادلة النظام والمعارضة . [1]

وان تركيا ترى إن سيناريو إسقاط الأسد لن يبدو سهلا وإنها حذرة ولا ينبغي المبالغة بتوغل عسكري بري للقوات التركية على الأراضي السورية لعدة أسباب منها : [2]

ا- قناعة الحكومة التركية من الناحية النظرية والإستراتيجية بخطورة التورط العسكري المباشر في سورية ، خصوصاً أن الصراع يحمل إبعادا اثنيه ومذهبية تعمق الأزمة .

ب- عدم التوافق بين تركيا وواشنطن حتى الآن على رؤية محددة لوضع حل محدد لإنهاء الأزمة السورية ، بدليل تعثر مشروع تدريب وتسليح المعارضة السورية ، وغياب الدعم الأمريكي الكامل لفكرة إنشاء منطقة آمنة . واقتصار أمريكا على دعم رقعة جزئية من التصور التركي الأولي مع ترك مناطق مهمة شرقي نهر الفرات للقوات الكردية ، الأمر الذي يظهر الفرق الواضح في تصور تركيا السابق للمنطقة الآمنة وما تم الاتفاق عليه حديثاً .

ج- أن أغلبية الرأي العام التركي يرفض التدخل العسكري في سورية

ان قرار تركيا المشاركة رسمياً في التحالف الدولي لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في العراق وسورية جاء بعد أن أدركت أنها أضحت هدفاً لهجماته الانتقامية ، وان تعرضها لهجوم مباشر من قبل تنظيم (داعش) أو أي مجموعة في تركيا قد يدعمها التنظيم علانية سوف يعد تهديداً مباشراً للأمن القومي التركي ، وبهذا قد يحظى التدخل العسكري المباشر حينها بتأييد شعبي ، بل ربما بمطالبة واسعة بالرد.

5- يقع شمال حلب على بعد نحو ثلاثين كيلومتر من الحدود التركية السورية ، ويعد ارضاً تركية بموجب اتفاق أنقرة عام 1921 .[3]

ان تدخل تركيا عسكريا وقصفها لمواقع تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وقصفها أيضا لبعض مواقع حزب العمال الكردستاني في سورية وشمال العراق هو محاولة تركيا التذكير بأنها دولة إقليمية مركزية تقرر ما تقوم به ولا تخضع لأجندة الآخرين وهي المقولة

---

[1] ـــــــــ، تركيا والتدخل العسكري في سوريا ، موقع الجزيرة نت . مرجع سبق ذكره.

[2] .سعيد الحاج ، مرجع سبق ذكره ، ص 7 -8

[3] عماد قدورة ، **تركيا ومسألة التدخل العسكري بين الضغوط والقيود** ، تحليل السياسات ، قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات ، 2014 ، ص 7 - 8.

التي لطالما نظر لها رئيس الوزراء التركي احمد داود أوغلوا في كتاباته وتصريحاته ، إضافة إلى ذلك يؤكد الموقف التركي حتى الآن الافتراض القائل بأن تركيا بعد الانتخابات الأخيرة تسعى إلى تقليص انخراطها في مشاكل الجوار بدلا من النهج الذي اتبعته في العقد السابق لأن لديها أهدافا داخلية تسعى لتحقيقها تتعلق بإستراتيجية عام 2023 ، ومنها تحقيق المرتبة العاشرة على مستوى الاقتصاد العالمي ، وكذلك إقرار دستور جديد يؤسس " جمهورية جديدة وحل قضية الأكراد بشكل نهائي ، لذلك يتوجب على تركيا أن تتصرف عن تركيز اهتمامها عن هذه الأهداف، إلا في حالة وقوع اعتداء مسلح مباشر او وجود تهديد فعلي يستهدفها، وبهذا يكون تدخل تركيا الحالي محدوداً في أطار الرد الذي يحفظ هيبة الدولة ويحقق الردع وتقليص التهديد دون الدخول في حرب مفتوحة مع دول الجوار.[1]

[1] مرجع سبق ذكره، ص 8.

خلاصة الفصل

ويلاحظ مما سبق أن تدخل تركيا العسكري المباشر و الغير مباشر في سوريا و خاصة في عفرين هو تحجيم حزب العمال الكردستاني و الحيلولة دون تمدده وكان التخوف التركي من زيادة نفوذ حزب العمال الكردستاني على الأراضي السورية بعد ما استطاع أن يسيطر على أراضي لا يستهان بها في ظل الدعم الدولي والغطاء الجوي لهذه المجاميع الكردية ، وإبطال حلم الدولة الكردية الذي ظهر من جديد وبقوة مرة أخرى على الساحة الإقليمية ،رغم ذلك فالدعم الدولي لأكراد سوريا أدى إلى إنشاء كيان كردي شمال.

كما نلاحظ أن خطوات حكومة العدالة والتنمية تجاه سورية تكون محسوبة وتكون متوافقة مع الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية ، وعلى هذا الأساس فان تركيا لاستطيع أن تتخذ قراراً حول لأزمة السورية من دون الحصول على الدعم الدولي.

الخاتمة

الخاتمة

نستخلص من كل ما تقدم من استعراض في صفحات هذه البحث أن السياسة الخارجية التركية والدور التركي صار واضحاً تجاه سوريا لا سيما في الأزمة السورية ،تمثلت المواقف التركية بناءً على متطلبات الأمن القومي التركي مع التطورات الجارية في سورية على أنها تهديداً استراتيجي مباشر لتركيا خاصة أن الوحدات الكردية في الساحة السورية أعلنوا أن المناطق التي تحت سيطرتهم هي مناطق حكم ذاتي مما يمهد لقيام دولة كردية بما يؤثر بشكل مباشر على الأمن القومي التركي خاصة أن تركيا لديها أعلى نسبة قومية كردية في المنطقة .

إن السياسة الخارجية التركية اتجاه سوريا و الموقف التركي إزاء أي تطور متعلق بالمشهد السوري محدد بخطوط عريضة يكاد لا يخرج عنها ،وقد توصلنا في خاتمة هذه الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات وهي على النحو الأتي :

- **أولًا:** إن أي قرار تركي بخصوص سوريا سينطلق ابتداءً من مفردات الأمن القومي التركي قبل أي حسابات متعلقة بسوريا وثورتها وشعبها.
- **ثانيا:** الخشية من إقامة كيان جغرافي متصل على حدود تركيا قبالة المحافظات الجنوبية التي تقطنها أغلبية كردية أي منع قيام دولة كردية على الحدود سواء في سوريا أو العراق.

- **ثالثا:** يمكن اعتبار المشروع السياسي الكردي في شمال سوريا أولوية بالنسبة لتركيا، وبالتالي فإن أي قرار تركي سيضع نصب عينيه هذا المشروع، وبالتالي فهو عامل محدد جداً في صياغة القرار التركي أياً كان.

- **رابعا:** تركيا– لا تريد – أن تقوم بخطوة منفردة ولا حتى بالتعاون مع دولة أو اثنتين، بل تصر على أن أي تدخل ينبغي أن يكون دولياً، بحيث تتوزع المسؤوليات،وكذلك التبعات على الجميع.
- **خامسا:** تحول الأكراد من أقلية تطالب بمطالب ثقافية إلى قومية تريد التغيير في شكل النظام السياسي وبناء دولة الأكراد.

- **سادسا:** حقق الأكراد في الآونة الأخيرة بعد حالة الفوضى والصراع في المنطقة ما عجز عن تحقيقه طيلة سنوات النضال السياسي أو المسلح والدعم الدولي لأكراد سوريا أدى إلى إنشاء كيان كردي شمال سوريا.

الملحق

الملحق رقم (1)

خريطة توزع الأكراد في تركيا وسورية العراق و ايران

المصدر: http://www.kaldaya.net/2013/News/07/Jul23_A3_IraqNews.html

الملحق رقم (2)

خريطةأهم الأحزاب الكردية في تركيا وسورية العراق و ايران

المصدر: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/696953--

الملحق رقم (3)

خريطة توضح التوزع القومي للاكراد في انحاء سورية.

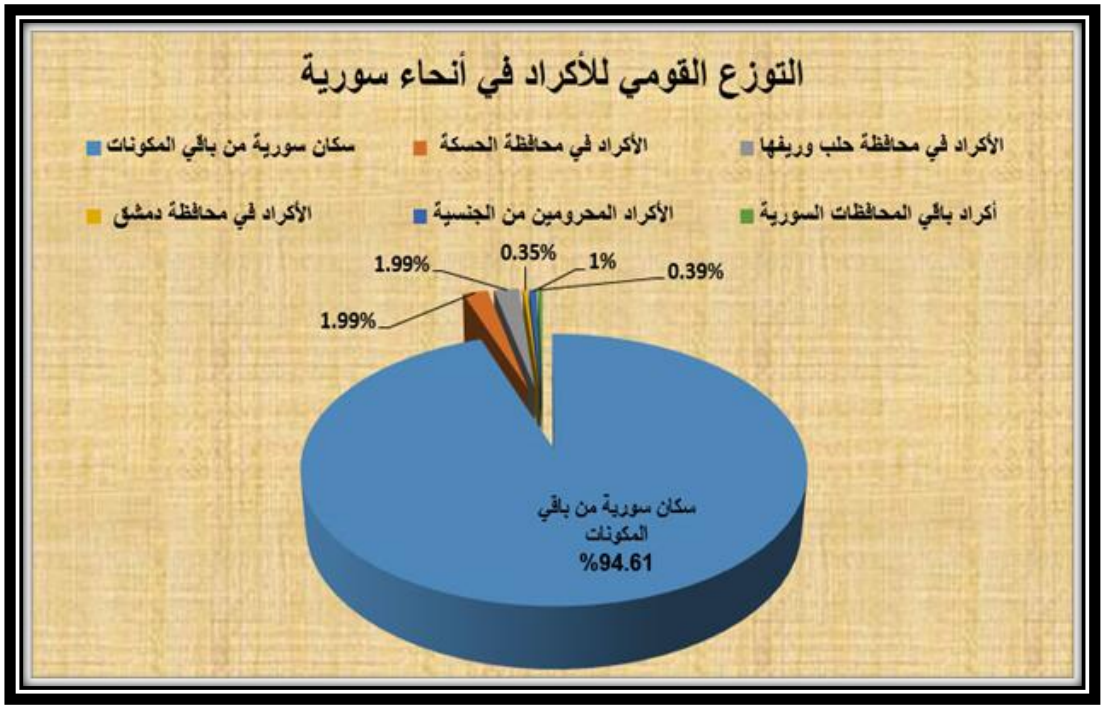

المصدر: http://alaalam.org/ar/politics-

الملحق رقم (4)

خريطة توضح سيطرة القوى الفاعلة في سوريا لسنة 2016 م

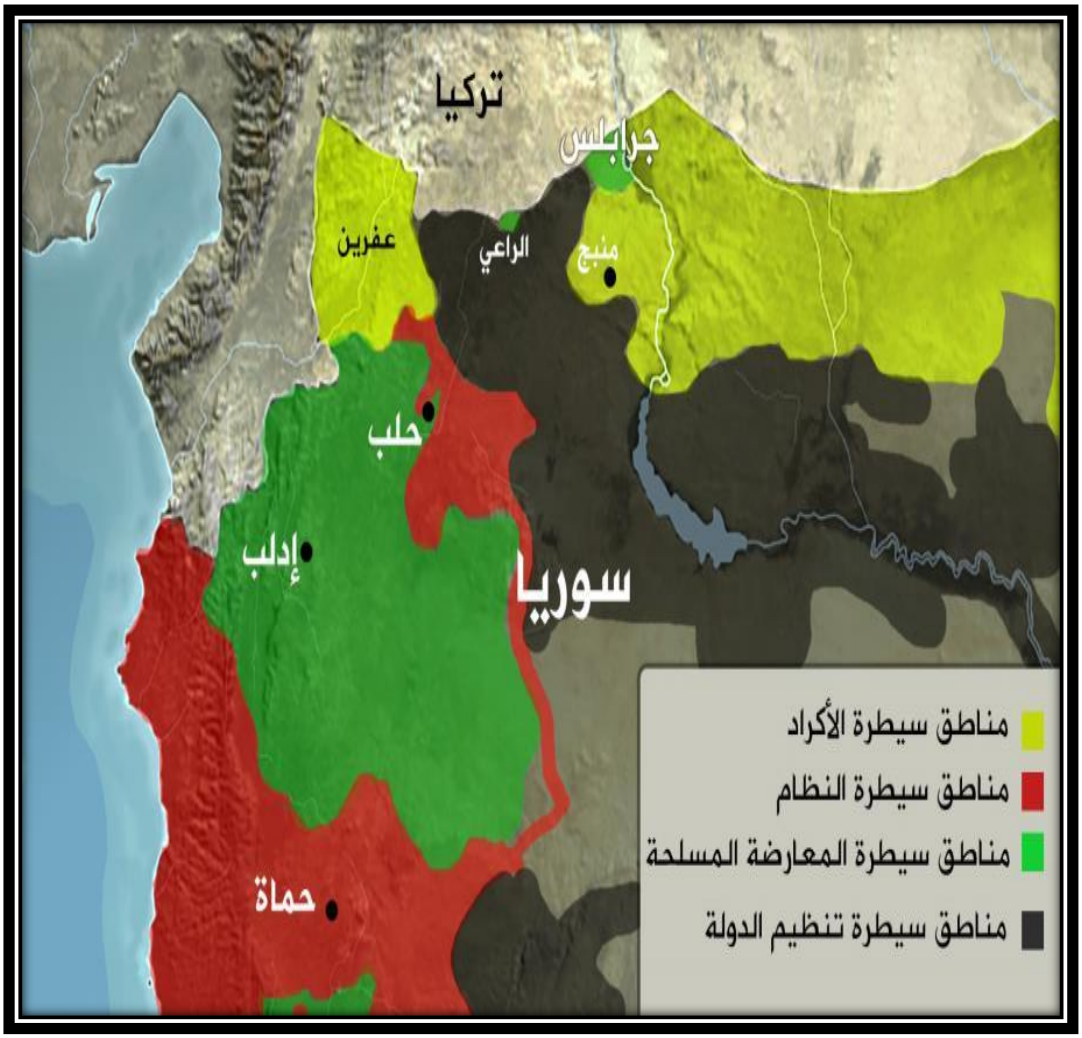

المصدر : https://www.aljazeera.net/encyclopedia/military

الملحق رقم (5)

خريطة توضح سيطرة القوى الفاعلة في سورية لسنة 2018 م

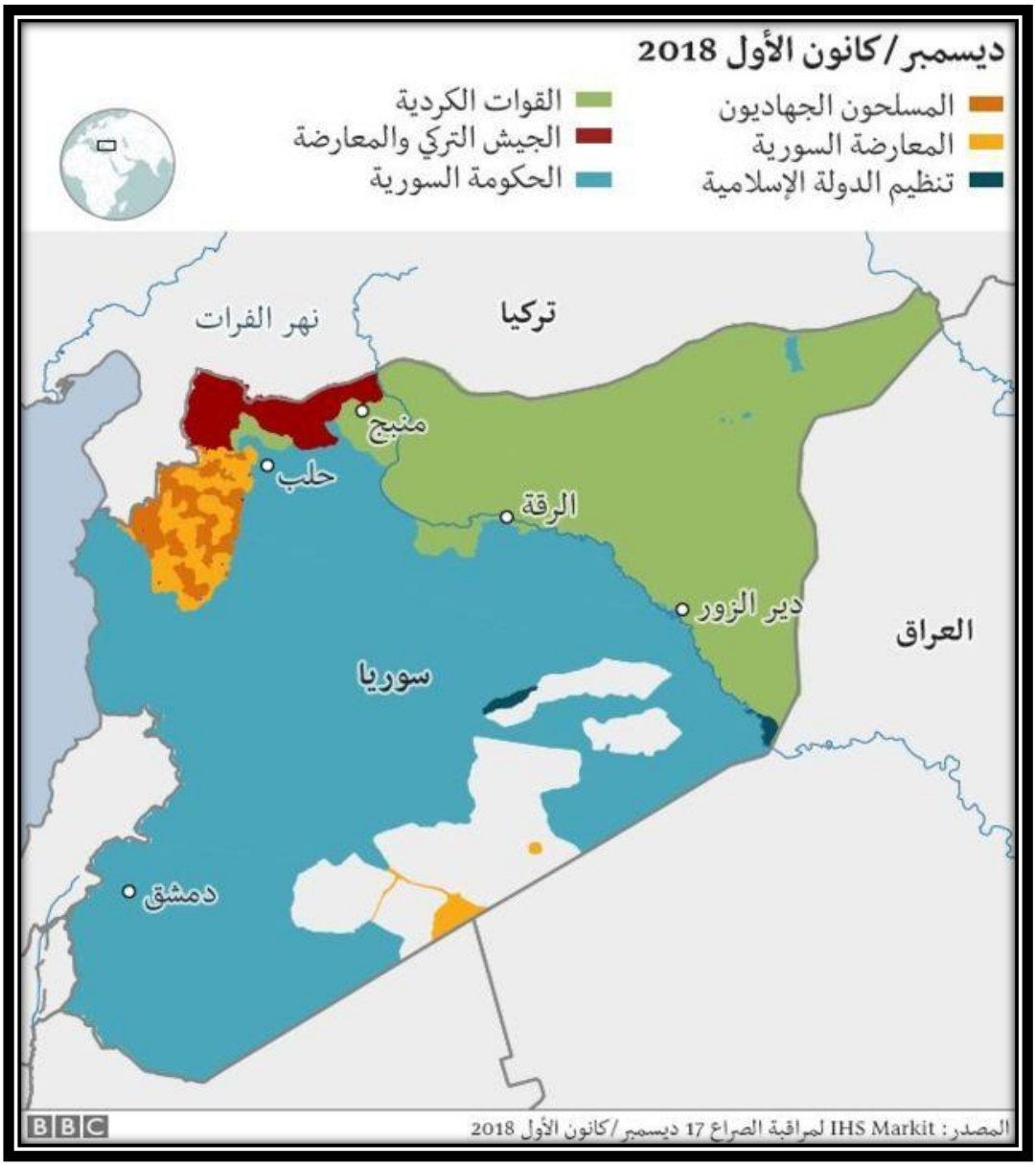

المصدر: IHS Mrkit لمراقبة الصراع 17 ديسمبر /كانون الاول 2018م

قائمة المراجع

قائمة المراجع

باللغة العربية

الكتب

1-أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: **موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، (تر: محمد جابر ثلجي وطارق عبدالجليل)،:الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2010 ،ط10

2- أحمد وهبان، **الصرعات العرقية واستقرار العالم المعاصر**، الاسكندرية :إليكس لتكنولوجيات المعلومات، 2007

3-احمد نور الدين، **تركيا الجمهورية الحائرة**: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية:بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ،1998

4-احمد ا زهد جول، "**التجربة النهضوية التركية**:"بيروت،مركز نماء للبحوث والداراسات، 2013، ط1

5- أديب صالح عبد اللهيبي، **العلاقات السورية السوفييتية 1946- 1967** ؛ دراسة تاريخية،الاردن: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2011

6- إسماعيل صبري مقلد،(**العلاقات السياسية الدولية،دراسة في الأصول والنظريات**،الكويت:منشورات ذات السلال ،1985 ،ط4

7- أميرة اسماعيل العبيدي ، " **اشكالية السياسة المائئية بين سوريا و تركيا** "

الموصل: التربية و العلم ،2010 ،ط2

8- ايمان دني، **الدور الاقليمى لتركيا فى منطقة الشرق الأوسط بعدالحرب الباردة**، الاسكندرية: الناشرمكتبة الوفاء القانونية،2001

9-بهاء الدين مكاوي محمد قيلي،**تسوية النزاعات في السودان** :نيفاشا نموذجا،الخرطوم: مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2006،ط1

10- بول بريمر، **عام قضيته بالعراق**، ترجمة عمر الايوبي:بيروت، دار الكتاب العربي ، 2006

11- بيل بارك، **سياسات تركيا تجاه شمال العراق**:المشكلات و الافاق المستقبلية:دبي، مركز الخليج للأبحاث،2005 ،ط1

12- ثمان الروندوزي، **استجواب صدام حسين**:رجل المتناقضات، لندن:الدار الاندلسية ، 2002

13- جان ماركو، **زمن ما بعد الإسلام السياسي في تركيا**،في: تركي الدخيل،عودة العثمانيين الإسلامية التركية،بيروت: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011 ،ط2

14- جيرارد جالياند، **المساة الكوردية**،(تر: عبد السلام النقشبدي)، اربيل: دار اراس للنشر والطباعة ، 2012 ،ط2

15- حسين محمد احمد، **المسالة الكردية في الشرق الاوسط ،و السياسية الدولية**،العدد 223

16- حس خورش دٌ دل ، **تركيا وقضايا السيا سة الخارجية**، دمشق :اتحاد الكتاب العرب ، 1999

17- ديفيد ماكدووال، **الكورد:شعب انكر عليه وجوده** ،(تر: عبد السلام النقشبدي)،اربيل: دار اراس للنشر والطباعة،2012 ،ط1

18- رضا هلال،السيف والهلال:**تركيا من أتاتورك إلى أربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي**.بيروت:دار الشروق للنشر والتوزيع ،1999

19- سمير العيطة و اخرون، **العرب و تركيا**:بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ماي2012، ط1

20- ستيفن لونغريج، **سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي**،(تر:بيار عقل)،بيروت: دار الحقيقة،1995

21- طارق زياد الشرطي ،**السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية**- عثمانيون جدد ام علمانية مؤمنة ؟الاردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2014،ط1

22- عبد الوهاب الكيلاني وآخرون **موسوعة السياسة.ج1**، . بيروت:المؤسسة العربية للدارسات والنشر ودار الهدى للنشر والتوزيع،1985

23- عثمان علي، **حزب العدالة و التنمية في تركيا و المسالة الكردية**:اربيل، دار المنارة ، 2013،ط1

24- فرصة أردغان، **الربط بين التعديل الدستوري ومحل المسألة الكردية**،الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات ،2010 ،و كذلك انظر ،العاطي،محرر (**تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**)، لبنان، بيروت، الدار العربية للعلوم،ناشرون، 2009، ط1.

25- كمال واكيم ، صراع القوى الكبرى على **سوريا الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011** ، لبنان ، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، 2012 ،ط2

26- لويد جونسن ،**تفسير السياسة الخارجية**،(تر: محمد بن احمد مفتي،محمد السيد سليم)،الرياض:عمادة شئوون المكتبات جامعة الملك سعود ،1999

27- منذر الموصلي، **البعث و الاكراد**، :دمشق، دار المختار ،2000 ،ط1

28- مايكل ايمغينتر، **كورد العراق**،(تر: عبد السلام النقشبدي) :أربيل ، دار اراس للنشر و الطباعة ،2012 ،ط1

29- وديع جويدة، **الحركة القومية الكردية**،بيروت ،دار الفرابي، 2013 ،ط1

الأطروحات و الرسائل

1- أحمد سليمان سالم الرحاحلة ،" **الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط** " مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط2013.

2- أحلام سلام،"**الصراع الطائفي في العراق بعد الغزو الامريكي في العراق**" ،مذكرة ليسانس أكاديمي في العلوم السياسية جامعة ورقله،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2016/2015

3- أيدابير أحمد، **التعددية الإثنية والأمن المجتمعي :دراسة حالة مالي**،مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام2014

4- حداد شفيعة، **توجها ت السياسة الخارجية التركية بعدالحرب الباردة** ،مذكرة ماجيستير)جامعة الحاج لخضر ،باتنة ،كلية الحقوق ،قسم العلوم سياسية ، 2003

5- حسين مصطفى احمد، **المسألة الكردية في تركيا و التأثيرات المتغيرات الدلخلية و الخارجية**، كلية العلوم السياسية، بغداد، جامعة النهرين،2015

6- خيرة والي، **تطور القضية الكردية واثرها على الامن الاقليلمي في منطقة الشرق الاوسط2003 -2016** مذكرة ماستر، جامعة الجلفة كلية الحقوق و العلوم السياسية.

7- زيد أسامة أحمد الرحماني، **دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا أثناء فترة حكم حزب العدالة والتنمية (2003-2010)** مذكرة ماجسترة، قسم العلوم السياسية،كلية الآداب و العلوم الانسانية الشرق الأوسط،2012-2014

8- سليمة عبايدي،**القضية الكردية في ظل التحولات الدولية الراهنة(2003-2018)**،مذكرة ماستر ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،كلية العلوم السياسية

9- سمية بلعيد،" **النزاعات الإتنية في إفريقيا وتأثيرتها على استقرار المسار الديمقراطي فيها(جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا")**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية بجامعة قسنطينة،2012

10- صفية سلام و خلاف ريمة " **السياسة الخارجية التركية اتجاه الشرق الاوس**ط " مذكرة شهادة الليسانس في العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية، سطيف،2016/2015

11- عبد المالك محزم، **البعد الإقليمي للسياسة التركية في ظل المعطيات الأمنية الجديدة**، مذكرة ماجستير، جامعة باتنه، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية،2013

12- فايز عبد الله العساف،**الاقليات و اثرها على استقرارالدولة القومية**،اكراد العراق نمودجا،مذكرة ماجستر، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا،قسم العلوم السياسية،2010

13- محمد خليل يوسف القدرة ، " **تطور العلاقات السياسية التركية السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية و الدولية** "، مذكرة ماجستارفي دراسات الشرق الأوسط ، قسم العلوم الإنسانية، جامعة غزة2013

14- مرابط رابح، **أثر المجموعة العرقية على إستقرار الدول(دراسة حالة كو سوفو)**،مذكرة دكتوراه جامعة باتنة،كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية ،2009

البحوث و الدراسات

1- إبراهيم البيومي غانم، تركيا وأوروبا.. **جدلية الاستيعاب والاستبعاد**، في: محمد عبدالعاطي، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، مكتبة مدبولي، 2010 م.

3- ابارهيم اتاتوروك،التحولات الاقتصادية التركية بين 2002-2008.، تر:(مصطفى السيتيتي) ،في مؤلف:على حسن باكير وآخرون، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**. الدوحة: مركز الجزيرة للدارسات ،2009

3- أ.عربي لادمي محمد **التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق،سوريا والقضية الفلسطينية 1990-2010م**، الناشر :المانيا ،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،2017

4- أنا فيلالا، محادثات السلام الجديدة في تركيا: **الفرص والتحديات في حل النزاع**: رؤية تركية، ستا للدراسات والأبحاث، العدد3، خريف2013م

5- جان ماركو، **زمن ما بعد الإسلام السياسي في تركيا**،في: تركي الدخيل،عودة العثمانيين الإسلامية التركية، دمشق: مركز المسبار للدراسات والبحوث، يناير 2011، ط2

6- جوهانا نيكانين، **الهوية والسرد والأطر**: تقييم المبادرات الكردية في تركيا، تركيا: ستا للدراسات والأبحاث، العدد3، خريف2013م

7- غوني يلدز ،**حزب العدالة والتنمية والسيا سة الخارجية التركية في الشرق الاوسط** ،(تر: مركز البيان للدراسات و التخطيط)، بغداد2016

8- د. لقاء مكي الكرد ،**دروب التاريخ الوعرة، الدوحة**: مركز الجزيرة نت للدراسات و البحوث،يونيو 2006

9- سعيد الحاج، تقدير استراتيجي **تركيا والقضية الفلسطينية بعد الانتخابات البرلمانية**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،تونس: نوفمبر 2015.

10- علي حسين باكير،"**تركيا الدولة و المجتمع** "في :محمد عبد العاطي)محرر،تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج :قطر،مركز الجزيرة للدراسات ، 2009،ط1

11- عقيل سعيد محفوض، **جدليات المجتمع والدولة في تركيا**: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة،ابوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتجية، 2008

12- عماد قدورة ، **تركيا ومسألة التدخل العسكري بين الضغوط والقيود تحليل سياسات** قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات ، 2014

13- محمد سالم، **التطورات المتسارعة للقضية الكردية**،تركيا: مركز برق للأبحاث والدراسات ،2016

14- ديفيد بولوك، **الكرد السوريون كحليف للولايات المتحدة الأمريكية التعاون والتعقيدات**، (تر:المركز الكردي للدراسات)مصر ،2014

15- د.جمال خالد القاضي، **النظام السياسي في تركيا نضام حكم المؤسسات** ، مركز سورية للبحوث والدراسات ،2014

16- محمد توفيق، **التعددية الاثنية في مصر** :دراسة في طبيعة العلاقات والتفاعلات، بيروت:مركز نماء للبحوث والدراسات،2014 ، ط1

17- محمد نور الدين، **تركيا الجمهورية الحائرة**: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية،بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998

18- وزير الخارجية التركي: **التحالف الدولي لم يتخذ قراراً بعد للتدخل العسكري في سوريا**، ترك برس، 13 فبراير 2016

19- يلماز أنصار أوغلو، **مسألة تركيا الكردية وعملية السلام**، رؤية تركية، ستا للدراسات والأبحاث، العدد3، خريف2013م.

المواقع الالكترونية

1- **إقرار قانون بتركيا لدفع السلام مع المتمردين الأكراد**، ينظر الرابط الآتي :
http://www.aljazeera.net/news/international/2014/7/10

2- **الأكراد يعلنون النظام الفيدرالي، شمالي سوريا**، موقع العربية نيوز، متوفر على الرابط :
(ttp://www.skynewsarabia.com/web/article/825098/h

3- ايمان رجب و رضوى عمار ، اعادة توجيه **: كيف تؤثر تركيا على مسار الأزمة السورية** ، متاح على الرابط:
http: / / www. iasj. net/asj? func=fulltext = 82955

4 **– ا.**كوناي يلدز، **بعد إعلان دونالد ترامب الانسحاب من سوريا، ما هي خيارات الأكراد**
www.bbc.com/arabic/middleeast-46648340

5- **تركيا والتدخل العسكري في سوريا** ، موقع الجزيرة نت ، متاح على الرابط / / : http
www . aljazeera . net / knowledgegate / opinions

6- خورشيد دلي، المشكلة الكردية في تركيا: **تجدد العنف ومخاطر التصعيد**، ينظر الرابط الآتي : http://www.wahdaislamyia.org/.issues/104/kdalli.htm

7- حسين على، **مأساة أكراد سوريا**، متوفر على الرابط: www,kotobarabia,com

8- دندان عبد الغاني، **النزعات الإثنية في العلاقات الدولية**،متوفر على الرابط التالي :
htt://download.mrkzy.com/do.php?id=786207

9- عمر فيصل خولي، **المسألة الكردية من الإنكار إلى الإعتراف**، مركز الراوبط للبحوث و الدراسات الاستراتيجية متوفر على الرابط (اطلع عليه بتاريخ:2019/01/20)
http//rawabetcenter،com/archives/106

10- محمد عبد القادر، "**تركيا والعرب ..المستقبل لا ينفصل عن الماضي** مقال في نافذة أخبار وتحليلات وأراءمتحصل عليه: arabic/politics/index.shtml
www.islamonlin.net/

11- مسعود عكو، **مقاربة القضية الكردية بين النظام والمعارضة السورية**، موقع زوارنا راديو متوفر على الرابطhttp://rozahaKfm/ar/nod/11231

12-مهند الكاظع، **مراجعات حول الاكراد و التورة السورية** ،معهد العلم للدراسات2018/09/18 اطلع عله بتاريخ:2019/04/27

http://alaalam.org/ar/politics-ar/syria-ar/item/733-568020918
13- **نظام فيدرالي في سوريا،هل حان وقت الدولة الكردية**، متوفر على الرابط :
http://p,dw,com/p/1lEu3__

14- هوشنك اوسي، **الجذور التاريخية للقضية الكردية**، المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية، متوفر على الرابط التالي:-(http://www.eipss-eg.org//2/0/1621t

المجلات و الدوريات

1- حسين مصطفى احمد، المسألة الكردية في الشرق الأوسط، **مجلة السياسة الدولية**، العدد223

2- حمد محيي الهيمص، دولة تحت التشكيل:كردستان العراق نموذجا، **مجلة كلية التربية/واسط**، العدد 14 ، سبتمبر 2013

3- عوني عبد الرحمن السبعاوي،عبد الجبار مصطفى النعيمي، العلاقات الخليجية-التركية: معطيات الواقع وآفاق المستقبل. **مجلة دارسات إستارتيجية**:العدد 43

4- محمد صالح العجيلي، " **متغير االمياه في العلاقات العربية_التركية**". **مجلة الفكر السياسي**:السنة3 العدد8،شتاء 2000، ص258متحصل عليه من«
http://www.awu -dam.org/index.html

5-نزار عبد القادر، الأكراد في سوريا خياري الانفصال والوحدة، **مجلة الدفاع الوطني**، العدد 86 ، أكتوبر 2013

6-ـــــــــ، مفاوضات سلام غير مباشرة بين سوريا وإسرائيل برعاية تركية، **مجلة الدستور الأردنية**،عمان: 22 مايو 2008

7- ريان ذنون العباسي، إسرائيل ومشروع جنوب شرقي الأناضول ،تركيا:**مجلة دنيا الوطن**، 2009

المراجع باللغة الأجنبية

1-Fernand Braudel, A History of Civilizations, New York: Penguen 1993, p. 55.

2- Bassem Dabbagh, Syrian opposition fighters to get US-Turkish air support, 26 May, 2015. See more at: http://www.alaraby.co.uk/english/news/2015/5/26/syrian-opposition-fighters-to-get-us-turkish-air-support#sthash.a6ftP6ya.dpuf

3-Taylor Goel, Turkey‟s AKP pushes for military intervention in Syria, Jul 02, 2015. https://flyer-generator.herokuapp.com/?article_url=https://flyer-components.herokuapp.com/flyers/53294/data

4- Sinan Ulgen and F. Doruk Ergun, "A Turkish Perspective on the Rise of the Islamic Caliphate" EDAM Discussion Paper Series 2014/6, Centre for Economics and Foreign Policy Studies. Brussels, Belgium, September 1, 2014, p,2.

5-kurdistan-irak ،représentation en France.disponible sur l'url :ttps://www.france.gov.krd/info/parlement-du-kurdistan-196.htmlh

الفهرس

الاهداء	
الشكر و العرفان	
مقدمة:	10
الفصل الأول: السياسة الخارجية التركية: قراءة في المقومات	
تمهيد	17
المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية التركية.	17
المطلب الأول: المحددات الداخلية	17
المطلب الثاني : المحددات الخارجية.	21
المطلب الثالث : محددات السياسة الخارجية التركي في ظل حزب العدالة و التنمية	22
المبحث الثاني: مؤسسا ت و أهداف صنع السياسة الخارجية في تركيا	25
المطلب الأول : مؤسسات صنع السياسة الخارجية التركية	25
المطلب الثاني : أهداف السياسة الخارجية التركية	30
المبحث الثالث: تطور السياسة الخارجية التركية اتجاه سوريا.	31
المطلب الأول: أهمية البعد الجيوبولتيكي في العلاقات التركية السورية	31
المطلب الثاني: التطور التاريخي للسياسة الخارجية التركية اتجاه سورية	33
خلاصة الفصل:	36
الفصل الثاني: مدخل لفهم مفاصل القضية الكردية	
تمهيد:	38
المبحث الأول: الأكراد قراءة في المفاهيم ذات الصلة	38
المطلب الأول: الأكراد بين الاثنية العرقية الأمة الكردية	38
المطلب الثاني: التوزيع العرقي للأكراد في تركيا و سوريا	42
المبحث الثاني: الجذور التاريخية للقضية الكردية	43

المطلب الأول: تطور القضية الكردية أثناء و بعد الحرب الباردة و بعد الحرب الباردة	44
المطلب الثاني: القضية الكردية بعد الغزو الأمريكي للعراق	51
المبحث الثالث: اثر القضية الكردية على الاستقرار الأمني	55
المطلب الأول: اثر القضية الكردية على الاستقرار الأمني في تركيا	55
المطلب الثاني: اثر القضية الكردية على الاستقرار الأمني في سوريا	57
خلاصة الفصل:	62
الفصل الثالث: تطور السلوك التركي بشأن القضية الكردية في سوريا	
تمهيد	64
المبحث الأول: تطور الموقف التركي من القضية الكردية	64
المطلب الأول: حكومة حزب العدالة والتنمية و الصراع الكردي التركي	65
المطلب الثاني: سياسة تركيا اتجاه القضية الكردية في سوريا قبل 2011	71
المبحث الثاني: الإستراتيجية التركية المنتهجة لمواجهة الأكراد في سوريا	72
المطلب الأول: التدخل العسكري التركي الغير مباشر في الشأن السوري	73
المطلب الثاني: التدخل العسكري التركي المباشر في الشأن السوري	77
خلاصة الفصل:	86
الخاتمة و الاستنتاجات	88
الملاحق	91
قائمة المراجع	96
الفهرس	106
ملخص الدراسة	108

ملخص الدراسة

تعتبر السياسة الخارجية للدول من أهم المواضيع البحثية في حقل العلاقات الدولية خاصة إذا تعلق الأمر بإحدى الدول المؤثرة في النسق الدولي، وتعتبر تركيا من أهم الدول التي لفتت سياستها الخارجية اهتمام الباحثين خاصة.

تقوم هذه الدراسة بمعالجة موضوع التحول في توجهات السياسة الخارجية التركية وتأثيره في علاقاتها مع سوريا ،حيث تتناول أهم محددات السياسة الخارجية التركية ،كما تتطرق الدراسة إلى التوجه الجديد الذي عرفته السياسة الخارجية التركية بعد وصول حزب العدالة والتنمية الإسلامي التوجه للحكم في تركيا ،وانتهاجه سياسة متعددة الأبعاد في السياسة الخارجية التركية،واثر هذا التوجه الجديد في علاقات تركيا مع سوريا .

إن للسياسة الخارجية التركية تجاه القضية الكردية لاسيما في ضوء موقفها من الازمة السورية محددات وخطوط عريضة تصلح أن تكون إطاراً يمكن من خلاله فهم المواقف التركية واستشراف تطوراتها في المستقبل تجاوباً مع أي متغيرات متعلقة بالأزمة السورية أو المنطقة بشكل عام وهي سياقات عامة ومحددات رئيسة ستحافظ على أهميتها ودورها في صناعة القرار التركي على المدى المتوسط – البعيد ما لم تحصل تغيرات جذرية، وهو ما سعت هذه الورقة لتجليته وتأطيره كوعاء شارح لآلية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية في تركيا، أبعد من مجرد التركيز على اللحظة الآنية وتعقيداتها.

Summarry

The foreign Policy of countries is considered s one of the main research subjectsin the field of international relations , especially when it is concerned with one of theinfluencing countries in the international and turkey is considered as one of the maincountries that its foreign policy attracted the concern of researchers especially.

This study treats the subject of the transition in the direction of the Turkish foreign policy and its influence and its relations with Syria, where it deals with the main determinants of the Turkish foreign policy; also this study deals with the new direction recognized by the Turkish foreign policy after the arrival of the Islamic Party of Justice and development to governance and following a multi dimensions Policy in the Turkish foreign policy and the influence of this new direction in turkey's relation with Syria.

The Turkish foreign policy towards Syria, especially in view of its position on the Kurdish issue, is a framework that can serve as a framework through which to understand the Turkish positions and anticipate their future developments in response to any changes related to the Syrian crisis or the region in general. These are general contexts and key determinants that will preserve their importance and role in Turkish decision-making over the medium to long term unless radical changes are achieved. This paper sought to clarify and shape it as an explanatory tool for Turkey's foreign policy decision-making mechanism towards Syria, Time and complexity.

Key words	**الكلمات المفتاحية**
Turkish	**تركيا**
Syria	**سوريا**
Syrian crises	**الازمة السورية**
Pkk	**حزب العمال الكردستاني**
Ypg	**وحدات حماية الشعب الكردي**
Kurds	**الاكراد**
Kurdistan	**كردستان**